

وحدة البحث
في علوم الإنسان للدراسات
الفلسفية، الاجتماعية والإنسانية

UNITÉ DE RECHERCHE SCIENCES DE
L'HOMME ÉTUDES PHILOSOPHIQUES
SOCIALES ET HUMAINES

31



جامعة وهران 2



31

الطفولة وحق الحياة

رؤية مستدامة للعناية والحماية

إشراف:
د. وحيد بلخضر
د. راس شهر زاد

الطفولة وحق الحياة

رؤية مستدامة للعناية والحماية



للطباعة والنشر والتوزيع
1997

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة وهران 2 محمد بن أحمد
كلية العلوم الإجتماعية
قسم الفلسفة

أعمال الملتقى الوطني
الطفولة وحقوق الحياة
رؤية مستدامة للعناية والحماية

إعداد وتنسيق
أ.د. عبد القادر بوعرفة
مدير وحدة البحث



الطُّبَّاءُ عَمِلُوا وَالنَّاسُ وَالْبَنَاتُ يَجْعَلْنَ

جميع الحقوق محفوظة، لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب
أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله أو إستنساخه
بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من المخبر.

©المكتبة الوطنية الجزائرية 2024.

ردمك: 3 - 72 - 030 - 9969 - 978

حقوق الطبع محفوظة للمخبر.

الفهرس

5.....	مقدمة السلسلة
7.....	تقديم
11.....	علاقة الوضع الصحي والاجتماعي للطفل بالمستوى المعيشي للأسرة
	راشدي خضرة
31.....	الصعوبات العائلية والمدرسية في التعامل مع الادمان السلوكي الادمان على الانترنت نموذجا
	بن شدة مليكة - عون عمار
47.....	الفلسفة وسؤال الطفولة: من موت الإنسان إلى موت الطفل
	دريزي عائشة
	استخدام التطبيقات التكنولوجية المتطورة في تعليم الأطفال بين مطلب الجودة وخطورة البعد
59.....	عن التعليم
	رشيد فروم
67.....	حماية الطفولة في القوانين الدولية
	سيف الدين محمودي
77.....	دور الاعلام الجديد في نشر الوعي حول حقوق الأطفال
	ميلود طبيش
93.....	المواطنة ودورها في ترسيخ القيم الأخلاقية والسياسية لدى الطفل
	وليد يوسف
105.....	أسباب ودوافع اختطاف الأطفال وآليات الوقاية
	إسمهان بخوش - رشيدة غو افرية
115.....	دور الأسرة والمجتمع في تعزيز حقوق الطفل في الدين الإسلامي
	بن عيسى سهيلة

123.....	تعليم الفلسفة للصغار بين الممكن والمستحيل	علي بوسكرة
133.....	حماية الطفل من الجرائم الإلكترونية في ضوء أحكام الاتفاقيات الدولية (الاستغلال في المواد الإباحية نموذجا)	زياني نوال
149.....	آليات حماية الأطفال أثناء النزاعات المسلحة	دليلة بن عودة
161.....	حماية حقوق الطفل في التعليم وعدم التحيز لطفل دون آخر	لوط تالية
169.....	تفعيل دور الأسرة في تحقيق توازن الطفل في ظل التكنولوجيا الجديدة	مقدم رقية

CHILDHOOD AND THE RIGHT TO PROTECTION.....181

Khaouni Diffalah

TROUBLES DE SANTÉ MENTALE À L'ÉCOLE. CAS DU BURN OUT SCOLAIRE189

BENAMSILI Lamia

مقدمة سلسلة كتّاب الوحدة

تسعى الوحدة عبر التكوين الدكتورالي، والنشاط العلمي إلى إصدار "سلسلة بحوث دكتورالية"، وأيضاً أعمال الملتقيات والندوات العلمية. حيث يهدف المشروع إلى تعزيز القدرة على الكتابة الأكاديمية، والولوج إلى عالم الكتابة. إن إنتاج نص ليس بالسهل ولا بالممتنع، ولكنه يستدعي القدرة على التحليل والنقد، ومملكة التركيب والتجاوز. فالنص ليس ملكاً لمنتهجه بل ملكاً لقارئه، لأن كل قراءة هي تأويل له بناءً على الفهم وامتلاك ناصية المعنى، وكل قراءة للنص هي قراءة تستدعي اتخاذ موقف، قد يتحول الموقف إلى إنتاج نص موازي للنص الأصلي، فالفلسفة في جوهرها هي قوة المتفلسف على ممارسة النقد ضمن حدود المعرفة وإيثيقا التواصل.

ونحن عبر هذه السلسلة نهدف إلى محاولة دفع الباحثين إلى المسألة والنقد، وإلى المجاوزة والإبداع، بغية خلق فضاء للحوار المعرفي الذي يمكننا من دفع الكتابة في حقول العلوم الاجتماعية بالجزائر إلى التوضع مغارياً وعالمياً، ولا يتأتى ذلك إلا بدفع هذا الجيل إلى الكتابة والرد في الوقت نفسه.

إن الكتابة ليس ترفاً ولا شرفاً، بل هي رسالة تنأى عن حملها الموجودات، تفرض على الكاتب الالتزام بأخلاقياتها ومبادئها، وأن يسلك الكاتب سلوك الإنسان الحكيم، وأن يتمسك بما يفرضه الواجب والحق، وأولى مراتب الواجب أن يكون أميناً وصادقاً، وأن لا ينتحل أفكار غيره، وأن ينسب لنفسه ما كان من نفسه جهداً ونظراً، وثانياً أن يتدرج في الكتابة، فالوصول إلى المبتغى يبدأ دوماً بخطوة.

أد. عبد القادر بوعرفة

تقديم

بعد التحية والسلام والصلاة على محمد بن عبد الله أشرف خلق الله صلى الله عليه وسلم.

أهلاً وسهلاً بكم جميعاً في هذا الملتقى العلمي الهام، الذي يجمع بين نخبة من الأساتذة والباحثين والخبراء في مجال الطفولة. إنه لشرف كبير لنا أن نكون اليوم مجتمعين هنا لمناقشة واحدة من أهم القضايا التي تشغلنا جميعاً، وهي رعاية الطفل وحمايته في عالم اليوم.

إن الطفولة ليست مجرد مرحلة من مراحل الحياة، بل هي الأساس الذي يبنى عليه المستقبل، ومن هذا المنطلق نلتقي اليوم لتبادل الأفكار والمعرفة ونتعاون من أجل إيجاد حلول فعالة تساهم في تحسين واقع الأطفال في مجتمعاتنا، وتوفير بيئة آمنة وداعمة تمكنهم من النمو والتطور بطريقة صحية وسلمية.

نرحب بكم جميعاً ونتطلع إلى جلسات مثمرة ونقاشات بناءة، تساهم في تعزيز الجهود المشتركة لتحقيق رؤية مستقبلية أفضل لأطفالنا بالجزائر بشكل خاص وبالوطن العربي والإسلامي بشكل عام. خاصة جراء ما يعانيه الأطفال اليوم في غزة من القتل والجوع والعطش، والمأوى واللباس، وحالات التشرد والتهجير، جراء الاعتداءات الصهيونية على الشعب الفلسطيني.

شكراً لكم على حضوركم ومشاركتكم، ونتمنى لكم التوفيق والنجاح لكم وللملتقى ومزيداً من الإبداع والتعاون.

تعتبر رعاية الطفولة وحمايتها من القضايا الحيوية التي تتصدر اهتمامات المجتمعات على مستوى العالم، والباحثين والدارسين، فمنذ الأزل تشكل الطفولة مرحلة حساسة وفريدة في حياة الإنسان، حيث تكون فيها الشخصية والهوية قيد التكوين، وتكتسب فيها القيم والمبادئ التي تحدد مسار حياته المستقبلية. لذلك فإن حماية الأطفال وتوفير الرعاية اللازمة لهم من أجل نموهم السليم والمتوازن، ليس فقط من حيث الجوانب الجسدية، ولكن أيضاً من الناحية النفسية والاجتماعية، والذي يُعد من الأولويات التي يجب أن تلتزم بها الدول والمجتمعات على حد سواء.

يبدأ الاهتمام برعاية الطفولة منذ لحظة ولادة الطفل، بل قد يمتد إلى فترة الحمل، حيث تكون صحة الأم النفسية والجسدية عاملاً أساساً في تحديد جودة الحياة المستقبلية للطفل.

تتنوع أساليب الرعاية التي يحتاجها الطفل بدءاً من الحاجات الأساس، كالغذاء والمأوى، والرعاية الصحية، وصولاً إلى الحاجات العاطفية، والنفسية التي تشمل الحب والأمان والاستقرار الأسري، كما أن التعلم المبكر وتوفير بيئة تحفز النمو العقلي والاجتماعي للطفل يعد جزءاً لا يتجزأ من الرقابة السليمة.

تلعب الأسرة الدور الحيوي والمحوري في توفير الرعاية والحماية للطفل، فهي المؤسسة الأولى التي يختبر فيها الطفل العالم ويبدأ فيها بتشكيل شخصيته وهويته. يتعين على الوالدين بوصفهم النماذج الأولى في حياة الطفل، تقديم الإرشاد والتوجيه الصحيحين وتلبية الاحتياجات الأساس بشكل يضمن النمو المتوازن. لكن ومع التحديات العديدة التي تواجه الأسر في المجتمعات الحديثة أصبح من الضروري أن تتدخل الدولة ومنظمات المجتمع المدني لتقديم الدعم اللازم للأسرة، وتوفير بيئة ملائمة تعزز حقوق الطفل وتحميه من الاستغلال أو الإهمال أو العنف.

يتعرض العديد من الأطفال في العالم لمخاطر مختلفة تهدد حياتهم وسلامتهم الجسدية والنفسية، ومنها العنف المنزلي، سوء المعاملة، والإهمال، والاستغلال الاقتصادي، والاتجار بالبشر، والحروب والقتل، وقد أظهرت الدراسات أن الأطفال الذين يعانون من هذه الظروف القاسية هم أكثر عرضة لمشكلات نفسية وسلوكية في المستقبل. كما أن قدرتهم على تحقيق إمكاناتهم الكاملة تتأثر سلباً بشكل كبير. وعليه فإن حماية الطفل من هذه المخاطر تتطلب أنظمة وقوانين صارمة تضمن حقوقه، وتوفر له البيئة السليمة للنمو والتطور على مستوى القانون الدولي، أقرت الأمم المتحدة عدة اتفاقيات ومواثيق تضمن حقوق الطفل، أهمها اتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٨٩م التي تعتبر المعيار الدولي الأبرز في حماية حقوق الأطفال، كما تنص هذه الاتفاقية على عدد من المبادئ الأساسية، من بينها حق الطفل في الحياة، والنمو، والتعلم، والمشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياته، وكذلك حمايته من جميع أشكال العنف والاستغلال، هذه الاتفاقية تلزم الدول الموقعة على اتخاذ التدابير اللازمة لتطبيقها.

تلعب المؤسسات التعليمية في السياق نفسه دوراً بالغ الأهمية في رعاية الأطفال، ليس

فقط عبر تقديم المعرفة والتعليم، بل أيضا توفير بيئة آمنة ومحفزة تسهم في تنمية مهارات المتعلمين من الأطفال اجتماعيا وعاطفيا.

تعتبر المدارس الأماكن التي يتفاعل فيها الأطفال مع أقرانهم ويطورون فيها علاقاتهم الاجتماعية، مما يسهم في تشكيل شخصيتهم وصقل مهاراتهم. ولهذا فإن التزام المؤسسات التعليمية بتطبيق معايير السلامة والحماية داخل أروقتها يعد أمراً بالغ الأهمية.

إضافة إلى ذلك إن الصحة النفسية للأطفال تشكل جزءاً مهماً من الرعاية الشاملة التي يجب أن تقدم لهم، حيث يعد الاكتئاب والقلق من المشكلات النفسية الشائعة التي قد يعاني منها الأطفال نتيجة ظروف بيئية أو اجتماعية معينة، وفي حال عدم الاهتمام بها قد يؤدي إلى آثار سلبية على المدى الطويل، وعليه لا بد من توفير خدمات الدعم النفسي والاجتماعي للأطفال الذين يحتاجون إلى ذلك.

لا يفوتنا أيضا القول أن التكنولوجيا الحديثة، على الرغم من فوائدها الكثيرة في تسهيل الحياة اليومية، إلا أنها تطرح تحديات جديدة تتعلق بحماية الأطفال من مخاطر الانترنت مثل التنمر الالكتروني، والاستغلال، والوصول إلى محتوى غير مناسب، ولذلك فإن مسؤولية الرعاية في العصر الرقمي تتطلب توعية الأهل والمربين حول كيفية توجيه الأطفال لاستخدام التكنولوجيا بطريقة آمنة ومفيدة.

إن رعاية الطفولة وحمايتها هي مسؤولية جماعية تتطلب تضافر جهود الأسر، والمدارس، والحكومات، ومنظمات المجتمع المدني، وكذلك الأفراد. فالطفل الذي يحصل على رعاية شاملة ومتوازنة هو الطفل الذي يمتلك القدرة على أن يصبح فرداً منتجاً ومسؤولاً في مجتمعه، وقادراً على مواجهة التحديات وتحقيق أهدافه في الحياة.

تستمر جهود الباحثين والمختصين في مجال الطفولة في دراسة وتطوير أفضل الممارسات والأساليب التي تعزز رعاية الأطفال وحمايتهم، تتضمن هذه الجهود البحث في كيفية تحسين الظروف المعيشية للأطفال في المجتمعات المختلفة، وتعزيز السياسات الحكومية التي تضمن حقوقهم، بالإضافة إلى تقديم حلول مبتكرة للتحديات الجديدة التي تفرضها الظروف الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة.

تأتي أهمية هذا الملتقى في الهدف الذي يتم فيه تسليط الضوء على مختلف جوانب رعاية الطفولة وحمايتها، بدءاً من الأبعاد الأسرية والمجتمعية، وصولاً إلى القوانين والسياسات

الدولية، كما يجمع هذا المجتمع العلمي بين النظرية والتطبيق، معتمداً على الدراسات العلمية الحديثة والتجارب العلمية التي سوف يتقدم بها ثلة من الأساتذة والباحثين المتخصصين. بالإضافة إلى تقديم توصيات عملية قابلة للتنفيذ، والتي من شأنها أن تحدث فرقاً حقيقياً في حياة الأطفال، ولا سيما أولئك الذين يعانون من ظروف قاسية أو بيئات غير ملائمة.

ختاماً نشكر المتدخلين من الأساتذة الأفاضل على مشاركتهم ضمن فعاليات هذا الملتقى والذي سيثرون قضايا مهمة ومعقدة حول رعاية وحماية الطفل في عالم اليوم، والتي يساهمون بها في تعزيز الوعي بأهمية هذه القضية، من أجل بناء مستقبل أفضل للأطفال في كل مكان. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

علاقة الوضع الصحي والاجتماعي للطفل بالمستوى المعيشي للأسرة

الأستاذة راشدي خضرة

المؤسسة: جامعة محمد بن احمد. وهران2

rachedi.khadra@univ-oran2.dz / kha-dra@hotmail.fr

الملخص:

هدفت المداخلة التالية إلى معرفة العلاقة بين فقر الأطفال غير النقدي المعبر عنه بمؤشر الثروة أي المستوى المعيشي للأسر والاحتياجات الأساسية للطفل، واعتمادا على بيانات المسح العنقودي 2019 تبين أن الأطفال في الاسر الفقيرة يعانون من ارتفاع وفيات الأطفال والاعاقة وارتفاع نسبة عدم التحاقهم بالتعليم واندماجهم مبكرا في النشاطات الاقتصادية وتراجع مشاركتهم في النشاطات التعليمية والترفيهية كالرياضة والحصول على اللعب مما حرّمهم من الاستمتاع بطفولتهم. وتبين أن فقر الأطفال مرتبط أساسا بفقر أسرهم وعليه يجب استهداف هذه الاسر للحد من فقرها أولا.

الكلمات المفتاحية:

الطفل- الفقر- الحرمان- المستوى المعيشي- مؤشر الثروة- احتياجات الطفل

مقدمة:

تعتبر فترة الطفولة فترة حاسمة لإعداد الطفل ونموه نمو سليما، ولا يكون ذلك إلا بتوفير احتياجاته الغذائية والصحية، وضمان تعليم مناسب، وجو امن مليء باللعب والاهتمام. ولكن الفقر يقف عثرة أمام توفير هذه الاحتياجات. ويعتبر الأطفال هم المتضرر الأكبر من الفقر، فهم الأكثر حاجة إلى التعليم والرعاية الصحية. وبالتالي فإن عدم تلقيهم لهذه الخدمات الاجتماعية الضرورية سوف يعرضهم إلى الكثير من المشاكل الصحية والنفسية والاجتماعية، ما قد يجعل منهم مشروع فقر متوارث من جيل إلى آخر (اليونيسف).

ويمنع الفقر الاسر من الاستثمار في أطفالها ويحول دون توفير احتياجاتهم الأساسية، فيضطر عدد منها إلى تشغيلهم لزيادة المداخيل مما يحمل عبء غير مناسب لأعمارهم وطموحاتهم. كما يمنع الفقر الأطفال من الحصول على التغذية الجيدة والرعاية الصحية

اللائقة ويحرمهم من مختلف أشكال الرفاهية والتمتع بطفولتهم. وتشير الاحصائيات التي تتناولها الهيئات الدولية كاليونيسف إلى أن أرجحية فقر الأطفال ترتفع في الاسر الأكثر فقرا وترتفع نسبتهم أكثر من نسبة الفقر عند البالغين رغم أن عددهم اقل منهم.

وفي الجزائر، يشكل الأطفال حوالي ثلث السكان، نتيجة ارتفاع الخصوبة التي تحافظ على هذه النسبة. وشهدت مختلف المؤشرات المرتبطة بالطفل تحسنا كبيرا، إذ تراجعت وفيات الرضع ووفيات ما حول الولادة وتحسنت كثيرا لتعكس المجهودات الصحية التي تبذلها، كما تحسنت المؤشرات الاجتماعية بارتفاع معدلات الالتحاق والقيد في التعليم. ولكن لازالت بعض الفجوات قائمة في هذه المؤشرات بسبب انخفاض المستوى المعيشي للأسر والذي ينعكس على وضعية الأطفال اجتماعيا وصحيا.

الإشكالية: يحتفل العالم سنويا في غرة جوان باليوم العالمي للطفل في ظروف متغيرة، تزداد تحسنا في بعض مناطق العالم وتزداد سوء في مناطق أخرى بفعل النزاعات والحروب والتقلبات الاقتصادية والمناخية. وتولي الهيئات المحلية والدولية أهمية كبيرة للطفل نظرا لهشاشته وضعفه في الحصول على حقوقه واحتياجاته من جهة، وكونه مستقبل لكل أمة واستمرارها من جهة أخرى. ووفق التقارير والدراسات، يعاني الأطفال ظروفًا سيئة بسبب الفقر والحرمان وعدم امكانيتهم الحصول على حقوقهم الأساسية.

وصادقت الجزائر على اتفاقية حقوق الطفل واتفاقيات أخرى مماثلة، وادرجت ضمن مختلف سياساتها الاجتماعية تحسين وضعية الأطفال، وتبنت الكثير من البرامج في ذلك كمجانية التعليم والعلاج، ومحاربة العنف ضد الأطفال واستغلالهم، إلا أنه لوحظ أنه لا يمكن فصل وضعية الأطفال عن وضعية أسرهم المعيشية. فتدني المستوى المعيشي لأسرهم جعل نسبة كبيرة منهم يعانون من الحرمان من بعض متطلباتهم الأساسية رغم سعيها في توفير الحد الأدنى منها. وفي هذا تأتي هذه المداخلة لتجيب على السؤال التالي:

ما هي علاقة المستوى المعيشي للأسر الجزائرية بوضعية أطفالها صحيا واجتماعيا؟

أهداف البحث: يهدف البحث الحالي إلى:

- التعرف على فقر الأطفال من حيث المفهوم والملاح.
- معرفة العلاقة بين المستوى المعيشي للأسر، والذي يعكس أو لا حالة الفقر والحرمان للأطفال المنتمين لهذه الاسر، ومدى حصولهم على أهم احتياجاتهم الصحية

والاجتماعية.

- كما تهدف إلى معرفة إلى أي مدى حققت الجزائر أهدافها في تحسين وضعية الأطفال من خلال مؤشرات تقيس ذلك.
- بالإضافة إلى معرفة كيف هي وضعية أطفال الجزائر مقارنة بغيرهم بالاعتماد دائما على هذه المؤشرات.

المفاهيم:

الطفل: كلمة الطفل تعني الصغير من كلّ شيء، الصبي يدعى طفلا حين يسقط من بطن أمه إلى أن يحتلم (عمر، 2008. ص1405). وعرف الطفل أيضاً بأنه «كل جزء من كل شيء، عينا كان أو حدثا والطفل يدعى كذلك طفلا منذ أن يسقط من بطن أمه إلى أن يحتلم، والطفل جمعه أطفال ويستوي في ذلك الذكر والانثى (عيسى الجراجرة، 1988. ص42 نقلا عن الخطيب، 2011. ص20). ويقول الله تعالى: «هو الذي خلقكم من تراب، ثم من نطفة، ثم من علقه ثم يخرجكم طفلا» (سورة غافر، الآية 67).

ويختلف مفهوم الطفل حسب التخصصات كما في علم الاجتماع وفي علم النفس، على أنه يتم تبني المفهوم القانوني كثيرا عندما يتعلق الامر بالحقوق والحماية حيث وحسب اتفاقية حقوق الطفل، الطفل هو كل شخص يقل عمره عن 18 سنة. وهو المفهوم الذي سنصطلح عليه في هذا البحث.

فقر الأطفال: وحسب اليونيسف، يصنف الطفل كطفل فقير إذا كان يعاني حرمانا في بعدين من أبعاد الفقر أو أكثر في المستوى الثاني، الأقل حدة (والموضحة في الشكل 1). بينما يعتبر الطفل بأنه يعاني الحرمان في بعد معين إذا كان لديه حرمان في أي من المؤشرات الممثلة لذلك البعد.

مؤشر الثروة: مؤشر مركب يقيس رفاه وثروة الأسرة ويعتمد في قياسه على ملكية الأسرة لمجموعة من الأصول والسلع المعمّرة (الاسكوا، 2017. صxiv). وقد اعتمدناه كمؤشر غير نقدي يعكس المستوى المعيشي للأسر.

المنهجية والبيانات: ولأن غاية البحث هي معرفة العلاقة بين المستوى المعيشي للأسر الأطفال ومدى حصولهم على متطلباتهم الصحية والاجتماعية، اعتمدنا على مجموعة من البيانات المفتوحة والمستمدة من الهيئات الدولية والإقليمية التي تهتم بالطفل وحقوقه

ووضعيته، خاصة تقارير الاسكوا واليونسف عن الفقر، لتقديم شرح مفصل ومختصر عن فقر الأطفال بصفة عامة تمهيدا لدراسته في الجزائر اين اعتمدنا على نتائج المسح العنقودي السادس متعدد المؤشرات في جوانبه المتعلقة بالطفل والتي تستجيب لأهداف هذا البحث. بحيث شمل المسح 29919 اسرة معيشية، تضم 59623 طفلا تقل أعمارهم عن 18 سنة، منهم 14741 طفل اقل من 5 سنوات و44882 بين 5 و17 سنة.

وتشمل هذه البيانات كل المؤشرات التي تعبر عن ابعاد فقر الأطفال في مجالات الصحة والتغذية والتعليم ومؤشرات أخرى مع التذكير على اننا لم نتطرق لكل الابعاد، كما اضفنا مؤشرات أخرى لا تقل أهمية لارتباطها بفقر هؤلاء الأطفال.

أولاً: الخلفية النظرية للبحث

1. مفهوم الفقر والحرمان عند الأطفال:

تختلف مفاهيم فقر الفقر النقدي والمتعدد الابعاد والحرمان الخاص بالأطفال فيما بينها، من حيث البيانات المعتمد عليها والابعاد ومنهجية بنائها. فغالبا ما يدرس الفقر بكل اشكاله في الاسرة المعيشية ونظرا لخصوصية تأثير الفقر على الأطفال، فإن الدراسات تعنى بفقر الأطفال حيث وحدة الدراسة هي الطفل وليس الاسرة المعيشية، فهناك أطفال فقراء لا ينتمون إلى أي اسرة وتختلف مستويات وظروف فقرهم عن اقاربهم الذين يعيشون في كفالة اسر خاصة عندما يتعلق الأمر بالحرمان من بعض المتطلبات الأساسية النفسية والاجتماعية.

ويصنف الفقر إلى فقر وفقر مدقع، حيث الفقر هو الذي يقيس أشكال متوسطة من الحرمان ونقاط فصل اقل صرامة، أما الفقر المدقع الذي يقيس أشكال شديدة الحدة من الحرمان ونقاط فصل أشد صرامة لكل مؤشر (الاسكوا، 2023، ص xiii).

كما يصنف إلى فقر نقدي والذي يعتمد قياسه على إنفاق واستهلاك الأسرة فقط، ويحدد خط فقر نقدي/مادي يقارن بقيمته إنفاق الأسرة واستهلاكها. فإذا كان إنفاق الأسرة دون خط الفقر تصنف فقيرة نقديا (الاسكوا، 2017، ص xiv). وهناك ثلاث خطوط للفقر المادي حسب اخر تعديل وهي: الفقر المدقع (أقل من 2.5 دولار)، الدخل المتوسط الأدنى (3.65 دولار) والدخل المتوسط الأعلى (6.85 دولار).

أما الفقر المتعدد الأبعاد، فقد اعتمد كمفهوم جديد لقياس الفقر عندما لوحظ

أن الثروة لا تعني تمتع الافراد بالرفاهية وتحسن مستوى معيشتهم. حيث اعتمد الخبراء منهجية معينة لإعادة قياس الفقر اعتمادا على ابعاد أخرى غير الدخل، ليكون مفهوما غير نقدي، على أن هذه المنهجية تختلف وفق سياسات كل دولة ومدى توفر البيانات المناسبة. وعموما يعتمد هذا المفهوم على المقاربة الحقوقية للطفل بمعنى مدى حصوله على حقوقه واحتياجاته في مجالات معينة تمثل الابعاد الرئيسية لهذا المفهوم والتي تنطوي تحتها مجموعة من المؤشرات المناسبة لمجموعة في سبعة ابعاد تناسب مع كل فئة عمرية وهي: الماء والصرف الصحي وظروف المسكن التي تخص جميع الأطفال الأقل من 18 سنة، الصحة والتعليم التي تخص الفئة الأقل من 5 سنوات، واخيرا الحصول على المعلومات والتي تخص الفئة من 5 إلى 17 سنة وتعتبر كلها عن أوجه الحرمان المتداخلة المتعددة.

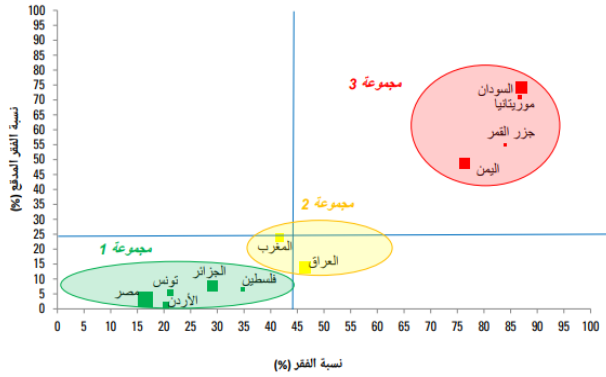
2. فقر الأطفال: الاتجاهات والمستويات:

بالنسبة للفقر النقدي، وحسب تقرير للبنك الدولي، انخفض معدل فقر الأطفال المدقع (الذين يعيشون بأقل من 2.5 دولار) من 20.7% إلى 15.9% بين 2013 و2022، حيث شكل الأطفال الذين يعيشون في فقر مدقع أكثر من نصف السكان الذين يعيشون في هذه الفئة من الفقر (WBG, 2023). ويمثل الأطفال دون سن 18 عامًا نصف الأشخاص الفقراء في مؤشر الفقر متعدد الأبعاد العالمي (566 مليون). وتبلغ نسبة الفقر بين الأطفال 27.7% بينما تبلغ 13.4% بين البالغين (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2023).

ولا يزال فقر الأطفال منتشرا في ستة بلدان عربية متوسطة الدخل في أواخر العقد الثاني، شهد بعض التحسن من القرن الحادي والعشرين، ولكن مقارنة بالفترة السابقة من العقد نفسه، عندما بلغ معدل فقر الأطفال المتعدد الأبعاد حوالي 30 في المائة. ويعاني أكثر من 20 مليون طفل في تلك البلدان من الحرمان فيما لا يقل عن بعدين أساسيين من أبعاد رفاههم، بما في ذلك الصحة والتغذية والتعليم، وإمكانية الوصول إلى المعلومات وأجهزة الاتصال، والوصول إلى المياه والصرف الصحي والسكن اللائق. ويعاني حوالي ثلث الأطفال البالغين من العمر بين 0 و4 سنوات من الحرمان في التغذية أو الصحة، ويعاني حوالي خمس الأطفال البالغين من العمر بين 5 و17 سنة من الحرمان في التعليم. ويعيش أكثر من خمس الأطفال في مساكن غير متصلة بشبكة مياه، ويعيش ربعهم في مساكن مكتظة، وتحجب المعدلات المتوسطة على الصعيد الوطني تفاوتات كبيرة داخل البلدان حيث يعاني الأطفال في المناطق الريفية وأطفال الأسر المعيشية في الشريحة الخمسية الأفقر من حرمان شديد (الاسكوا، 2023، ص9).

ويظهر في الشكل الموالي وجود ثلاث مجموعات رئيسية، تتواجد المجموعة الأولى (الجزائر، فلسطين، الأردن، تونس ومصر) في وضعية اقل من المتوسط المرجح لفقر الأطفال، على عكس المجموعة الثالثة التي تظهر متوسطا أعلى والتي تتميز أكثرها بالاضطرابات الأمنية والنزاعات التي تؤثر على وضع الأطفال اجتماعيا وصحيا وامنيا.

الشكل 1: فقر الأطفال في الدول العربية

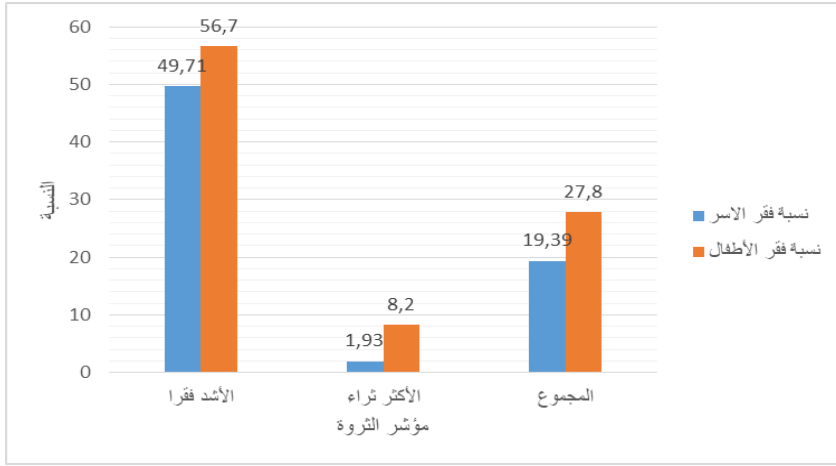


المصدر: الاسكوا، 2023، ص16

ولا يستثنى الفقر الأطفال في الدول الغنية، إذ أشار أحدث تقرير لليونيسف (الأمم المتحدة، 2023) إلى أن أكثر من طفل واحد بين كل خمسة يعيش في فقر في 40 دولة من أغنى دول العالم بين عامي 2014 و2022، منها المملكة المتحدة والنرويج وسويسرا. وتعيش الغالبية من هؤلاء الأطفال في أسر أحادية الوالد والمعاقون من الأقليات العرقية. حيث دعا التقرير إلى ضرورة تكثيف الحماية الاجتماعية لهؤلاء الأطفال والتي تشمل خاصة الرعاية الصحية والتعليم.

أما في الجزائر، فقد لوحظ على أن فقر الأطفال يزداد بفقر الاسر التي يعيشون فيها حيث يتركز الأطفال الفقراء في الخمس الأول بنسبة تفوق 56%. ويشكل مجموعهم الكلي نسبة 27.8% وهي نسبة معتبرة أكبر نوعا من المتوسط العالمي لنفس الفترة كما وضحناه سابقا. وبتتبع اتجاهاته، انخفضت نسبة فقر الأطفال المتعدد مقارنة بسنة 2012 التي قدرت فيها بنسبة 28.1%. وهو يعني أنه لازالت هناك تحديات تواجه السياسات التنموية في مكافحة الفقر خاصة فقر الأطفال.

الشكل 2: نسبة الفقر المتعدد الابعاد حسب مؤشر الثروة في الجزائر 2019



الاسكوا، 2023، ص 50

ثانيا: العلاقة بين مؤشر الثروة وبعض المؤشرات الخاصة بالطفولة.

سمح المسح العنقودي المتعدد المؤشرات لسنة 2019، من تقدير وقياس الكثير من المؤشرات المرتبطة بالطفولة في كل مراحلها العمرية ومعرفة وضعية أطفال الجزائر من خلال عينة كبيرة جدا منهم في العمر الأقل من 18 سنة. شملت هذه المؤشرات جوانب الصحة والتعليم والرعاية ووردت الكثير من المتغيرات التي اثرت الكثير من الدراسات التي اهتمت بالطفل. وفيما يلي سنتناول أهمها كمتغيرات تابعة لمتغير مستقل واحد هو مؤشر الثروة كمؤشر غير نقدي للفقر لمعرفة مدى علاقة المستوى المعيشي للأسر بوضعية أطفالها.

1- وفيات الأطفال:

تعتبر معدلات وفيات الأطفال مؤشرا هاما يعكس ازدهار ورفق الدولة وتطورها صحيا، إذ تشكل وفيات الرضع حوالي ثلث الوفيات العامة. وترتفع هذه الوفيات كلما انخفض المستوى المعيشي للأسر، ذلك أن الحد منها يتطلب وجود رعاية خاصة بالأم الحامل اثناء الحمل وأثناء الوضع وغالبا لا تتوفر هذه الرعاية لكل الأمهات من المستويات المعيشية المنخفضة، فرغم مجانية العلاج وسياسات رعاية الامومة والطفولة التي تبنتها الجزائر منذ 1984 للحد من وفيات الأطفال، لا زال التفاوت قائما.

يمكن ملاحظة الفجوات الكبيرة جدا بين مختلف احتمالات وفيات الأطفال حسب مؤشر الثروة، إذ نجد أنها كلها مرتفعة جدا في الخمس الأول مقارنة بالمستويات الأخرى ومقارنة

بالمتوسط الوطني بفارق كبير جدا. مع التذكير أنه ورغم الانخفاض المسجل لهذه المؤشرات نتيجة المجهودات الصحية والوقائية المتبعة ضمن السياسة الصحية للدولة، إلا أنها تبقى أبعد بكثير عن تلك المسجلة في كثير من الدول العربية كدول الخليج والدول المتقدمة.

الجدول 1: احتمالات وفيات الأطفال الأقل من 5 سنوات وفق مؤشر الثروة في الجزائر 2019

مؤشر الثروة	احتمالات وفيات حديثي الولادة المبكرة	احتمالات حديثي الولادة المتأخرة	احتمالات وفيات حديثي الولادة	احتمالات وفيات الأطفال في العمر 1-4 سنوات	احتمالات وفيات الرضع والأطفال 0-5 سنوات
فقيرة جدا	17	6	23	3	26
فقيرة	11	3	14	2	16
متوسطة	11	5	16	2	18
ثرية	12	4	15	4	20
ثرية جدا	11	3	14	0	14
المجموع	12	4	17	2	19

المصدر: Rapport Mics6. 2020, p119

إن هذا الارتفاع لاحتمالات وفيات الرضع والأطفال عند الاسر الفقيرة مرده أساسا إلى افتقار هذه الاسر لظروف العيش السليمة، فقد اثبتت الدراسات خاصة السكانية إلى وجود علاقة وطيدة بين حالة المسكن وتوفر مياه الشرب والصرف الصحي والمستوى التعليمي للوالدين خاصة الام ووفيات الأطفال. وغالبا ما تعيش الاسر الفقيرة في مساكن تفتقر إلى مقومات العيش الكريم وهو ما ينعكس على الحالة الصحية للام والطفل ويضاعف من احتمالات تعرضه للوفاة. ولذلك يشكل المسكن وظروفه أحد ابعاد فقر الأطفال المتعدد.

2- التغذية:

نعتمد في هذا الجانب على مؤشرات تعبر عن مدى حصول الطفل عن تغذية متوازنة وملائمة لسنهم ونموهم ومؤشرات مرتبطة بنموهم الصحي كالوزن والهزال والسمنة. فالتغذية مهمة جدا في المرحلة الأولى من عمر الطفل لأنها تضمن له صحة جيدة ونمو سليما بالإضافة إلى أنها تكسبه القدرة على مواجهة الامراض والبناء السليم لجسمه. ويعتبر سوء التغذية من أكثر العوامل المؤدية إلى وفيات الأطفال في العالم، وبقائهم أحياء وغالبا ما تجعلهم يعانون من أمراض واعاقات يمكن تجنبها بتحسين تغذيتهم.

1- حالة تغذية الطفل الأقل من 5 سنوات

يعبر عن حالة تغذية الطفل الأقل من 5 سنوات بنسبة الأطفال الذين يعانون من نقص الوزن وتأخر النمو والهزال والسمنة. ويعبر عن ذلك بمؤشرات موحدة وضعتها منظمة الصحة العالمية، حيث تعتمد المنظمة على معايير تربط كلا من الوزن بالعمر، والطول بالعمر، والوزن بالطول معبر عنها بالانحراف المعياري بالنسبة للوسيط، وتبين مشكلات الطفل عند مستويات محددة. فبالنسبة للوزن والعمر، تعبر 2sd عن انحرافين معياريين (حالة ضعيفة أو متوسطة) و3sd يعبر عن 3 انحرافات معيارية (حالة شديدة) مقارنة بالوزن الوسيط بالنسبة للعمر.

وتبين بيانات الجدول اختلافات واضحة بين مختلف اخماس الثروة، فبالنسبة للوزن والطول والهزال، يعاني الأطفال من خلل في هذه المؤشرات كلما اتجهنا نحو الاخماس الدنيا أي كلما اتجهت الاسر أكثر نحو الفقر، إذ نجد ان القيم أقل عند الاسر الفقيرة وهو ما يوضح معاناة هؤلاء الأطفال من مشاكل في التغذية أو ربما مشاكل صحية تؤثر علة سلامة تغذيتهم، فسوء التغذية يؤدي إلى نقص الوزن وتأخر النمو والهزال والافراط يؤدي إلى السمنة. حيث يعاني الأطفال من السمنة بشكل متفاوت ولكن متقارب جدا بين مختلف الاسر مع ملاحظة انتشارها أكثر في الاسر الثرية والأكثر ثراء. ويعود كل هذا إلى وجود خلل في النمط والنظام الغذائي لهؤلاء الأطفال المتأثر بالمستوى المعيشي لأسرهم. مع الإشارة إلى أن هناك عوامل أخرى كتعليم الام حيث غالبا ما تكون الام في الاسر الفقيرة غير متعلمة او بمستوى تعليمي ضعيف مما يؤثر على نمط ونظام تغذية الطفل.

الجدول 2: حالة تغذية الطفل الأقل من 5 سنوات وفق مؤشر الثروة في الجزائر سنة 2019

مؤشر الثروة		نقص الوزن		تأخر النمو		الهزال		السمنة	
		-3sd	-2sd	-3sd	-2sd	-3sd	-2sd	+2sd	+3sd
فقيرة جدا	0.13	0.9	13.5	4.7	2.9	1.2	12.4	3	
فقيرة	2.8	0.6	8.9	2.4	2.5	1.2	11.4	2.4	
متوسطة	2.5	0.9	8.2	3.1	2.9	1.3	12.9	3.2	
ثرية	2.4	0.6	8.8	3.3	2.2	1.0	13.3	3.5	
ثرية جدا	2.5	0.7	8.7	3.5	3.1	1.9	13.8	3.5	
المجموع	2.7	0.8	9.8	3.4	2.7	1.3	12.8	3.1	

المصدر: Rapport Mics6. 2020, p279

2- عادات تغذية الرضع والأطفال

يُعرّف الحد الأدنى من النظام الغذائي المقبول للأطفال الذين يرضعون رضاعة طبيعية لمدة تتراوح بين 6 و23 شهرا بأنه الحصول على الحد الأدنى من التنوع الغذائي والحد الأدنى من تواتر الرضاعة، أما بالنسبة للأطفال الذين لا يرضعون رضاعة طبيعية، يجب إضافة 2 وجبات حليب على الأقل والوصول إلى الحد الأدنى من التنوع الغذائي، دون احتساب وجبات الحليب. والملاحظ في الجدول أدناه، أنه في الاسر الفقيرة والاشد فقرا، تقل نسبة الأطفال الرضع والصغار الذين يحصلون على نظام غذائي متوازن مقارنة بباقي الاسر وهي أقل بكثير من النسبة الوطنية، وهو ما يعني أن هذه الاسر غير قادرة على توفير الاحتياجات الغذائية المناسبة لأطفالها.

الجدول 3: عادات تغذية الرضع والطفل الصغير في الجزائر حسب مؤشر الثروة سنة 2019

مؤشر الثروة	نظام غذائي مقبول		المجموع
	عند الرضع	عند غير الرضع	
فقيرة جدا	8.3	16.9	13.0
فقيرة	8.9	23.4	17.5
متوسطة	11.1	18.7	15.4
ثرية	12.2	30.8	22.6
ثرية جدا	22.3	28.5	25.7
المجموع	11.8	23.0	18.1

المصدر: Rapport MICS6.202. p262.

3- الإعاقة:

تنص المادة 23 من قانون حقوق الطفل على أنه من حق كل طفل ذو إعاقة أن يعيش أفضل حياة ممكنة في المجتمع وعلى الحكومات إزالة جميع العقبات أمام الأطفال من ذوي الإعاقات لكي يصبحوا مستقلين ويشاركوا بفاعلية في المجتمع. وتصل نسبة الأطفال الذين يعانون على الأقل من مشكلة في النظر أو السمع أو الحركة أو التواصل أو التعلم أو التركيز والتذكر إلى أكثر من 16% أي تقريبا طفلين من كل عشرة أطفال من مجموع الأطفال في العمر ما بين 2 و17 سنة والمقدر عددهم بـ 43761 طفل، وهي نسبة معتبرة تنبئ بمعاملة هؤلاء الأطفال مستقبلا مع هذه المشكلات خاصة عند أولئك الذين يعيشون ظروفًا معيشية

سيئة حيث تصل نسبتهم إلى حوالي 18% (في الاسر الفقيرة).

كما نجد أنه مهما كان عمر الطفل، فإن أكبر نسبة للأطفال الذين يعانون على الأقل من مشكلة وظيفية يتواجدون في الاسر الفقيرة حيث تظهر أكبر من المتوسط الوطني، ويمكن تفسير ذلك إلى صعوبة توفير الرعاية الصحية اللازمة وفي الوقت المناسب مما يضاعف من احتمالات زيادة هذه المشكلات وبالتالي ارتفاع الإعاقة عند هؤلاء الأطفال.

الجدول 4: نسبة الأطفال الذين لديهم على الأقل مشكلة وظيفية:

مؤشر الثروة	2-4	5-17	2-17
فقيرة جدا	3.8	22.1	17.9
فقيرة	2.1	22.7	18.0
متوسطة	3.5	22.0	18.2
ثرية	2.4	19.0	15.8
ثرية جدا	1.8	16.1	13.6
المجموع	2.8	20.5	16.8

المصدر: Rapport Mics6. 2020, p119

4- التعليم

تنص المادة 28 من حقوق الطفل على أنه لكل طفل الحق في التعليم. واستجابة لذلك، حققت الجزائر نسبة التحاق تصل إلى 100% لجميع الأطفال خاصة في المستويات التعليمية الأولى، وغالبا لا يشكل هذا مشكلا إلا ما كان من التسرب المدرسي الذي لم نتطرق له رغم أنه مهم جدا لقياس فقر الأطفال، ولذا اعتمدنا على مؤشرات أخرى مرتبطة بتحسين التعليم وجودته في أسرهم.

1- الأطفال في التحضيري

تعد مرحلة التعليم التحضيري مرحلة فاصلة بين ما يتعلمه الطفل في أسرته وما يتعلمه في المؤسسة التربوية، ولذا نرى اهتماما بالغا من طرف المختصين والهيئات في تنمية الطفولة المبكرة من خلالها، لأن الطفل في هذه السن يشهد نموا عقليا ونفسيا سريعا ويكون أكثر استعدادا على التعلم والتقليد والاستكشاف.

ويساهم التعليم التحضيري في اكساب الطفل مهارات اجتماعية أهمها التواصل

والتفاعل مع اقرانه والمحيطين به. كما يتعلم سلوكيات تساهم في بناء شخصيته مبكرا كاحترام والتنافس والتعاون والاستقلالية. فضلا عما يتعلمه من ابجديات التعليم الأولى كالقراءة والحساب والتحاور والرسم وغيرها من المكتسبات التي تعدّه لدخول المرحلة الابتدائية.

وقد اشارت اليونيسف، إلى أن احتمال التحاق الأطفال لدى الاسر الأكثر فقرا بالتعليم التحضيري ينخفض عشرة أضعاف مقارنة بالأسر الأكثر ثراء في العالم وهو ما ينطبق على الجزائر أيضا، إذ نجد أن ربع الأطفال من الذين تتراوح أعمارهم بين 36 و59 شهرا، في الاسر الأكثر ثراء التحقوا بالتعليم التحضيري مقابل فقط حوالي 6% من الذين ينتمون إلى الأكثر فقرا وهذا راجع غالبا إلى تواجد هذه الاخيرة في مناطق فقيرة تفتقد إلى مؤسسات تعنى بالتحضيري.

الجدول 5: نسبة التحاق الأطفال بالتعليم التحضيري حسب مؤشر الثروة في الجزائر 2019

مؤشر الثروة	فقيرة جدا	فقيرة	متوسطة	ثرية	ثرية جدا	المجموع
%	5.7	10.7	15.6	19.7	25.9	14.3

المصدر: Rapport MICS6.2020.p293

2- وسائل التعليم:

يعد اللعب والمطالعة من الاساليب الرئيسية لبناء شخصية الطفل وتوسيع معارفه ومداركه، وتحفيزه على الاكتشاف والتعلم. فلا يقل اللعب أهمية عن التغذية والتعليم للطفل، ويرتبط اللعب بمرحلة الطفولة أكثر من أي مرحلة أخرى. يعد اللعب من مظاهر السلوك في بناء العلاقات الاجتماعية التي تجلب السعادة والبهجة في نفوس الأطفال ويؤدي دورا حاسما عن طريق لعبه مع الآخرين فيصبح الطفل أكثر اجتماعيا (حمزة، 2024، ص343).

وقد يمارس الطفل ألعابا على شكل حركات ونشاطات، ولكنه غالبا مع يحتاج إلى لعب يتعامل ويتفاعل معها تناسب عمره وجنسه. وقد يحول الفقر دون توفير هذه اللعب، ولا يرى المعيل أنها من الضروريات مقارنة مع الاحتياجات الأساسية لأسرته والتي يوفر أهمها بصعوبة.

ونلاحظ أن أكثر من نصف الأطفال الأقل من 5 سنوات، في الاسر الثرية أو الأكثر ثراء يحصلون على لعبتين على الأقل مقارنة اقل بكثير من الأطفال في باقي الاسر.

الجدول 6: نسبة الأطفال حسب وسائل التعليم ومؤشر الثروة في الجزائر سنة 2019

نوعين او عدة أنواع من اللعب	% الأطفال الذين يملكون			% الأطفال الذين يملكون		مؤشر الثروة
	أشياء في المنزل او لعبة كانت ملقاة خارجا	لعبة تم شراؤها او جاهزة	لعبة مصنوعة في البيت	على الأقل 10 كتب	على الأقل 3 كتب	
35.8	42.9	50.6	19.3	0.1	1.3	فقيرة جدا
47.9	50.8	68.2	20.0	0.4	4.4	فقيرة
53.7	54.6	75.9	19.5	0.5	8.1	متوسطة
55.5	54.6	79.4	18.9	1.7	12.3	ثرية
55.3	53.6	83.0	23.2	3.9	19.5	ثرية جدا
48.6	50.8	69.8	20.0	1.1	8.1	المجموع

المصدر: Rapport MICS6.2020.p275

ولأن المطالعة تلعب دورا كبيرا في تنمية القدرات العقلية وتوسيع مداركه وخياله، رغم تراجعها عموما، فقد تبين من خلال هذا المسح أن امتلاك الكتب من قبل الأطفال يقل كلما مالت الاسر إلى الفقر بفارق كبير جدا بيمن مختلف المستويات. وهذا راجع أساسا في عدم قدرة الاسر الفقيرة على توفيرها بسبب ارتفاع تكاليفها أو بسبب أن معظم المعيلين من المستويات التعليمية الدنيا التي لا تهتم بذلك.

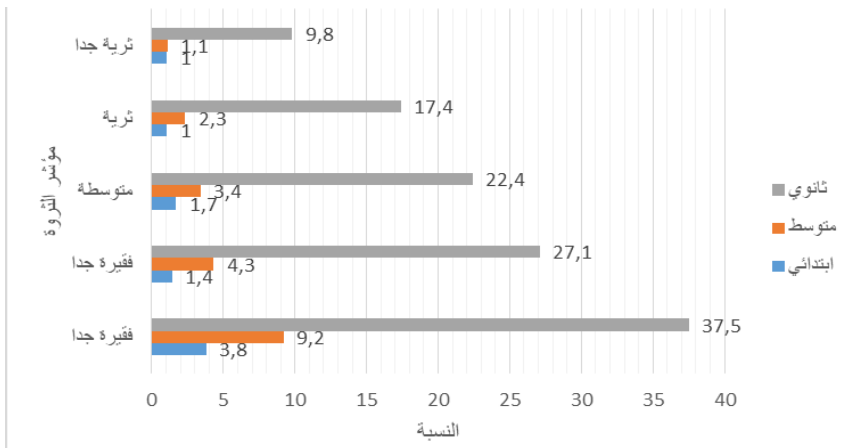
ج-تمدرس الاطفال (5-17 سنة)

يعتبر التحاق الأطفال وانتظامهم في التعليم وفق مختلف مستوياته من أهم المؤشرات التي يأخذها الفقر المتعدد الابعاد في قياسه، لأنه غالبا ما يسجل الأطفال الفقراء نسبة ضعيفة في تواجدهم وبانتظام ضمن مختلف الفصول الدراسية.

ويمكن ملاحظة أنه رغم السياسات التعليمية التي تنتهجها الجزائر في الحفاظ على التحاق كل الأطفال بالمدارس وتشجيعهم على مواصلة الدراسة على الأقل حتى المستوى الثانوي، إلا أن الأطفال لدى الاسر الفقيرة يسجلون أعلى نسب خارج المدرسة وترتفع هذه النسبة بارتفاع المستوى التعليمي، إذ نجد مثلا أن أكثر من ثلث الأطفال في الاسر ممن هم في سن التعليم الثانوي هم خارج هذا المستوى.

إن تواجد نسبة كبيرة من الأطفال خارج المدرسة بسبب خاصة الفقر يشجع هؤلاء الأطفال، ما لم يكونوا في مؤسسات التكوين، على العمل في سن مبكرة أو البقاء في حالة فراغ تؤدي بهم إلى إهدار طاقاتهم وتضعف استعداداتهم الفكرية والنفسية للمستقبل قد تتسبب في ميلهم نحو الاجرام والعنف ومختلف الآفات الاجتماعية التي تضر بهم وبمجتمعهم.

الشكل 3: نسبة الأطفال غير الملحقين بالتعليم حسب المستوى الدراسي ومؤشر الثروة
الجزائر 2019



المصدر: Rapport Mics6. 2020, p295

5- مؤشر تنمية الطفولة المبكرة

منذ 2015، أصبحت تنمية الطفولة المبكرة من أهداف التنمية المستدامة، بحيث أنشئ مؤشر لقياسها مبني على إجابات الأمهات ومقدمي الرعاية للأطفال في العمر بين 24 و59 شهرا حول الطريقة التي يتصرف بها أطفالهم في مواقف يومية معينة، والمهارات والمعرفة التي اكتسبوها. ويشكل الاستثمار في تنمية الطفولة المبكرة مجالا ناشئا من مجالات الاهتمام في مجال الصحة العامة العالمية. وقد أظهرت الأدلة أن السنوات الأولى من الحياة تحدد وتؤثر على الصحة والرفاه والسلوك والوظائف المعرفية للناس (منظمة الصحة العالمية، 2021).

إنّ التنمية في مرحلة الطفولة المبكرة هي عملية متعددة الأبعاد تنطوي على ترقّي ترتيبي للمهارات والقدرات الحركية والإدراكية واللغوية والاجتماعية والعاطفية والتنظيمية عبر السنوات القليلة الأولى من الحياة. وفي حين أنّ هذه المجالات هي مجالات متميزة من التنمية في مرحلة الطفولة المبكرة، إلا أنها مترابطة فيما بينها. وبالتالي، فإن رعاية جميع هذه الأبعاد

ودعمها بطريقة شاملة يُعدّ أمراً أساسياً لضمان حصول الأطفال على أفضل فرصة لتحقيق إمكاناتهم الكاملة. فالنمو البدني، ومهارات القراءة والكتابة والحساب، والتنمية الاجتماعية والعاطفية، والاستعداد للتعليم، هي جوانب تحدد مسار الصحة والتعلم والرفاه مدى الحياة (UNICEF, 2023).

وكلما اقترب المؤشر من 100% أو إذا سار نمو الطفل صحيحاً في ثلاثة مجالات على الأقل، كلما كانت شروط تنمية الطفولة المبكرة أفضل. ففي المجال الأول الخاص بالقراءة والحساب، يعد نمو الطفل على النهج الصحيح إذا كان يحسن قراءة على الأقل عشرة أحرف وأربع كلمات ويجيد الحساب حتى العدد عشرة، في المجال الجسدي/البدني، يكون قادراً على اللعب والتقاط أشياء، أما في المجال الاجتماعي/العاطفي، إذا كان الطفل يجيد التعامل مع غيره من الأطفال ولا يتشتت انتباهه، وأخيراً التعلم وفيها إذا كان الطفل يجيد اتباع التعليمات في القيام بعمل ما وبشكل مستقل.

لكن يبقى التفاوت كبيراً بين مختلف المستويات المعيشية، إذ تتراجع أبعاد هذا المؤشر كلما اتجهت الأسر أكثر نحو الفقر. إذ يفوق مؤشر تنمية الطفولة المبكرة لدى الأسر الثرية والأكثر ثراءً الأسر الفقيرة والأشد فقراً بحوالي 14 درجة، حيث يتأثر هذا المؤشر بالمتغيرات التي تدخل في تركيبه منهجياً، والمتمثلة في القراءة/الحساب، والنمو البدني والاجتماعي / العاطفي والتعلم. فباستثناء النمو البدني الذي لا يظهر اختلافات كبيرة بين مختلف مؤشرات الثروة، نجد أن الأطفال في الأسر الفقيرة يعانون من مشاكل في القراءة والحساب بشكل كبير ولكن بشكل أقل فيما يخص النمو الاجتماعي/العاطفي. والتعلم، وقد يعود ذلك للظروف الاقتصادية التي تؤثر على الوضع الأسري واستقراره اجتماعياً وعاطفياً والذي يؤثر بدوره على الطفل.

ورغم الانتقادات التي توجه لمؤشر تنمية الطفولة المبكرة خاصة في ظل شح البيانات التي تسمح بقياسه، إلا أنه يبقى المؤشر التركيبي الوحيد المعبر عن حالة تنمية الطفولة المبكرة وينبه إلى بعض أشكال الحرمان التي يعاني منها الأطفال والتي تعود للفقر كما تعود لأسباب أخرى كالعنف والاستغلال.

الجدول 7: نسبة الأطفال الذين ينمون بشكل جيد حسب مؤشر الثروة في الجزائر سنة 2019

المؤشر	التعلم	اجتماعيا/عاطفيا	بدنيا	القراءة/الحساب	
70.4	85.0	75.3	96.0	28.3	فقيرة جدا
74.5	85.9	77.2	96.5	36.3	فقيرة
75.7	88.0	75.1	96.5	40.7	متوسطة
82.9	90.3	78.0	99.1	45.7	ثرية
84.9	93.7	80	97.8	51.3	ثرية جدا
76.9	88.1	76.9	79.1	39.1	المجموع

المصدر: Rapport Mics6. 2020, p 279

6- ممارسة الرياضة

تعد ممارسة الرياضة استمرارا للنشاط البدني والحركي والطبيعي للطفل والذي يبدأ في سن مبكرة، كما تساهم في انماء الروح الجماعية والتعاون والتسامح والانضباط والمشاركة وتنمية الصحة العقلية والنفسية والبدنية، كما تشغله عما يؤذيه من سلوكات وتصرفات وتوسع مجال الترويح والمتعة. ويرى ابن ماسكويه أن الرياضة تحفظ الصحة وتنفي الكسل وتطرد البلادة وتبعث النشاط وتذكي النفس (إبراهيم، 2010، ص 94).

وتنص المادة 31 من قانون حقوق الطفل على أنه لكل طفل الحق في الراحة والاسترخاء واللعب والمشاركة في أنشطة ثقافية وابداعية. ولكن يحول الفقر دون تحقيق ذلك، فغالبا ما يتواجد الفقراء في أماكن تفتقر إلى قاعات ونوادي لمختلف الرياضات وهو ما يظهر من كونهم يميلون أكثر إلى الرياضات الجماعية التي لا تتطلب هياكل ومعدات خاصة، إذ حوالي 8 من كل عشرة أطفال من الاسر الفقيرة يمارسون رياضات جماعية، عكس مثلا ما نجده بالنسبة لرياضات أخرى كالسباحة حيث ترتفع ممارستها عند الأكثر ثراء. وقد أرجع الأطفال الذين لا يمارسون الرياضة كما جاء في هذا المسح، إلى مجموعة من الأسباب أهمها ارتفاع تكاليفها وعدم امكانيتهم توفير الوسائل لممارستها خاصة لدى أطفال الاسر الفقيرة.

الجدول 8: نسبة الأطفال الذين يمارسون الرياضة حسب مؤشر الثروة في الجزائر سنة 2019

مؤشر الثروة	% الأطفال الذين يمارسون الرياضة	نوع الرياضة الممارسة	
		الجماعية	السياحة
فقيرة جدا	49.6	85.9	0.1
فقيرة	56.3	83.6	0.4
متوسطة	58.4	81.8	1.1
ثرية	58.9	80.8	3.3
ثرية جدا	64.8	75.3	8.5
المجموع	57.5	81.2	2.9

المصدر: Rapport Mics6. 2020, p288

7. عمالة الأطفال

تطرح عمالة الأطفال مشكلة كبيرة بسبب تعارضها مع حقوق الطفل حيث تنص المادة 32 من حقوق الطفل على أنه يحق للأطفال الحصول على الحماية من القيام من الاعمال الخطرة أو الاعمال التي تمنعهم من الحصول على التعليم وتضر بصحتهم أو نموهم. فتشغيل الطفل في سن مبكرة لا يتلاءم مع استعداداته البدنية والنفسية والعقلية ويحول دون نموه بشكل سليم في هذه الجوانب. وغالبا ما ينظر إلى عمالة الطفل على أنها نوع من الاستغلال الاقتصادي وانتهاك لحقوقه بسبب ضعفه وعدم القدرة على حماية نفسه من هذا الاستغلال أو من مخاطر العمل. وهو ما يظهر جليا في تعريفها من طرف منظمة العمل الدولية التي تشير إلى أنها: توظيف الأطفال في مهام أو في ظروف تعرض حياتهم الجسدية والعقلية للخطر، واستقطاع الأرباح من عمالة الأطفال عن طريق دفع اجور منخفضة لهم، وانكار حق الطفل في اللعب والتعليم والاستمتاع بطفولة طبيعية (نشي، 2021، ص541).

ويعتبر الفقر والهشاشة من أكثر الأسباب التي تدفع الأطفال إلى العمل بالإضافة إلى تركهم التعليم في سن مبكرة أو تحملهم المسؤولية المادية لأسرهم في غياب معيل بالغ كوفاة الاب مثلا، وبعض الاعتقادات التي تجعل من عمل الطفل فرصة لإعداده مبكرا لتحمل المسؤوليات وبناء شخصيته.

في الجزائر، لا يمنع القانون عمل الأطفال ولكن يفرض مجموعة من القيود كالسن

الأدنى الذي لا يقل عن 16 سنة وعقوبات على كل مستخدم يخالف ذلك أو يوظف قاصر بدون إذن وليه. ورغم ذلك تنتشر عمالة الأطفال والتي تظهر احصائياتها الرسمية ضعيفة بسبب انتشارها في القطاع غير الرسمي. إذ تقدر بنسبة 2.5% عند مجموع الأطفال بين 5 و17 سنة، ولكنها ترتفع كثيرا عند الأطفال بين 15 و17 سنة لتصل إلى 12.3% وترتفع أكثر كلما اتجهنا نحو الخمس الأول من مؤشر الثروة حيث تتعدى المتوسط الوطني كثيرا. وغالبا ما يؤدي الأطفال من الاسر الفقيرة أعمالا أكثر خطورة والتي تسبب له مخاطر على صحته وحياته كاستخدام أدوات خطيرة أو ينقل حمولات ثقيلة أو يتعرض للغازات ومواد ضارة والحرارة الشديدة أثناء العمل.

الجدول 9: نسبة مشاركة الأطفال في النشاطات الاقتصادية

مؤشر الثروة	5-11	12-14	15-17	5-17	عمل خطير
فقيرة جدا	3.2	12.5	23.2	3.2	5.2
فقيرة	2.5	10.0	12.9	2.5	2.3
متوسطة	2.3	8.3	7.4	2.3	1.8
ثرية	2.2	6.9	9.1	2.2	1.5
ثرية جدا	1.9	6.7	9.3	1.9	0.8
المجموع	2.8	9.0	12.3	2.5	2.4

المصدر: Rapport Mics6. 2020, p338 et 342

وبرغم أن هذه النسبة ضعيفة إلا أنها تبقى مهمة بالنظر إلى طبيعة هذه الفئة الهشة، والتي ينتج عنها إما ترك التعليم في سن مبكرة (10.7% من مجموع الذين تركوا الدراسة) وهو ما يفاقم مشكلة التسرب المدرسي، أو تحمل عبء مضاعف عندما يجمع الطفل بين العمل والدراسة (3.7% من مجموع الذين يزاولون دراستهم).

خاتمة:

يقيس الفقر متعدد الابعاد الحرمان غير النقدي في أهم جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية التي تضمن رفاهية الأفراد واستقرارهم وامنهم، ويعتبر فقر الأطفال من أشد أنواع الفقر لأنه يؤدي إلى حرمان الأطفال من متطلباتهم الأساسية كالغذاء والصحة والتعليم والترفيه وغيرها، ويعقد أكثر حياتهم عندما يكون سببا في حرمانهم من طفولتهم فيتركون

الدراسة مبكرا من أجل العمل ومساعدة ذويهم. وتظهر الدراسات والتقارير تفاوتاً كبيراً في وضعية الأطفال صحياً واجتماعياً بين مختلف فئات الأسر حسب مستوياتها المعيشية.

حيث ترتفع وفيات الأطفال في كل الأعمار لدى الأسر الفقيرة، وفي هذه الأسر يعاني الأطفال من نقص في الوزن وتأخر في النمو والهزال ويفتقرون لغذاء متوازن ومقبول. كما يعانون من إعاقة على الأقل بسبب عدم إمكانية هذه الأسر توفير الرعاية اللازمة وعلاج المشكلات والأمراض المسببة للإعاقة في الوقت اللازم. وينخفض مؤشر تنمية الطفولة المبكرة في الأسر الفقيرة، وفيها يرتفع أيضاً عدم التحاق الأطفال بالتعليم في مختلف المستويات التعليمية. كما تتراجع فرص مشاركتهم في النشاطات الترفيهية كالرياضة وامتلاك اللعب. ويبقى الأطفال في الأسر الفقيرة أكثر عرضة للعمالة بسبب ظروف أسرهم التي تجبرهم على المساهمة في توفير دخل إضافي على حساب تعليمهم إما بتركه أو تحمل العبء المزدوج بين التعليم والدراسة وهو ما يحرمهم من حقهم في الاستمتاع بطفولتهم.

يبقى فقر الأطفال أشد أثراً عليهم مقارنة بالبالغين بسبب هشاشتهم وضعفهم وعدم قدرتهم على حماية أنفسهم وتوفير احتياجاتهم الأساسية ولا يمكن الحد منه إلا بمساعدة أسرهم. ويتطلب تحسين أوضاع الأطفال استجابة ملحة عن طريق تكثيف البرامج التي تحد من فقر الأطفال وتوفير متطلباتهم الصحية والاجتماعية مع تخفيض العبء المادي في ذلك وتوسيع مجال التعاون والتدخلات المناسبة التي تحد من عدم أوجه المساواة في الحصول على الخدمات الضرورية ولا يتم ذلك إلا باستهداف الأسر الفقيرة.

قائمة المراجع:

1. إبراهيم، إسماعيل خليل. (2010). أسس فلسفة التربية الرياضية على ضوء الفهم الاجتماعي. دار دجلة. عمان.
2. الاسكوا. (2017). التقرير العربي حول الفقر المتعدد الأبعاد.
3. الاسكوا. (2023). التقرير العربي الثاني حول الفقر المتعدد الأبعاد.
4. الأمم المتحدة. (2023/12/5). أكثر من طفل واحد بين كل خمسة يعيش في فقر في 40 دولة من أغنى دول العالم. <https://news.un.org/ar/story/2023/12/1126687>
5. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2023/07/11). خفضت 25 دولة الفقر متعدد الأبعاد بمقدار النصف خلال 15 عاماً، لكن لا يزال هناك 1.1 مليار شخص فقير. <https://www.undp.org/ar/libya/press>

6. حمزة رقية. (2024). دور اللعب في تحسين العملية التعليمية عند الأطفال (التعاون والحرية والتنافس نموذجا). مجلة العلوم النفسية. المجلد 35، ال عدد 1، ج 1. ص 341-368.
7. الخطيب، حسن أنور حسن. (2011). الحماية القانونية للطفل اثناء النزاعات المسلحة. رسالة ماجستير. جامعة القدس.
8. عمر، أحمد مختار. (2008). معجم اللغة العربية المعاصرة. المجلد 2. عالم الكتاب. القاهرة.
9. منظمة الصحة العالمية. (2021). النماء في مرحلة الطفولة المبكرة. <https://www.emro.who.in>
10. نمشي، سعد جمار. (2021). الحماية القانونية الدولية للطفل من ظاهرة العمالة. مجلة تكريت للحقوق. المجلد 6، العدد 2. ص 535-565.
11. اليونيسف. (ب. ت). التعلم المبكر. <https://www.unicef.org/ar>
12. اليونيسف. اتفاقية حقوق الطفل.
13. Ministère de la santé et de la réforme hospitalière et de la population. (2020). MICS6.2019. Rapport final.
14. United Nations Children's Fund, The Early Childhood Development Index 2030: A new measure of early childhood development, UNICEF, New York, 2023
15. World Bank Group. (2023). Global Trends in child Monetary Poverty According to International Poverty Lines. PRWP.15025.

الصعوبات العائلية والمدرسية في التعامل مع الادمان السلوكي الادمان على الانترنت نموذجا.

د/ بن شدة مليكة

علم النفس جامعة وهران 2.

د/ عون عمار

علم النفس المدرسة العليا للاساتذة مستغانم.

ملخص الدراسة:

لا يزال موضوع الادمان على الانترنت يفرض نفسه على العلماء والباحثين في علم النفس وربما في الكثير من التخصصات الاخرى، فهو بحاجة إلى الطرح الدقيق لإشكالية الاتجاه المضاد ثنائي القطب بين احتمالية ان يكون هذا الادمان هو السبب في ظهور تلك الصعوبات أم هو النتيجة الحتمية المترتبة عنها؟ هي اشكالية ستظل تؤرق الباحثين إلى أن يتوصلوا إلى المعطيات أو النتائج الدقيقة التي تحدد ما إذا كان هذا الادمان سببا او نتيجة لحدوث الاضطرابات السلوكية والانفعالية المختلفة؟ وان كان هو السبب فقد يفتح نوافذ جديدة وتخصصات كثيرة على متغيرات عديدة لا تزال قيد البحث، وان كان هو النتيجة فتمتد اطراف هذا البحث لتشغل مساحة اكبر من المتغيرات الصعبة التي من شأنها التحكم في نوع ودرجة الاثر المتوقع على حياة المدمن العامة والخاصة، وعليه سنحاول التطرق في هذه الورقة البحثية الى معظم الصعوبات العائلية والمدرسية في التعامل مع الفرد المدمن على الانترنت محاولة منا تحفيز الباحثين لتسليط الضوء على اهم العوامل المؤدية اليه والسعي بجد لإيجاد الحلول العاجلة والعلاجية للتصدي ومنع حدوث الانتكاسة في مثل هذه الظواهر المعقدة التي اثقلت كاهل الاسرة والمجتمع.

الكلمات المفتاحية: الادمان السلوكي، الادمان على الانترنت، الصعوبات العائلية والمدرسية.

مقدمة:

مما لا شك فيه ان الاهتمام بصحة الفرد النفسية والجسدية تبدا اولا بمحاولة فهمه، وفهم عاداته السلوكية، وتسليط الضوء على كل المخاطر المحيطة به للحفاظ على مصلحته، وتحقيق التوازن في مختلف مجالات حياته.

ويعتبر مشكل الادمان السلوكي بما فيه الادمان على الانترنت من بين اصعب المخاطر التي واجهت الفرد منذ حدوث الثورة التكنولوجية التي قلبت موازين العالم ككل بالنظر الى كم الضرر الهائل الذي أحدثته على مستوى العلاقات الانسانية وتدميرها.

فإذا كان الخوف من الانترنت التي اعتاد المدمن سلوكيا على مداومتها لفترات زمنية طويلة، فإن الاخطر من ذلك هو كيفية التخلي عنها؟ ومن هنا تبدأ رحلة الاتجاه المضاد ثنائي القطب بين النتيجة والسبب نحو الإضطرابات السلوكية والانفعالية كالاكتئاب نتيجة الإخلال بالالتزامات والمسؤوليات اثناء الانهماك بتصفح محتويات الانترنت لتأخذ حيزا كبيرا من انشغالاتهم ولا تكتمل سعادتهم الا بممارستها، فيصابون بعدها بالقلق والحزن نتيجة مضي الوقت واقترب إيقافها، او العجز عن تأدية المهام اليومية بسبب الانشغال المستمر بتلك الصفحات اللامتناهية ومحاولة الاطلاع عليها كلها والتي عادة لا تنتهي ابدا، والتوتر نتيجة تغيرات المزاج واضطرابات النوم والخوف والترقب والانعزال عن العلاقات الاسرية والاجتماعية... الخ، وكل هذا سينعكس سلبا على الحياة الاسرية والتعليمية والاجتماعية للفرد المدمن مهما كان سنه ومستواه.

لذا تأتي هذه الورقة البحثية كمحاولة لتسليط الضوء على الآثار السلبية التي يعكسها الادمان على الانترنت على الحياة الاسرية والمدرسية للفرد المدمن عليها من خلال تتبعنا لسيروية عملية الادمان من جميع جوانبها لتحديد ما إذا كان الادمان السلوكي سببا ام نتيجة؟ وضرورة فهم طبيعة هذا الفرد المدمن سلوكيا على الانترنت من أجل التوصل الى تشخيص دقيق لتلك الاسباب وتوضيحها وتقويمها وبالتالي التخفيف من حدتها او الاقلاع عنها.

1- تعريف اضطراب الادمان السلوكي:

يعتبر الإدمان إدماناً حقيقياً عندما لا يستطيع المدمن الابتعاد عن فعل شيء تعود عليه بشكل مستمر، وبعض انواع الإدمان مثل ادمان الجنس، وشبكة الإنترنت، أو القفز بالحبال، والرغبة في تجربة "مخاطرة" قد تصبح قوية لدرجة أن المدمن يفقد السيطرة ويسعى إلى النشاط بالرغم من كل العواقب السلبية (<https://ar.wikipedia.org/wiki>)

1- تعريف الادمان على الانترنت:

- هو الاعتماد على شيء ما وعدم القدرة على تركه وادمان الانترنت مثل ادمان أي شيء آخر ونقصد بها الافراط في استخدام هذه الشبكة والاعتماد عليها شبه تام والشعور بالاشتياق الدائم له فيما لو منع عنه بحيث يصبح الشغل الشاغل للطفل أو المراهق

هو الجلوس أمامه فيصبح أسيرا أو عبدا لهذه الوسيلة (أمل ناظم حمد، 2011، 111).
- يقوم بالتأثير على الحالة النفسية والعقلية والدراسية والمهنية والاجتماعية بسبب الإفراط في استخدام الأنترنت مع فقدان قدرة الشخص على التحكم في مدة استخدامه وتأثر قدرة الشخص على القيام بأعباء حياته اليومية (267Shapira, 2000).

أ- الصعوبات العائلية:

تعد العلاقات الاجتماعية الأسرية الروابط التي تجمع ما بين أفراد الأسرة الواحدة تحت سقف واحدة لتلبية حاجات الأسرة ورغباتها، ويعد الأب والأم هم اللبنة الأساسية في تكوينها، ويبدلون أقصى جهدهم لرعاية أبنائهم، ويقصد بها تلك العلاقات التي تقوم بين أدوار الزوج والزوجة والأبناء، ويقصد بها (أيضا) طبيعة الاتصالات والتفاعلات التي تقع بين أعضاء الأسرة الذين يقيمون في منزل واحد، ومن تلك العلاقة التي تقع بين الزوج والزوجة، وبين الأبناء أنفسهم. وتعد الأسرة الوسط الإنساني «الأول» الذي ينشأ فيه الطفل، ويكتسب في نطاقها أول أساليبه السلوكية التي تمكنه من إشباع حاجاته وتحقيق إمكانياته والتوافق في المجتمع» (كفاي، 2009، 73).

وباعتبار ان الأسرة هي وعاء التنشئة الاجتماعية لأفرادها، فهي اذن مصدر كل العادات والتقاليد والنظم والقواعد الاساسية التي تحدد تصرفات افرادها وسلوكاتهم، وتعرفها «بن شدة» بأنها هي اللبنة الحاضنة، ومؤسسة الرعاية الأولى التي يترعرع فيها الانسان من المهد فينمو وينشئ ويكتسب ويتعلم. تسهر هذه المؤسسة الصغيرة الكبيرة على تربية إبنها، وتكوين شخصيته وتوجيه سلوكه عن طريق التفاعل بين أعضائها. كما تمثل الأسرة مصدر الأمن النفسي والدفء العائلي لكل فرد من حيث تبدأ علاقات الطفل الاجتماعية، والتي تكسبه الشعور بقيمته وذاته مع أفراد أسرته، ومن خلال هذه العلاقات الأسرية ينمي خبراته عن طريق الود والرحمة، ويوسع معارفه ليصبح قادرا على التلاؤم مع الواقع المحيط به (بن شدة مليكة، 2023، 26).

والأسرة في العصر الحديث تميل إلى استخدام ثمار الثورة التقنية والمعلوماتية الهائلة من وسائل اتصال ومعلومات مثل برامج الحاسوب وشبكات الانترنت الدولية وغير ذلك من تقنيات سمعية وبصرية ومن المتوقع أن تشغل هذه المستجدات حيزا كبيرا من اهتمامات أفراد الأسرة، فضلا عن التغيرات في بناء الأسرة لتصبح نووية صغيرة الحجم فكلما زادت مشاركة الأبناء في الحيز الاجتماعي داخل الأسرة أثر ذلك ايجابيا على اكتساب القيم والمعتقدات

والعادات والاتجاهات ومن خلال التفاعل داخل الأسرة تحدث كثير من العمليات التي تؤدي إلى كثير من القيم والاتجاهات والسلوك (داوود، 2012).

ومن بين أكثر أنواع الإدمان السلوكي انتشارا في مختلف المجتمعات سواء كانت عربية أو اجنبية نجد شبكات الانترنت بمختلف أنواعها وصفاتها منتشرة في كل البيوت والشوارع، مستحوذة على عقول الصغار والكبار بما تحمله من مغامرات وقصص والعباب خيالية ورسومات مغرية وألوان مبهرة تساعد على تحقيق رغباتهم واحلامهم المكبوتة وتفجير كل الطاقات الكامنة بداخلهم والتي ربما لا يستطيعون تجسيدها على ارض الواقع الا في هذا الفضاء الافتراضي الذي يسمح لهم بذلك، وكل هذا اكيد سيخلق لهم عالمهم الخاص البعيد كل البعد عن كل الظروف السوية والعوامل الصحية المكونة للعلاقات الاسرية والاجتماعية السليمة، فلم تعد هناك لقاءات عائلية حميمة مثل السابق، واصبح الكل كبيرا وصغيرا منهمكا في عالمه الخاص مستسلما لرغباته الدفينة، لتتحول الادوار الاساسية التي من المفروض هي ضوابط لقوانين الاسرة الداخلية تضمن سلامتها واستقرارها من خلال الاصغاء الفعال والمتبادل وتعزيز الحوارات البناءة بين افرادها والمناقشات في المواضيع المصيرية او حتى البسيطة لضمان استمرارها.

لذلك أصبح أي انسحاب ملحوظ للإنسان من التفاعل الاجتماعي نحو العزلة المدعمة بتطورها في وسائل التسلية المتعددة يشكل مشكلة، فإلى أي درجة تستطيع أي قومية أو ديانة الآن المحافظة على هويتها الثقافية مع هذا الغزو المعلوماتي الهائل والذي يمتلك أسلحة كل من يستطيع إنتاج المعلومات بحجم وزنه هائلين (علي صلاح عبد الحسن حسن، 2008، 219).

ونتيجة الاستغراق الطويل أو ما يطلق عليه بإدمان الإنترنت، انتهى كثير من الباحثين إلى التقرير بعزلة المستخدمين وعدم حاجتهم إلى الاتصال بالآخرين وظهر بناء ذلك على مفهوم العزلة يوصف به مستخدمي الإنترنت، وهذا ما يؤثر سلبا على علاقة الأفراد بالآخرين، حيث أن المستخدم للإنترنت يظل ساعات طويلة أمام الكمبيوتر او الهاتف في التجول والإبحار بين مواقع الشبكة والكشف عن محتواها ويكون هذا الوقت بالتالي على حساب العلاقات الأسرية والاجتماعية (غامي عديلة، 2010، 67).

فقد ركزت تفسيرات اصحاب الاتجاه النفسي والاجتماعي على البناء الأسري والتفاعل الأسري والتواصل والضغط الاجتماعية والطبقات الاجتماعية، وهكذا أضافوا ابعاد

هامة لفهم وعلاج أي اضطراب نفسي، فالآن يأخذ الإكلينيكيون في حساباتهم البناء الأسرى والموضوعات الاجتماعية عند محاولتهم فهم وتفسير الاضطراب النفسي (Bootzin, 1993; et al., 1998; Comer, 1996, Frude).

فهم يرون أن المجتمع هو السبب في السلوك اللاسوي، وكل ما يحدث اليوم من اضطرابات في مجتمعاتنا يجبر أفرادها على الانغماس في السلوك الشاذ والغريب للتكيف مع معايير وعادات هذا المجتمع التي تختلف من مجتمع لآخر ومن ثقافة لأخرى، ولابد من أن نفحص وندرس المحيط الاجتماعي إذا أردنا أن نفهم السلوك اللاسوي لدى الأفراد.

كما يختلف التفسير الاجتماعي الثقافي لإدمان الأنترنت باختلاف الجنس (ذكور اناث) والعمر طفل، شاب، راشد، مسن) وأيضا المستوى الاقتصادي (مرتفع، متوسط، منخفض) والمستوى الاجتماعي (متعلم، غير متعلم) و(ريف، حضر) والانتماء والعرق والديانة والوطن لكل طبقة أو فئة من تلك الفئات ادمان معين فإدمان الكحول تنتشر بين الطبقة المتوسطة المستوى الاقتصادي والاجتماعي، والبعض أكثر ادمان للمواد المعلومه، والسود ذو الأصل اللاتيني أكثر ميلا لإدمان الهرويين... وهكذا فإدمان الأنترنت أكثر انتشارا بين الطبقات مرتفعة المستوى الاجتماعي والاقتصادي وفي المجتمعات العربية يختلف الأمر بالتأكيد بالنسبة لهذه التفسيرات للاختلاف والتباين بين العرب والمسلمين وبين المجتمعات الأوروبية والأمريكية في هذا الشأن (ابراهيم سالم الصباي و اخر، 2010، 100).

مظاهر تأثيرات الانترنت على التوافق النفسي للأطفال:

إن الطفل بنية كلية متكاملة نفسية جسدية اجتماعية، ووجود أي مشكلة على مستوى بنية من هذه البنيات، يحدث خللا واضطرابا على مستوى الكل، ليغرق في عالم الانترنت عامة وعالم ألعاب الفيديو خاصة. ونحن نعلم أن ما يدركه الطفل يعتمد كلية على ما يجذب انتباهه (محمد عماد الدين اسماعيل، 1986، 44).

مما لا شك فيه؛ أن لاستخدام الأنترنت تأثيرات كثيرة في السلوك الاجتماعي للطفل بحيث:

- يضعف الروابط الأسرية؛ فيبعد الطفل عن الجو العائلي وتكاد تنعدم الحوارات والأحاديث المتبادلة ضمن افراد العائلة .
- يبعده عن الانشطة الثقافية والرياضية .
- يخسر الطفل الكثير من العلاقات الاجتماعية وسبل تفاعله مع محيطه وبيئته.

- يميل إلى الانعزال عن محيطه العائلي ليضع نفسه في مجتمع وهمي، ما يؤثر سلباً على طرائق التواصل عنده.
- يشوه الصورة الأخلاقية والاجتماعية للطفل عن طرق مشاهدة ضرب، ونمط اجتماعي مخالف للعادات والاعراف الاجتماعية التي تنطلق أساساً من معايير أخلاقية ثابتة.
- يؤدي إلى الوحدة والانفراد والميل إلى التوحد من خلال عدم الكشف عن النوايا أو الأسرار، وعدم النقاش أو التعبير عن الرأي.
- يتأثر بثقافات غريبة وينجذب إلى عاداتها (المركز التربوي للبحوث والإنماء، دت، 150).

وفي هذا السياق يقول الدكتور عبد الجواد فطائر في كتابه «الإدمان»: «أرى الناس مشدودين للشبكة أقل اهتماماً بالانخراط أو الانسجام مع من حولهم في الحياة، فهم أقل اهتماماً بذويهم وجيرانهم وزملائهم في العمل، وأكثر تعلقاً بتلك الآلة. ووجدت أن هناك من يهتم ويقضي وقتاً أمام الشبكة أكثر مما يهتم أو يعتني بإصلاح علاقة متوترة بينه وبين آخر مهم في حياته. أجد أننا نفقد الإحساس بالزمان والمكان، حيث نفصل عن واقعنا الاجتماعي أحياناً... أرى أن التفاعل الاجتماعي هو بمثابة الأكسجين للعقل...» (عبد الجواد فطائر، دت، 124).

الخوف:

في بعض الأحيان يكابد الطفل ضروباً من مشاعر الخوف، وانعدام الأمن النفسي وهي ذات أثر فعال في تكوين عقد نفسية. ومن الأسباب الرئيسية في تكوين مشاعر الخوف والاضطراب ما يلي:

- افتقار الطفل إلى عطف أحد والديه.
- التعاسة والشقاء العائلي.
- محاباة طفل في الأسرة، وإثاره بالحظوة والتدليل مما يؤدي إلى تنامي الغيرة بينهم (مصطفى فهمي، 1995، 28).

وفي هذه الحالة قد تكون هذه العوامل هي السبب في الإدمان على الانترنت للأطفال الذين عايشوا هذه الظروف باعتبارها البديل النفسي الذي يخلصهم من هذه الضغوطات.

2- القلق:

يعد المرض العصبي كمظهر من مظاهر سوء التوافق النفسي، فينتج بسبب عدم القدرة على الاشباع النفسي. يحتاج كل أنسان نفسيا لمطالب نفسية أساسية، تؤمن له حياته، وتعطيه الاطمئنان على السلوك اليومي في الحياة. فكل إنسان يحتاج للتقدير، للتقدير الذاتي الذي يعطيه الإحساس بأهميته، كما لتقدير الغير له. فكل واحد يريد أن يحب، وأن يكون محبوبا. فالحب المتبادل يعطي ويشبع النفس ويربط الفرد بمجمعه، والانسان يهتم بتحقيق أهدافه في الحياة. فمتى شعر بوجود معطلات تقف في طريقه سيطر عليه القلق، واحس بعدم اشباع ذاته، وقد ترتبط أهداف الإنسان بالتعليم والظروف الاقتصادية، وحالته الصحية والامكانيات التي له والتي تحيط به ... (القس صموئيل، دت، 17).

وفي هذه الحالة يجد الطفل المدمن على الانترنت حريته في التعبير عن مشاعره وانفعالاته بكل حرية سواءا اثناء ممارسته لبعض الالعاب الالكترونية او عند مشاهدة الافلام الالكترونية او بعض القصص الواقعية التي يتاثر باحداثها ويتفاعل معها لدرجة القلق والانفعال من بعض تفاصيلها الغامضة او نهاياتها الغير متوقعة.

3- العنف الواقعي والافتراضي:

يعد العنف أو السلوك العدواني من المخاطر الحقيقية الناتجة عن إدمان الانترنت بما فيها الالعاب الالكترونية المنتشرة على المواقع الالكترونية المختلفة، وهذا ما توصلت اليه الدراسة التي اعدتها الباحثة «مريم قويدر» إلى أن لألعاب الفيديو تأثيرا على سلوك الأطفال، فهي تعمل بتخطيط من صانعيها على زرع السلوك العدواني في شخصية الطفل، غير مدرك مدى خطورة هذه الألعاب على السلوك والقيم والتقاليد والدين. فهم يستهلكون كل ما يصنع من ألعاب بغض النظر عن صانعيها الذين يطمحون إلى تكوين أجيال تتميز بالعنف والعدوانية خاصة في البلدان العربية. فتتنامي السلوكات العدوانية لدى الطفل جراء الممارسة المتكررة لهذه الألعاب تجعله بميل للجريمة والقتل بطريقة لاشعورية... كما أن هذه الممارسات المستمرة لهذا النوع من الألعاب، تبعد الطفل في تصرفاته عن الطفولة الحقيقية فينسى بذلك الطرق التقليدية، مما يجعله شخص غير متوازن في حياته (مريم قويدر، 2011، 227).

4- العزلة الاجتماعية:

أكدت العديد من الدراسات الاثار السلبية لادمان الانترنت على تدهور الحياة

الاجتماعية للفرد المدمن، حيث بينت نتائج الدراسة التي أعدها «ماجد محمد الزيودي» أن الأولياء يعانون من سهر الأطفال في ممارسة الألعاب، مما يؤثر على مجهوداتهم الدراسية، واستحوادها على وقت وعقول الاطفال، مما يولد مشكلات أسرية كثيرة، أهمها ضعف التواصل الأسري بين أفراد الاسرة، وبروز الأنانية (ماجد محمد الزيودي، 2015، 15)

وأشارت هالة حماد (استشارية الطب النفسي للأطفال والمراهقين) إلى أن لنوعية ألعاب الفيديو تأثيراً على التكوين النفسي للأطفال منها: الخواف (الفوبيا)، السلوك العدواني، الوسواس والنوم المضطرب وضعف الثقة في النفس والقلق الانطواء والمزج بين الواقع والخيال. أما من الناحية الاجتماعية السلوكية فهي تؤدي إلى الانفصال عن المحيط الاجتماعي وعدم التعاون مع الزملاء والغيرة والشك في سلوك الآخرين، وضعف الشخصية أثناء محادثة الآخرين (مي مجدي، 2017، 21).

ف نجد أن العزوف أو الافتقار إلى مهارة الدخول في مواقف تفاعل إيجابي مع الآخرين يمثل أحد العناصر الرئيسية في الاكتئاب. ومن ثم يجد المكتئب بسبب عزوفه وافتقاده لمهارة المبادرة في تكوين علاقات اجتماعية ناجحة وفعالة – أمامه فرصاً محدودة نحو تكوين وتعزيز مهاراته الاجتماعية في التبادل ومجالات ضئيلة لاكتساب الخبرة الكافية لتعميق علاقاته بالآخرين. مما يؤدي بدوره إلى مشكلة إضافية عندما يضطر إلى الدخول في التفاعلات الاجتماعية المحدودة المتاحة له. إذ سيواجه بسبب قصوره وفقر مهاراته الاجتماعية لكثير من الخبرات غير السارة التي تدفعه لمزيد من العزلة والانزواء وتزايد احساسه بالكآبة (عبد الستار ابراهيم، 1998، 136).

واجرى الدركزلي في الأردن دراسة تناولت الآثار السلبية والايجابية للإنترنت، وأشارت إلى أن الإنترنت تساعد على نشر الرذيلة والفساد الأخلاقي خاصة بين المراهقين مما يؤثر سلباً على مستقبلهم الأخلاقي والدراسي، كما أن قضاء وقت طويل على الإنترنت له آثار سلبية في العلاقات الاجتماعية والإنسانية، فالمراهقون أصبحوا يقضون وقتاً طويلاً في التعامل مع الكمبيوتر والإنترنت بطريقة لا تفتد تستدعي الاهتمام، بما ينطوي عليه ذلك كثير من الأحيان من حاجة إلى العزلة عن الآخرين خلال فترة الاستخدام، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى إشاعة حالة من العزلة الاجتماعية (عصام منصور وعبد الله الديبوبي، 2011، 333).

كما توصلت دراسة chivstoper إلى أن استخدام الانترنت له علاقة بالاكتئاب والعزلة لدى المراهقين بعد استجابة المراهقين على المقياس يهدف إلى قياس انخفاض (أقل من

ساعة يوميا) اعتدال (1-2) ساعة يوميا أو ارتفاع أكثر من ساعتين يوميا واستخدام الإنترنت والعلاقة مع الأم، الأب، الأقران، والاكتئاب وقد وجدت الدراسة أن من خفصي استخدام الإنترنت أفضل في علاقاتهم مع أمهاتهم وأقرانهم عن مرتفعي استخدام الإنترنت وذلك يشير إلى أن ارتفاع استخدام الإنترنت يرتبط بضعف الروابط الاجتماعية كذلك أوضحت أن استخدام الإنترنت لا يرتبط بالاكتئاب (نايف الطراونة وآخر، 2012، 331).

5 - الانتحار:

ان الظاهرة التي برزت في الآونة الأخيرة والمتمثلة في إقدام عدد من المراهقين على الانتحار أو محاولة الانتحار بسبب بعض الألعاب الالكترونية المنتشرة على شبكات الإنترنت، والمتمثلة في اتباع تعليمات لعبة الفيديو «الحوت الأزرق». وفي خضم تنامي عدد المنتحرين تنبه الأولياء إلى ضرورة مراقبة أبنائهم أثناء اللعب الالكتروني مخافة إقدامهم على تحميلها وبالتالي الانتحار. فلقد تم تسجيل ثماني (8) ضحايا بالجزائر حسب المصادر الإعلامية إلى غاية 10 جانفي 2018، فتم العثور على ضحايا لعبة الحوت الأزرق من خلال شنق أنفسهم، وذلك بعد رسم الحوت على أحد الأيدي، فالمتنعم في أعمار ضحايا هذه

اللعبة، يجد أن البعض منهم أطفالا، وآخرون في بداية المراهقة إن جاز ذلك (منى غانمي، 2018).

ب- الصعوبات المدرسية:

المتمثلة في صعوبة أداء الواجبات المدرسية، والاستذكار للامتحانات التأخير عن الدراسة صباحا، درجات منخفضة، إضاعة الوقت، تدهور مستوى الدراسة حتى الطرد من الجامعة أو المدرسة (عصام محمد زيدان، 2008، 391).

ويعتقد اصحاب الاتجاه المعرفي أن المعارف سيئة التكيف كافية للتسبب في ظهور مجموعة من الأعراض المرتبطة بهذا الاضطراب أو ادمان الإنترنت فالتشوهات المعرفية حول الذات تشمل، الشك الذاتي، وانخفاض كفاءة الذات، وتقدير الذات السلبي، مثل: لا أشعر بالاحترام، حتما لا أكون على الأنترنت، ولكن عندما أكون على الأنترنت فإنني «افتخر بنفسي» والأنترنت هو المكان الوحيد الذي أشعر فيه بالاحترام، كما يرون أن السلوك اللاسوي هو استجابة للطرق التي يقيم أو يدرك بها المثير وليس المثير الخارجي نفسه، فتفسير النموذج المعرفي، للسلوك اللاسوي معقد أكثر من تفسير نظرية المثير (كاستجابة النموذج السلوكي)، لأن الاتجاه المعرفي يركز على العمليات المعرفية، مثل: الانتباه والتذكر والعزو وحل المشكلات

كمؤثرات ومحددات هامة للسلوك كأسباب محتملة للسلوك المرضي (غالمي عديلة، 2010، 41).

فالنموذج المعرفي يركز على الكثير من الاضطرابات والتي تشمل الاكتئاب واضطراب القلق، واضطراب الأكل، وإدمان العقاقير، وهذه الاضطرابات النفسية ناتجة عن العديد من المشكلات المعرفية مثل الافتراضات والاتجاهات غير التكيفية والأفكار المختلطة والمضطربة والتفكير غير المنطقي. وقد لاقى هذا النموذج قبولا واسعا. بالإضافة إلى أن العديد من ذوي الاتجاه السلوكي قد أدمجوا أو أضافوا المفاهيم المعرفية لنظرياتهم في التعلم. كما أن 5% من المعالجين يصنفون أنفسهم في فئة المعالجين المعرفيين (Comer, 1998, Frude 1996).

حيث يرى فينخل (2004) أن من يقضون أوقات كثيرة أمام الإنترنت بدلا من قضائها مع أسرهم، يكون لديهم أساليب معرفية شاملة مكونة من تعدد المهام والمعالجة زائدة السرعة وافتقاد أهداف التوجه متوسطة أو بعيدة المدى ويحطمون أنماط حياتهم، وعادة ما يستخدمون الكمبيوتر كنقطة أساسية لكل أنماط تواصلهم مع العالم. وهذه التشوهات هي التي يدركها الأفراد والذين يعانون من المشكلات النفسية يحملون إدراكات سلبية عن ذواتهم وعن شخصياتهم ويجعلهم يفضلون الاندماج والتفاعل في الأنشطة المختلفة التي يستخدمونها (DAVAIS, 2001, 187).

ففي دراسة أجرتها المنظمة العالمية للصحة «أنقذوا الأطفال»، كانت على معلمي المرحلة الابتدائية في بريطانيا، تبين من خلالها أن تكنولوجيا الاتصال الحديثة خلقت جيلا من الأطفال يعاني من الوحدة، وعدم القدرة على تكوين صداقات، حيث أكدت أن 70% منهم يقضون أوقات طويلة تصل لدرجة الإدمان بشكل منفرد بشبكة الانترنت قد أثر سلبا في مهارات الأطفال الاجتماعية (حسين الابراهيم، 2002، 76).

و يرى (الانباري، 2010) أن سهر الأطفال والمراهقين طيلة الليل في تصفح شبكات الانترنت وممارسة الألعاب الإلكترونية يؤثر بشكل مباشر على مجهوداتهم الشخصية في اليوم التالي، كما أنه يزيد من تعب الجسم والصداع، كما أن اللعب بشكل متواصل لمدة طويلة دون انقطاع قد تصل إلى سبع ساعات قد يؤثر سلبا على خلايا المخ، وأنه كلما قلت مساحة شاشة التلفاز أو الحاسب زاد تركيز الشخص على الشاشة مما يرهق البصر ويسبب الصداع (الانباري، 2010).

فالمشكلات التي توجد عند بعض التلاميذ نتيجة الادمان السلوكي تعمل على إعاقة

مسارهم التكييفي السليم مع الأهداف التعليمية والتربوية التي يسعى التلميذ لإحراز التقدم العلمي ورفع المستوى الأكاديمي فيها دون معانات وهي تقف حائلا دون تحقيق الراحة النفسية مع البرنامج الدراسي المسطر، والمتعلقة بالجانب الأكاديمي للتلميذ، ومدي التفاعل الذي يظهره حيال هذا الجانب (عبد الغاني تيايبية، 2007، 19). وهذا ما يتسبب ربما في غيابهم المتكرر عن الدراسة وبالتالي ضعف مستواهم الدراسي وانخفاض درجاتهم، بالإضافة الى انتشار ظواهر التنمر والعنف المدرسي بأنواعه. والآثار السلبية على الصحة الجسدية والنفسية والعقلية كالمشكلات البصرية والسمعية وقلة التركيز وتشتت الانتباه ... الخ.

ومن بين هذه المشكلات الدراسية التي قد تنتج عن الادمان على الانترنت هي قلق الامتحان، الغش في الامتحان، التسرب المدرسي ... الخ:

أ- قلق الامتحان:

ونقصد به قلق الامتحان الذي يرتبط بقلق الحالة، أكثر من ارتباطه بقلق السمة، حيث عرفه «حامد زهران» بأنه نوع من القلق المرتبط بمواقف الامتحان حيث تثير هذه المواقف في الفرد الانزعاج والانفعالية، تعثره في الموقف السابق للامتحان أو في موقف الامتحان نفسه (حامد عبد السلام زهران، 1997، 95).

أما «فيصل خير الزراد» فيرى بأنه نوع من القلق مرتبط بمواقف الامتحان وهو عبارة عن استجابة عالية غير سارة لموقف الامتحان تتسم بالتوتر والانزعاج بحيث يثير موقف الامتحان الكثير من المخاوف والإحساس بالهم وتهديد الذات، فيتناثر أداء التلميذ وغالبا ما يسوء ويحصل علي درجات منخفضة (فيصل محمد خير الزراد، 2002، 38).

ب- الغش في الامتحان:

ونقصد به محاولة وممارسة من التلميذ تهدف إلي الحصول علي الإجابة من أسئلة الاختبار بالطرق غير المشروعة باستعمال أي وسيلة من اجل الحصول على درجات اعلى لتحقيق النجاح دون اعتبار للمعايير التعليمية ويرى «فيصل محمد خير الزراد» بان ظاهرة الغش تدل علي سلوك غير سوي، منحرف وغير أخلاقي وهو سلوك مرضي يهدف إلي تزييف الواقع لتحقيق كسب مادي أو معنوي ومن اجل إشباع بعض الرغبات والحاجات لدي الفرد أما التعريف التربوي للغش؛ فهو عملية تزييف لنتائج التقويم وباستخدام طرق غير مشروعة (فيصل محمد خير الزراد، 2002).

ج- تقلل مهارات التفاعل الشخصي:

فمع سهولة التواصل عبر هذه المواقع فإن ذلك يقلل من زمن التفاعل على الصعيد الشخصي للأفراد والجماعات المستخدمة لهذه المواقع، وكما هو معروف فإن مهارات التواصل الشخصي تختلف عن مهارات التواصل الإلكتروني في الحياة الطبيعية، لا تستطيع أن تخلق محادثة شخص ما فوراً أو تلغيه من دائرة تواصلك» (وائل مبارك خضر فضل الله، 2010، 20). وهذا ما يقلل من فرص التفاعل الصفي لهؤلاء التلاميذ المدمين الذين يصبحون عاجزين عن المشاركة الفعلية في النشاطات الصفية التي تفرض عليهم التجاوب مع شروط التعلم التعاوني.

د- التسرب المدرسي:

ويعرفه المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجي بأنه انقطاع التلاميذ عن الحضور إلى المدرسة بصفة دائمة بعد أن يتم الالتحاق بها وهو في هذا الإطار يختلف عن التغيب وعدم الحضور إلى المدرسة لفترة معينة، أما عدم الانتظام فهو عدم المواظبة على الحضور أو التغيب لفترات طويلة متتالية بسبب امراض او تاخر أو حصول طارئ (طبيب، احمد محمد، 1999، 204).

خاتمة:

بالنظر الى ما نشاهده الان فان مشكلة الادمان على شبكات الانترنت لم تقتصر على الاطفال والشباب فقط بل انتقلت للأسف الى الاولياء ايضا فلم يعد لهم الوقت الكافي لمرافقة ابنائهم والتحكم في تصرفاتهم وتصويب آرائهم وافكارهم او تنبيههم الى ما هو خاطئ ومعاقبهم عليه ... لأنه وبكل سهولة اصبحوا يعيشون في نفس العالم الافتراضي الذي يفرض عليهم الانسحاب من اداء ادوارهم الحقيقية التي من المفروض انهم تربوا عليها من قبل.

أمام هذه الظواهر الدخيلة على تربيتنا وثقافتنا نلاحظ مدى تشابك العوامل المؤدية الى ذلك، فالتعامل الصحيح يبدأ بتحديد الاسباب اولا قبل الحديث عن كل البروتوكولات العلاجية، لأننا لا نستطيع لوم الطفل المدمن على الانترنت لأنه لم يلاحظ ما يحدث من حوله، او لأنه لم يشاركنا المناقشات والآراء، او لأنه اصبح منعزلا عن كل الاحداث اليومية للعائلة، او لأنه لم يهتم لصحته النفسية والجسدية والعقلية، او لأنه لا يتحكم في رغباته وشهواته، او لأنه فقد التركيز والانتباه، او لان نتائجه الدراسية منخفضة ...الخ فالطفل بحاجة الى نموذج واقعي يقتدي به من محيطه الواقعي المتمثل في اولياءه واساتذته وكل من

يثق بهم، وفي غياب هذا النموذج الطبيعي يصبح اللجوء الى النموذج الافتراضي واقع محتوم.

قائمة المراجع:

1. عصام محمد زيدان(2008): ادمان الأنترنت وعلاقته بالقلق والاكتئاب والوحدة النفسية والثقة بالنفس، دراسات عربية في علم النفس.
2. أمل ناظم حمد (2011): ادمان الأطفال والمراهقين على الانترنت وعلاقته بالانحراف الاحداث، جامعة بغداد كلية التربية، ع 19.
3. علي صلاح عبد المحسن علي (2008): ادمان الأنترنت لدى طلبة الجامعة، كلية التربية جامعة اسيوط.
4. عصام منصور وعبد الله الديبوي (2011): ادمان الأنترنت وأثاره الاجتماعية السلبية لدى طلبة الثانوية العامة في عمان كما يدركها الأخصائيون الاجتماعيون، مجلة كلية التربية جامعة عين شمس، العدد 35، الجزء الثاني ص -331 355.
5. حسين الإبراهيم (2002): ادمان الأنترنت لتشكيل عناصر نفسية واجتماعية وجسدية سلبية، العدد 76 شهر حزيران 2002.
6. غالي عديلة (2010): الإدمان على الأنترنت وعلاقته بالسلوك ذو العلاقة بالصحة لدى شباب الأنترنت بمدينة بسكرة، رسالة ماجستير غ منشورة، دراسة ميدانية لبعض رواد المقاهي، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010.
7. محمد عماد الدين اسماعيل (1986): الأطفال مرآة المجتمع- النمو النفسي الاجتماعي للطفل في سنواته التكوينية، عالم المعرفة، الكويت 281 282-.
8. المركز التربوي للبحوث والإنماء(دت): سلامة الاطفال على الأنترنت – دراسة وطنية حول تأثير الانترنت على الأطفال في لبنان، بيروت.
9. عبد الجواد فطير(دت): الإدمان- انواعه، مراحل، علاجه، دار الشروق.
10. مصطفى فهمي (1995): الصحة النفسية – دراسات في سيكولوجية التكيف، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 3.
11. القس صموئيل (دت): القلق – حالة وجدانية تبني أو تهدم، دار الثقافة، القاهرة، ط 1، 17-18.
12. مريم قويدر (2011): أثر الألعاب الالكترونية على السلوكيات لدى الاطفال – دراسة وصفية تحليلية على عينة من الأطفال المتدربين بالجزائر العاصمة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم الاعلام والاتصال – تخصص مجتمع المعلومات،

جامعة الجزائر 3، الجزائر.

13. تيايبي، عبد الغاني (2007): المشكلات الدراسية والسلوكية لدى الفاشلين دراسيا: دراسة ميدانية لعينة من التلاميذ المعيّدين مرتين في السنة الثالثة ثانوي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية.
14. طيب، أحمد محمد (1999): الادارة التعليمية أصولها وتطبيقاتها، ط1، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية.
15. ماجد محمد الزيودي (2015): الانعكاسات التربوية لاستخدام الاطفال للألعاب الالكترونية كما يراها معلمو وأولياء امور طلبة المدارس الابتدائية بالمدينة المنورة، مجلة جامعة طيبة للعلوم التربوية، 10(1)، 15.
16. إبراهيم سالم السباطي وآخرون (2010): إدمان الانترنت ودوافع استخدامه في علاقتهما بالتفاعل الاجتماعي لدى طلبة الجامعة، المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل، المجلد الحادي عشر، العدد الأول، ص: 91-144.
17. حامد عبد السلام (1997): الصحة النفسية والعلاج النفسي، علم الكتب، القاهرة.
18. فيصل محمد خير الزراد (2002): العلاج النفسي السلوكي، دار المريح للنشر والانتاج الفني، الرياض.
19. مي مجدي (2017): الألعاب الالكترونية حاجز بين الطفل واسرته- التكنولوجيا الحديثة تؤثر سلبا على عقول الناشئة ونفسياتهم، جريدة العرب.
20. عبد الستار ابراهيم (1998): الاكتئاب - اضطراب العصر الحديث فهمه وأساليب علاجه، عالم المعرفة، الكويت.
21. نايف الطراونة، ملياء الفنيخ (2012): استخدام الانترنت وعلاقته بالتحصيل الأكاديمي والتكيف الاجتماعي والاكتئاب ومهارات الاتصال لدى طلبة جامعة القصيم، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، المجلد العشرين، العدد: 01، ص: 281-331.
22. كفاي، علاء الدين (2009): علم النفس الأسري، دار الفكر، ناشرون وموزعون، ط1، عمان، الأردن.
23. بن شدة، مليكة (2023): الاسرة والمقاربة السيكيواسرية، دار كنوز للانتاج والنشر والتوزيع، ط1، تلمسان، الجزائر.
24. الانباري، باسم (2010): نصائح مهمة لمتابعي الألعاب الإلكترونية. تم استعراضه بتاريخ 25

1433/1 هـ على الرابط <http://alexmedia.forumsmotions.com/t150-topic>
25. منى غانمي (2018): الجزائر... ضحايا لعبة الحوت الأزرق في ارتفاع، تاريخ التصفح:
2020/11/12

26- <https://ar.wikipedia.org/wiki>

27- Davais, R. (2001): A cognitive computers in Human Behavior.

28- Frude, N. (1998): Understanding abnormal psychology, Blackwell publisher.

29- Shapira ,N.A., Gold smith, SL. (2000): Psychialic features of individuals With problematic internet Use.

30- Bootzin, R.; Acocella; J. and Alloy, L. (1993): Abnormal Psychology, Current Perspectives, New York. McGraw-Hill, Inc.

31- Comer, R. (1996): Fundamentals of abnormal psychology, W. H Freeman and Company. New York.

الفلسفة وسؤال الطفولة: من موت الإنسان إلى موت الطفل

دريزي عائشة

(¹) جامعة وهران 2 / الجزائر

(drizi.aicha@univ-oran2.dz)

المخلص إذا كان الفيلسوف الفرنسي ميشيل فوكو قد أعلن في فلسفته «موت الإنسان»، فإن واقع الطفولة اليوم يؤكد ذلك من خلال إعلانه «لموت الطفل»، لذلك تسعى الفلسفة اليوم وانطلاقاً من بحثها في هذين الموتين إلى التأكيد على ميلاد شكل جديد للإنسان يجمع بين الطفولة – ليس بوصفها مرحلة عمرية – بل بوصفها ذات دلالة رمزية تستشرف مستقبل هذا الأخير وبين نموذج الإنسان الذي صاغته الظروف الراهنة، من خلال الوقوف على أبعاد وخفايا الفجوة الإتيقية التي تفصل بين الإنسان والطفل، للوصول إلى فهم معاني الإنسان ومعاني الطفولة. على هذا الأساس، جاءت ورقتنا البحثية تناقش واقع الطفولة، ليس من منظور الحقوق والمواثيق، بل من زاوية المفاهيم والأسس المعرفية لهذه المرحلة.

Abstract

If the French philosopher Michel Foucault proclaimed the “death of man” in his philosophy, the reality of childhood today confirms this by announcing the “death of the child.” Today, philosophy, through its exploration of these two deaths, aims to emphasize the birth of a new form of humanity that encompasses childhood—not as an age stage, but as a symbolic concept that foresees the future of humanity by examining the dimensions and subtleties of the ethical gap between man and child. On this basis, this paper discusses the reality of childhood, not from the perspective of rights and conventions, but from the standpoint of the conceptual and epistemological foundations of this stage.

Keywords: death of man, death of the child, philosophy, childhood

الكلمات المفتاحية: موت الإنسان، موت الطفل، الفلسفة، الطفولة

1. مقدمة:

مع مطلع القرن الحادي والعشرين، أصبح موضوع الطفولة من أبرز القضايا التي حظيت باهتمام السياسات الدولية والمواثيق الأممية، نظرًا لما تعرضت له هذه الفئة من أزمات أخلاقية ووجودية مست جميع جوانب حياتها. وقد أصبحت الأسئلة الفلسفية المتعلقة بالطفولة، مثل ما هو الطفل؟ ما هي الفطرة؟ وما هي البراءة؟ وكأنها أسئلة غريبة تقابلها أسئلة الأطفال الوجودية التي تجمع بين البساطة والعمق: أين الطفل؟ أين الفطرة؟ أين البراءة؟. فبين الماهية (ما) والوجود (أين)، وعبر الأسس الكبرى: الله، الإنسان، والعالم، أضحت البحث في سؤال الطفولة من بين المهام الأساسية للفلسفة المعاصرة، التي انشغلت سابقًا بموضوع الإنسان، متناسيةً أن الطفل يمثل الشكل الأكمل له.

من هذا المنطلق، وعلى هذا الأساس دعت الحاجة الفلسفية اليوم بإعادة النظر في سؤال الطفولة من خلال إعادة صياغة تيمة الإنسان، وذلك بخلخلة السؤال الانثروبولوجي للفيلسوف الألماني «إيمانويل كانط» (1724 – 1804) (Immanuel Kant)، (ما الإنسان؟) للوصول إلى فهم أعمق لأزمات الإنسان المعاصر، الذي فقد المعنى من وجوده بسبب التحولات الحاصلة على مستوى الطبيعة البشرية الناتجة عن إسهامات البيوتكنولوجيا وتطورات العالم الرقمي.

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى البحث في سؤال الطفولة، لاستخلاص المضامين العميقة في العلاقة الثنائية بين الطفل والوجود، ومعرفة حقيقتها، بالإضافة إلى مساءلة الجوانب المستترة فيما تسميه «جرائم الطفولة الأنطولوجية» والتي تتخفى خلف أقنعة متجددة كالبراءة والسلام والمحبة.

من هنا، يمكن مقارنة الموضوع من خلال ثلاث مسائل معرفية رئيسية: الأولى، بأي معنى يمكن لأسئلة الطفولة أن تكون موضوعًا للفلسفة والتفلسف؟ أو بعبارة أخرى: كيف يمكن للطفل أن يكون حاضرًا في المسائل الفلسفية الكبرى؟ والثانية، بأي معنى يمكن أن نتحدث عن موت الإنسان في ظل حديثنا عن الطفولة؟ والثالثة، كيف يمكننا فهم رمزية موت الطفل في الوقت الذي نحتفي فيه بحقوق الطفولة وباليوم العالمي للطفل؟ أو بصيغة أخرى، كيف يمكننا أن نتحدث عن «الموت» في لحظة يُفترض أن تكون مناسبة للفرح وعرس الطفولة؟

2. الفلسفة وسؤال الطفولة

إن المتأمل في تاريخ نشأة الفلسفة اليونانية سيلحظ أنها قامت على ثلاثة مراحل أساسية: الأولى مرحلة النشأة حيث تجسدت في الأفكار الفلسفة الأولى المتعلقة تحديدًا حول نشأة الكون أو ممّ صنّع الكون، لتليها المرحلة الثانية مع الثالث اليوناني، «سقراط» Socrates (399_470 ق.م) و«أفلاطون» (347 _ 427 Plato ق.م) و«أرسطو» (384 Aristotle ق م – 322 ق م)، حيث بلغ الفكر الفلسفي ذروته من الرقي، بفضل انفتاح العقل اليوناني على العالم من خلال النظم السياسية والتلاقح الفكري بين مختلف الشعوب. لكن سرعان ما تراجع الفكر نحو قضايا السعادة والزهد والبحث عن الخلاص الشخصي، كنتيجة لتمازج العقلانية الإغريقية بالتيدين الروحاني الشرقي، بفعل توسعات الإسكندر الأكبر (356 ق.م – 323 ق.م) التي سمحت للفكر اليوناني بالاختلاط ببقية المجتمعات الأخرى، لكن ما نود التأكيد عليه هنا ليس مجرد تأريخ للفلسفة، بل هو ربط هذا التطور بفكرة (الطفولة) باعتبارها ذروة اكتمال الفكر الفلسفي وتوحيًا لتألقه. من هذا المنطلق، يمكن القول إن الفلسفة تبلغ طفولتها من خلال مسائلة مفهوم الطفولة بحد ذاته. وهنا يجدر التنبيه أن للطفولة معنيين: الأول: يمثل مرحلة اكتمال المفاهيم والحكمة، والثاني: يمثل الطفل الكامن في الإنسان الذي يعد «الإنسان الأعلى» بتعبير الفيلسوف «فريدريك نيتشه» Friedrich Nietzsche (1844_1900 م).

لقد ظل موضوع الطفولة مهمشًا ومقصيًا ومسكوتًا عنه في التفكير الفلسفي منذ لحظته الأولى، حيث أدرج ضمن العالم السفلي الأفلاطوني، وتم ضمه إلى طبقة العبيد والنساء، ومعاملته كمتلكات للدولة. وسار «أرسطو» على نهج أستاذه «أفلاطون»، حيث شبّه وضع الطفل بوضع العبد، معتبرًا أنه لا يرقى إلى مستوى التفكير المنطقي.

أما الفيلسوف الفرنسي «روني ديكارت» (1596_1650 Descartes René م) فقد أشار إلى مرحلة الطفولة على أنها المرحلة الناعمة، وأطلق عليها تسمية «مسح الطاولة»، مُشيرًا إلى ضرورة القتل الرمزي للطفل كشرط للتفكير الفلسفي. كما بقي موضوع الطفل مخفيًا ولا –مفكر فيه، إلى غاية الفيلسوف الفرنسي «جان جاك روسو» Jean-Jacques Rous- (1712_1778 seau م) الذي كتب مؤلفه «إميل في التربية»، كمقدمة لإعادة التفكير في قضايا التربية والطفولة، وتوالت من خلال ذلك، تساؤلات من قبيل: هل الطفل إنسان؟ هذا السؤال في حد ذاته يدفعنا إلى التساؤل: هل هناك إمكانية لأن يتفلسف الطفل؟ وهل يمكن أن يكون الطفل فيلسوفًا؟ وكيف يمكن المواءمة بين الطفولة والفلسفة؟

للإجابة على هذه التساؤلات، نحتاج إلى النظر في طروحات متعددة، من بينها كتاب «فلسفة الطفولة» لجاريث ماثيوس (1929_2011) Gareth B. Matthews (م) الذي انتقد فيه «جان بياجيه» (1896_1980) Jean Piaget (م) لعدم قدرته على رؤية التفكير الفلسفي لدى الأطفال. في المقابل، يرى عالم النفس والفيلسوف السويسري «جان بياجيه»، في نظريته حول النمو والبناء المعرفي، أن الطفل قبل بلوغه سن الثانية عشرة يكون غير قادر على التفكير الفلسفي، لأن معظم الأطفال في هذه المرحلة لا يستطيعون «التفكير في التفكير»، وهو نوع من التفكير العميق الذي يميز الحقل الفلسفي. وقد أكد في موضع ما من كتاباته أن العقل لا يولد مزوداً بمبادئ فطرية أو قبلية، بل إنه يتطور من خلال التجربة والتعلم. كما اقترح أن الذكاء العملي مسؤول عن تمثيل وتداول جوانب الواقع الديناميكية والتحويلية، وأن الذكاء المجازي مسؤول عن تمثيل جوانب الواقع الثابتة» (Piaget & Inhelder, 1973) وأشار أيضاً إلى ميل الأطفال إلى التمسك بوجهة نظره الخاصة، بدلاً من النظر في نظرة الآخرين. وذلك راجع إلى عدم علم الطفل بأن مفهوم «وجهات نظر مختلفة وموجود». (Pia- get, A Child's Conception of Space, 1967, p. 178) فمعنى الطفل من منظور «بياجي» يعد المادة الخام للوعي، لذلك في نظريته حول التربية والتعليم، بيّن تهافت مبادئ العقل التي نادى بها المنطقة، وتحديدًا مبدأ عدم التناقض، لذلك كان يركز على البحث في سؤال الطفولة انطلاقاً من «أن الواقع نظام ديناميكي من التغيير المستمر، وعلى هذا النحو، وأنه محدد في المراجع بالشرطين اللذين يحددا الأنظمة الديناميكية. وجادل، على وجه التحديد، حول انطواء الواقع على التحولات والحالات» (Piaget, The role of action in the develop- ment of thinking. In Knowledge and development , 1977, p. 17_42)

يمكننا فهم العلاقة بشكل أدق من خلال العودة إلى مؤلف «الانسان الفيلسوف عن أسئلة الأطفال وإجابات الحكماء»، للباحث الأردني «معاذ بني عامر»، الذي تناول موضوع الطفل بما هو أقل من فيلسوف، والفيلسوف، والانسان الفيلسوف، والحكيم بما هو أكثر من فيلسوف. وهذه التصنيفات تمثل بناءً شاملاً لمشروع الإنسان المتفلسف.

ما يهمنا هنا هو الفصل الأول الذي جاء بعنوان «الطفل بما هو أقل من فيلسوف» حيث قال فيه: أن الطفل لا ينبغي أن يُنظر إليه كفيلسوف، ولا يُطلب منه أن يكون كذلك، لأن هذا تكليف يفوق طاقته، لذلك نخلط أحياناً بين الدهشة والاحراج لكل من الفيلسوف والطفل، لكن ينبغي أن نفهم أن تساؤلات الأطفال تسكن بين لزميتين: الأولى «مفهوم اللا-زمانية»: أي أن أسئلة الأطفال تنبثق فجأة إلى العالم، ثم لا تلبث أن تنطفئ فجأة، دون أن

يسبقها أو يتبعها توسط زمني يشير إلى عملية عقلية معقدة يهدف الطفل من خلالها إلى طرح سؤال منتظر للإجابة عليه.

الثانية «مفهوم اللا-وعي»: أي أن أسئلة الأطفال ليست نتائجاً لإبداع فردي يقوم على حجج عقلية تبني عن تساؤل محدد، بل هي استنطاق غير واعٍ لخبرات إنسانية متراكمة في الطفل على مستوى اللاوعي أو البيولوجيا ولم تحن ولادته المعرفية بعد. في هذا السياق، يقول معاذ بني عامر «يجنح الأطفال في كثير من الأحيان إلى طرح أسئلة قد تؤدي إلى:

1. دهشة للآباء والأمهات
2. حرج للآباء والأمهات

وهذا بدوره يؤدي إلى:

1. الاعتناء بتلك الأسئلة في حالة الدهشة، عبر تنميتها والاعتناء بسياقاتها المختلفة.
2. القضاء عليها في حالة الحرج، من خلال التحايل عليها لحظة انبثاقها وطمس معالمها مع الزمن» (عامر، 2021، صفحة 38) هذه الأسئلة اللازمانية واللاواعية تقابل لاحقاً إما بنوع من الدهشة أو بنوع من الحرج، ويضيف معاذ بني عامر قائلاً «فإن أسئلة الأطفال في عمومياتها أسئلة غير واعية أو ناتجة من خبرات إنسانية غير واعية بالدرجة الأولى. من ثم هي أسئلة غير زمانية، أي أنها لا تترجى وفقاً لاعتبارات منطقية، إذ تنطلق بشكل فجائي طالما أنها تعبر عن خبرات غير واعية» (عامر، 2021، صفحة 45). وبالتالي، يمكن الحفاظ على هذه الروح الفلسفية لدى الأطفال عن طريق شحنها بالاهتمام، وهو الدور الذي تضطلع به الأسرة باعتبارها اللبنة الأساسية التي ينشأ فيها الطفل. هذا الاهتمام، بطبيعة الحال، ينمي الجانب السيكولوجي للطفل ويدفعه نحو التطور «لذا فإن ولادة الإنسان ولادة معرفية - بما هي ولادة واعية في الزمن - لكي أعيد ضبط موارثاته التي توارثها في بيئته، ينبغي أن تسير في اتجاهين ليتحقق الإنسان في شرطه كونه إنساناً متفلسفاً: اتجاه جمعي يتوافر على: 1_ أسرة_ 2_ مدرسة_ 3_ المجتمع_ 4_ قرار سياسي» (عامر، 2021، صفحة 59_60)

إذاً، يمكننا القول إن الحفاظ على الحاضنة الأولى (الأسرة) يُعد أمراً ضرورياً للحفاظ على الحاضنات الأخرى التي تشمل المدرسة، والمجتمع، والقرار السياسي. وفقاً للتصنيف الذي قدمه «معاذ بني عامر»، فإن حماية الطفل وتشجيعه على النماء يتطلبان اهتماماً

مستمراً. لكن، إذا قوبل الطفل بالتعظيم والتكريم، فإن ذلك يؤدي إلى تدمير جميع الحاضنات المذكورة، كما يقود إلى قتل روح التساؤل فيه، مما يقضي بطبيعة الحال على نموذج الإنسان المتفلسف.

3. موت الانسان

ليس المقصود «بموت الانسان» هنا هو ما أقرته الفلسفة الفوكوية من أن العلوم الانسانية أفلتت سؤاله، وأن وسائل الانتاج أصبحت أهم منه، وإنما نعني بمسألة «الموت» هنا موت الانسان في صورته الطفولية، بمعنى أدق: موت الطفل في الانسان. وتم ذلك من خلال: إقصاء جدوة السؤال، أي اجهاض الأسئلة التي تنبع من اللحظة، ومن الطفولة، ومن الدهشة، ومن الفلسفة في نسخها الاولى التي تناقش الحياة والرغبة، بدلاً من الانشغال بقضايا الاستمولوجيا، والحقيقية، والعقل؛ فهذه المسائل لا تتصل بالإنسان بشكل جوهري، كما يمكن فهم «موت الإنسان» هنا ليس كموت بيولوجي، بل كموت الطفولة الفكرية التي تمثل جوهر التفكير الفلسفي.

يعكس هذا المصطلح تحولاً من روح الدهشة والفضول إلى التأمل المجرد، مما يعبر عن تغيير عميق في كيفية فهم الفلسفة وتطبيقها، كما تجسد الطفولة الفكرية حالة من الوعي المفعم بالفضول والدهشة، حيث يكون الإنسان منفتحاً على تساؤلات الحياة الكبرى دون حدود أو قيود، محاطاً بالحيرة والبحث المستمر عن معنى الوجود والواقع. هذا الطابع الطفولي الذي يثير الفكر الفلسفي بطرق جديدة ومبتكرة. ومع تطور الفكر الفلسفي، شهدنا تحولاً من التركيز على الأسئلة الطفولية التي تعكس الدهشة والفضول، إلى الانشغال بقضايا تجريدية وعقلانية أكثر، والذي يفضي إلى تراجع أهمية الأسئلة التي تنبع من الحيرة الأولى (الطفولية)، واستبدالها بنقاشات تنسم بالمنهجية والموضوعية، مما أدى إلى تقليص دور الأسئلة التي كانت تدفع الفلسفة لاستكشاف أعماق التجربة الإنسانية والتأمل في معنى الحياة.

وفق هذا السياق، انحرفت الفلسفة والفيلسوف عن مسارهما الحقيقي، حيث أُفرغت الفلسفة الغربية من جانها الطفولية وأصبح التركيز الأساسي فيها على قضايا العقل والحقيقة بشكل منهجي. بهذه الطريقة، تُسكت روح الطفولة الفكرية التي تُغذي التفكير الفلسفي بالفضول المستمر. يشير «موت الطفل الفلسفي» إلى فقدان الجانب الذي يعتمد على الحيرة والتساؤل، مما يؤدي إلى تحول الفلسفة إلى مجال يفتقر إلى الحيوية والإلهام؛ بمعنى من المعاني «أن امتلاك العقل من قبل الانسان املته عليه الضرورة، لكنها ليست

ضرورة منطقية وإنما هي ضرورة حياتية ولم يكن ليمتلكه لو كان بوسعها أن يحيا على نحو آخر» (محمد، 2006، صفحة 32)

من هنا يمكن القول أن صنم العقل هو الذي حرك الفكر الفلسفي الغربي وبقيت مواضيع الفلسفة تدور في فلك الحقيقة، والشمولية، والمطلق، وأقصت جوانب الحياة الأخرى «فالاتقاد السائد بأن العقل الإنساني قادر على التوصل إلى علم يستطيع أن يزوده بمعرفة يقينية وأنساق أخلاقية هو وهم ليس إلا» (الحليم، 2010، صفحة 173) وعليه، يتضح أن الفلسفة الحقيقية تتطلب الحفاظ على الروح الطفولية التي تجعل الفكر مستمراً في التساؤل والتأمل. الطفولة الفكرية ليست مجرد مرحلة عمرية، بل هي الأساس الذي يُبنى عليه البحث الفلسفي الجاد. بدون هذا الطابع الطفولي، تصبح الفلسفة عملية تجريدية تفتقر إلى القدرة على استكشاف الوجود والحياة بطرق جديدة.

في النهاية، يعكس «موت الإنسان» في هذا السياق موت الطفولة الفكرية، وهي الروح الطفولية التي تُغذي التفكير الفلسفي بفضوله ودهشته. الحفاظ على هذا الطابع الطفولي أمر حيوي لاستمرار الحياة الفلسفية الحقيقية والإبداعية، لأنه يمثل الجوهر الذي يمنح الفلسفة عمقها وحيويتها، إذا فهمنا أن الطفل هو الفيلسوف الذي يسكنه الفضول والدهشة والحيرة، بينما قامت الفلسفة الغربية بإسكات هذا الطفل وتكميم فمه بواسطة الحقيقة والعقل، فإن ذلك يعني موته، وبالتالي موت الإنسان. إذا مات السؤال، مات الفيلسوف. فحياة الفلسفة وبقاؤها مبنيان على ذلك الفكر الطفولي المفعم بالدهشة، والاهتمام بالحيرة والقلق والانبهار أمام العالم.

4. موت الطفل

إذا كانت الفلسفة المعاصرة قد أعلنت الموت في كل أشكاله، مرةً للإله، ومرةً للمؤلف، ومرةً للإنسان، وكان الإنسان يتضمن الوجود بكل أشكاله، بما في ذلك الطفل، فإن الطفل يعيش الحياة من خلال موته، «موت الإله» إلى «موت الإنسان» إلى «موت الطفل»؛ المقصود بموت الطفل هو عملية الإحياء لخاصية الطفولة فيه، فحينما نعلن موته، نعلن في الوقت نفسه ميلاده من جديد، كما يُعد يوم الطفولة شكلاً من أشكال موت الطفل، حيث تشكل لحظة الاحتفاء باليوم العالمي من زاويةٍ أخرى إغتيالاً للطفولة بمعنى من المعاني، بالإضافة إلى أن هذه المواثيق الدولية تأتي ضد مصلحة الطفولة، لأنها ببساطة تفرض عليه تصوراً معيناً ينطوي على أيديولوجيات مباطنة غير مراعية لقيمة الطفولة الخاضعة

لشرطية الزمان والمكان ولها خصوصيتها الثقافية، كما لا يمكن مخاطبتها بوصفها شيئاً واحداً. لذلك، فإن أي محاولة لإنتاج نموذج عالمي أو كوني للطفل، هو شكل من أشكال قتل البراءة، على الرغم من أننا قد نعتقد أن ظاهرها السلام/ فكيف يمكن أن نتحدث عن يوم عالمي للطفولة بينما يعلم جميعنا أن الطفل لا يكون طفلاً إلا بفضل خصوصيته المحلية والثقافية والاجتماعية، وبالدرجة الأولى، تأثير الأسرة والوالدين والعامل التربوي والمؤسسة التعليمية والمجتمع؟

إذا اعتبرنا أن الآلة الغربية والأيديولوجيات والمنظمات العالمية مثل «اليونيسكو» (UNESCO) و«اليونيسف» (UNICEF) تسعى إلى العيش المشترك وخلق نموذج واحد للطفل الكوني، فإن هذا يقودنا إلى فرض حقيقة كلية تشمل جميع أطفال العالم. ولكن، كما يشير الفيلسوف الفرنسي «ميشيل فوكو» أن «هذه الحقيقة ليست خارج السلطة وليست بدون سلطة» (فوكو، 1984، صفحة 70)؛ لذلك، وفي النهاية، فإن هذا الخطاب الكوني لا يخلو من السلطة كما عبّر «فوكو»، فكيف يمكن إقامة نموذج كوني لطفل عالمي تتدخل فيه سلطة خفية؟ علماً بأن الطفل يتلقى تكويناً خاصاً، وتربية مميزة منذ بدايته الأولى، وكان مختلفاً وفريداً. كما ورد في الحديث: روى البخاري ومسلم عن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: قال النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَا مِنْ مَوْلُودٍ إِلَّا يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ، فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ أَوْ يُنَصِّرَانِهِ، أَوْ يُمَجِّسَانِهِ، كَمَا تُنْتَجُ الْبَيْمَةُ بَيْمَةً جَمْعَاءَ، هَلْ تُجْسُونَ فِيهَا مِنْ جَدْعَاءَ» (رواه البخاري ومسلم). ثم يقول أبو هريرة رضي الله عنه: «فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا» (الروم: 30). بناءً على ذلك، هناك اختلاف في الطفولة على مستوى التلقي؛ فبينما يكون الطفل في بنيته الفيزيولوجية واحداً، فإنه في تركيبته الأنطولوجية يظل مختلفاً.

على هذا الأساس، يمكن أن تخلق هذه المنظمات العالمية نموذجاً لطفل عالمي يخدم مصالحها، لكنه قد لا يخدم طفولتنا المحلية. ومن ثم، لا بد من استدعاء المطرقة النييتشوية لفضح الادعاءات وكشف الزيف. فهل يوجد حقاً طفل عالمي؟

5. الفطرة وكيونة الطفل

تم تشويه فطرة الطفولة من خلال إفراغها من كل المحتويات الثقافية والاجتماعية والدينية، فعلى سبيل المثال، أصبح الأطفال يشاركون في عروض الأزياء ومؤثرين على وسائل التواصل الاجتماعي، حيث يقدمون محتويات قد تكون خالية من القيم المتعارف عليها، مثل التنمر، والتدخل في عالم الكبار، والإساءة لهم. فغالباً ما تؤدي هذه الأنشطة إلى كسر

وتشويه البراءة والفسادة، وفي العالم الإسلامي يقوم كل مسلم بأداء فرائضه ويُربي عليها أطفاله، كتقليد متوارث في مجتمعنا العربي والإسلامي. لكن بالمقابل، يرفض المجتمع الغربي صوم الأطفال بحجة أنهم صغار ولا يستطيعون تحمل الجوع والعطش، وقد يهتمون والديهم بالاعتناء على طفولتهم، مما يعرضهم للمحاسبة أو حتى السجن.

هذا التباين في الرؤى التربوية ناتج عن اختلاف في فهم الطفولة للمجتمعين، بينما تسعى الأسرة المسلمة لتربية أطفالها على القيم والعادات الإسلامية، كما يُروى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «مُرُوا أَبْنَاءَكُمْ بِالصَّلَاةِ وَهُمْ أَبْنَاءُ سَبْعٍ، وَاضْرِبُوهُمْ عَلَيْهَا وَهُمْ أَبْنَاءُ عَشْرِ، وَفَرِّقُوا بَيْنَهُمْ فِي الْمَضَاجِعِ» (رواه أحمد وأبو داود). وإذا عدنا إلى التاريخ، نجد أن العالم العربي الإسلامي يزخر بالإنجازات. على سبيل المثال، نجد أن الأطفال دون سن التاسعة قد يحفظون القرآن الكريم عن ظهر قلب، وقد فتح «محمد الفاتح» كسرى وروم وهو في سن الرابعة عشرة، مما يشير إلى وجود اختلاف وتباين واضح بين نموذج الطفولة في العالم العربي ونموذج الطفولة في العالم الغربي. من هذا المنطلق فإن محاولة تسطير مفهوم الطفولة وتطبيق نموذج كوني موحد هو بمثابة إعدام لهذا النموذج، إذ لطالما سمعنا بدعاة الإنسانية المتجاوزة، الذين يسعون إلى إطالة فترة الطفولة وتأخير الشيخوخة عبر الوسائط الرقمية والإعلامية والأيديولوجيات المتطورة. هذه الرؤية تتيح للطفولة أن تمتد حتى سن الثامنة عشرة، مما يدمج فترة المراهقة ضمن هذه المرحلة الممتدة. ولكن، ما الحكمة من إطالة أمد الطفولة، وما الدلالات العميقة وراء هذا التمديد؟

يبدو أن هذا التوجه، ظاهريًا، بريئًا، ويسعى إلى توفير بيئة لرعاية ودعم أفضل للأطفال، وبالتالي السماح لهم بالاستمتاع بفترة أطول من البراءة والمتعة وحب الحياة. لكن، عند التوغل في أعماق هذه الفكرة، تظهر تساؤلات ملحة حول دلالات هذا التمديد. فمثلًا في التراث العربي الإسلامي، كان يُعتبر الطفل في سن مبكرة عالمًا وقائدًا، مما يعكس نموذجًا من النضج المبكر والقدرة على المساهمة في المجتمع بطرق متنوعة. فكيف يمكننا تفسير التباين بين هذا التصور التاريخي والنظرة المعاصرة التي تمدد الطفولة حتى سن الثامنة عشرة؟

لذلك، فإن هذه المشاريع الغربية المعاصرة تسعى لطمس الهوية البشرية، ويتجلى ذلك في الأمثلة الملموسة واقعيًا وإعلاميًا مثل تصنيف المحتوى الإعلامي باعتباره مناسبًا لمن هم في سن الثامنة عشرة وما فوق، بينما قد يكون المحتوى في جوهره عاديًا. كما أن الصلاحيات الممنوحة للأطفال لتقديم شكاوى ضد والديهم تفتح أبوابًا لتدخل أطراف خارجية في تربية

الأبناء، مما يحوّل الأسرة إلى ساحة صراع، حيث يُنظر إلى الوالدين كأعداء، بدلاً من ذلك، قد يتطلع الأطفال إلى العلاقات مع الحيوانات الأليفة كتعويض عن الحرمان العاطفي، وهنا يتم خلق فجوة كبيرة في أساس الأسرة وبنيتها، بل قد تتسبب في شتاتها وانهيائها بشكل كلي. تدفعنا هذه التحولات إلى أن نتأمل في معنى الطفولة ومعنى النضج، وكيفية تأثيرها على الروابط الأسرية. قد تكون إطالة فترة الطفولة محاولة للحفاظ على البراءة والنقاء في عالم سريع التغير، لكنها قد تؤدي إلى خلل في توازن النضج العاطفي.

وبالتالي، نحن مدعوون للتفكير في كيفية إيجاد توازن بين الحماية والرعاية والنمو الفعال، لضمان أن يكون مفهوم الطفولة مدعوماً بالقيم التي تعزز النضج والتطور الشخصي، دون أن تتحول إلى عبء أو مصدر صراع. بمعنى من المعاني، يمكننا القول إن هناك «أنثروبوس» للطفل يتجلى في ثنائية الحياة والموت، على سبيل المثال، يعاني الطفل الفلسطيني من الحرب والدمار والاحتلال، وهدم الخيام وتمهيش جوانب الحياة الأساسية مثل التعليم والسكن والطعام واللباس. رغم أن الطفولة في غزة قد يُعتقد أنها مغتصبة، فإن الواقع يعكس شيئاً مختلفاً؛ فالطفل الغزوي هو الوحيد الذي لم تُغتصب براءته ولم تُشوّه فطرته. بل هو الطفل الذي لا يخيفه شبح الموت، بل يولد متوجهاً صوبه وألفه وأعتاد عليه. هو النموذج الحقيقي الذي كشف الزيغ الذي طالما تغنت به الأيديولوجيات الغربية، وفهم قيمة الحجر والتراب والأعداء الحقيقيين.

عندما نحاول وضع نموذج معين لهذا الطفل، فإننا في الحقيقة نحاول مخاطبة الإنسان من خلاله، وبالتالي ليس الهدف هو الطفل بحد ذاته. عن أي طفل نتحدث هنا؟ هل تعتبر الأيديولوجيات والفلسفات والمواثيق الغربية الطفل الغزوي أو الفلسطيني أو العربي طفلاً وفقاً لمفاهيمها التقليدية؟ وإذا كان هناك تناقض بين التصورات المثالية للطفولة والواقع القاسي الذي يعيشه هؤلاء الأطفال، فكيف نحدد مفهوم الطفولة الذي نتحدث عنه: هل هو ما تروج له الأيديولوجيات الغربية، أم هو الطفولة التي تتشكل في سياقات النزاع والأزمات؟

بناءً على هذه الدراسة، نخلص إلى النتائج التالية:

1. **الطفولة والفلسفة:** تشترك الطفولة والفلسفة في استكشاف أسس الحياة من خلال التساؤل والدهشة. الأطفال يطرحون أسئلة عميقة وعفوية، بينما تعالج الفلسفة هذه الأسئلة بتحليل متعمق.

2. أهمية الطفولة في تطور الفكر: الطفولة تشكل مرحلة حاسمة في تطور الفكر البشري، حيث تستكشف الفلسفة كيفية تأثير هذه المرحلة على التفكير والفهم.
3. الطفل كفيلسوف بسيط: الأطفال يطرحون تساؤلات فلسفية، ولكن غالبًا ما تكون هذه الأسئلة أقل تعقيدًا مقارنة بتفكير الفلاسفة البالغين.
4. الطفولة كمرحلة فكرية عميقة: الطفولة ليست مجرد مرحلة بيولوجية، بل تجسد ذروة الفكر من خلال تساؤلات وتجارب إنسانية عميقة.
5. مفهوم "موت الإنسان": يشير إلى فقدان الفضول الطفولي والدهشة الطبيعية، مما يعكس انقطاع الأسئلة البسيطة التي تميز الطفولة.
6. تجاهل الأسئلة الطفولية: الأسئلة المتعلقة بالحياة والرغبة التي تنبثق من الطفولة تُعتبر غالبًا غير مهمة في الفلسفة التي تركز على العقل والحقيقة.
7. إقصاء الفضول الطفولي: تحول الفلسفة الغربية نحو العقل والحقيقة قد يتسبب في إقصاء الفضول الطفولي، مما يؤدي إلى «موت» الطفل داخل الإنسان.
8. تأثير "موت السؤال" على الفلسفة: فقدان الأسئلة الطفولية يعادل فقدان حيوية الفلسفة، التي تعتمد على الطابع الطفولي للفضول.
9. تغيير مفهوم الطفولة: "موت الطفل" يعبر عن تحول في فهم الطفولة، حيث يتضمن فقدان البراءة والفضول وإعادة تشكيل مفهوم الطفولة بما يتماشى مع السياقات الثقافية العالمية.
10. الطفولة والعالمية: يوم الطفولة العالمي قد يفرض تصورات موحدة تتجاهل الخصوصيات الثقافية، والنماذج العالمية قد لا تعكس التنوع الثقافي بشكل كامل.
11. تأثير إزالة المحتوى الثقافي: إزالة المحتوى الثقافي والديني من حياة الأطفال يؤثر على براءتهم ويعارض القيم التقليدية.
12. التباين الثقافي في فهم الطفولة: يختلف فهم الطفولة بين الثقافات، حيث تُعتبر في العالم العربي مرحلة إنجازات مبكرة، بينما في الغرب تُمدد فترة الطفولة بشكل لا يتماشى دائمًا مع التجربة الثقافية.
13. أهمية الطفولة في السياسات والمجتمعات: الطفولة تتجاوز الحقوق والرعاية، بل تؤثر بشكل عميق على السياسات والمجتمعات. فهمها بشكل أعمق يوفر رؤى حول الأزمات الإنسانية والاجتماعية والسياسية.

6. خاتمة:

في الختام، يتضح أن موضوع الطفولة يتجاوز مجرد الحقوق والرعاية والحياة. المسألة ليست مقتصرة على هذا المستوى الأساسي والبسيط، بل هي أعمق بكثير مما نتخيل. من خلال التطرق إلى هذا الموضوع، يمكننا فهم العديد من المتغيرات التي شهدها العالم على الصعيدين السياسي والاقتصادي والاجتماعي. موضوع الطفولة ليس موضوعاً بسيطاً أو مقتصرًا على الدراسات النفسية والاجتماعية والأنثروبولوجية فقط. بل هو موضوع يؤثر على سياسات الدول، باعتباره مفتاحاً لفهم العديد من الأزمات التي تؤثر على الإنسان وبيئته ومجتمعه وأبحاثه وأرضه بشكل عام.

يبقى الطفل هو الموضوع الذي يظل مرتبطاً بالإنسان، حيث يُقال في الأدبيات الاجتماعية والنفسية إن كل إنسان يحمل في داخله طفلاً صغيراً. هذا الطفل الصغير يظهر ويفرح ويسعد عندما يتلقى رعاية والدية تشمل العطف والحنان، بينما يخبو ويختفي عندما يواجه بيئة تفتقر إلى التفهم، وتشهد صراعات واختلافات في الرأي، وتهاجم الطفولة بجميع أشكالها. في النهاية، يظل الإنسان حيًا طالما أن الطفل بداخله حي، ويموت بموته. فهل يمكننا إذاً أن نفهم عمق الطفولة وتداعياتها دون أن نتعامل معها كجوهر أساسي في كل من إنسانيتنا وحياتنا الاجتماعية؟

6. قائمة المراجع:

1. الأندلسي، محمد: نيتشه وسياسة الفلسفة، دار توبقال للنشر، المغرب، ط 1، 2006.
2. معاذ بني عامر: الإنسان الفيلسوف، عن أسئلة الأطفال وإجابات الحكماء، وزارة الثقافة، عمان، د.ط، 2021 م.
3. ميشال فوكو: نظام الخطاب، تر: محمد سبيلا، دار التنوير للنشر، لبنان، ط 1، 1984.
4. Piaget, J. & Inhelder, B. (1973). Memory and Intelligence. London: Routledge and Kegan Paul.
5. Piaget, J. (1967). A Child's Conception of Space. Norton Edition,
6. Piaget, J. (1977). The Role of Action in the Development of Thinking. In Knowledge and Development.

استخدام التطبيقات التكنولوجية المتطورة في تعليم الأطفال بين مطلب الجودة وخطورة البعد عن التعليم.

رشيد فروم

جامعة محمد بوضياف المسيلة

rachid.ferroum@univ-msila.dz

الملخص:

يتعلق موضوع هذه المداخلة بمسألة تأثير التطبيقات التكنولوجية المتطورة التي أفرزتها التحولات التقنية الراهنة على العملية التعليمية للأطفال وأهدافها، إذ أن استغلال هذه التطبيقات في المجال البيداغوجي عموما، وفي مجال تعليم الأطفال خصوصا، يأتي تحت مطلب الارتقاء بمستوى الأداء والتحصيل المعرفي والمنهجي والتربوي، إلا أن هذا التوجه لا يخلو من محاذير وخطورة على مستقبل العملية التعليمية لدى الأطفال، وعلى تكوينهم النفسي وكفاءتهم الذهنية وعلى قدرتهم في الفهم والتفاهم والتواصل مع كل الفاعلين في المناخ التربوي، وهذا ما يدق ناقوس الخطر حول جدوى هذه التطبيقات في مجال تعليم الأطفال، ومدى فاعليتها المتكاملة في المستقبل بالنسبة لهذه الفئة تحديدا، وإمكانية الاستغناء عنها أو الاستغلال المشروط لها.

الكلمات المفتاحية: تعليم الأطفال، تطبيقات تكنولوجية، جودة، سلبيات، مستقبل.

مقدمة:

إن اهتمام المؤسسات التربوية والتعليمية عموما بجودة التعليم خصوصا عند الأطفال نابع من الوعي بأهمية توفير مناخ تربوي ملائم لهذه الفئة المهمة في المجتمع، ومن شأن ذلك، الحصول على مخرجات قادرة لإثبات جدارتها وقدرتها على التفاعل مع معطيات العصر الحديث ومتغيراته، لذلك كان من الضروري من تكاثف الجهود من أجل النهوض بالتعليم والرفع من جودته.

ولتحقيق ذلك كان لزاما الفاعلين في المنظومة التعليمية تبني طرق حديثة في التدريس كونها وسيلة فعالة في تطوير وتسهيل حصول المتعلم على المعارف المختلفة، ولئن كانت الدراسات الحديثة قد أثبتت أن وسائط تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها في الفضاء البيداغوجي، لها دور معتبر في مساعدة الأطفال على تحسين مستوى الأداء التربوي وترقية

مهاراتهم ، فإن ذلك بالمقابل قد كشف عن مشاكل معرفية ونفسية واجتماعية تسببت فيها هذه التقنيات المتطورة خصوصا على المتعلمين الأطفال في مراحلهم الأولى من التعليم، مما بعث على التشكيك في جدوى هذه الوسائط تربويا وأخلاقيا ، ومدى فعاليتها بالنسبة للسياسات التربوية الموجهة للأطفال خصوصا، سواء على المدى القريب أو البعيد.

وعليه يمكن أن نطرح الإشكالية التالية بخصوص هذا الموضوع:

س/هل يمكن اعتبار التكنولوجيات المتطورة في تعليم الأطفال، فرصة لتحقيق الجودة التعليمية أم هي طريق للابتعاد عن روح التعليم؟.

أولا: التعليم الإلكتروني للأطفال كخيار استراتيجي لتحقيق جودة التعليم:

يعرف التعليم الإلكتروني بأنه التعليم الذي يقدم الكترونيا من خلال شبكة الإنترنت أو الشبكة الداخلية (الإنترانيت) أو عن طريق الوسائط المتعددة مثل الأقراص المدمجة أو أقراص الفيديو الرقمية (DVD)..الخ. (العبيدي وبوفتاح، 2018، ص669).

حيث يعد التعليم الإلكتروني ومختلف التطبيقات التكنولوجية التي اكتسحت مجال التربية والتعليم من الوسائل والطرق التعليمية المساندة لأنظمة التعليم التقليدي في المؤسسات التعليمية، فهو يساهم في تكوين بيئة تعليمية تفاعلية محفزة للتعلم والإبداع وتنمية المهارات، بما يحقق إنتاجية المعرفة وزيادة التحصيل وتطوير الإنتاجية في جميع الجوانب ويضمن مخرجات عالية الجودة للوصول الى معالم التعليم المستقبلية، لذلك يعد من الخيارات الاستراتيجية المهمة في تحقيق جودة التعليم.

فهو يوفر بيئة تفاعلية بين المعلم والمتعلم والمتعلمين وبين هؤلاء مع زملائهم من خلال الوسائط والتقنيات التي يقوم عليها، فبالإضافة إلى مجهود المتعلم في تعليم نفسه أو ما يسمى بالتعليم الذاتي، يمكن أن يتعلم مع زملائه في مجموعات صغيرة وهو ما يطلق عليه بالتعليم التعاوني.

يتميز التعليم الإلكتروني بالمرونة في المكان والزمان حيث يستطيع المتعلم أن يحصل عليه من أي مكان في العالم، وفي أي وقت يشاء وعلى مدار الساعة. ودون التقيد بعمر زمني محدد بالنسبة لاكتمال عملية التلقي، فهي متاحة لكل الفئات العمرية باستمرار. (عباس نوري خضير، التعليم الإلكتروني، موقع على الأنترنت).

ورغم ماتقدمه الأجهزة والوسائط الإلكترونية المختلفة للوسط التعليمي، من خدمات

بيداغوجية وتربوية راقية وجذابة، لاسيما فئة الأطفال في مختلف مراحل تعلمهم ،إلا أنها لاتخلو من مخاطر عديدة تؤثر سلبا على قدراتهم الذهنية واستعداداتهم النفسية ،فقد ورد عن الموقع الإلكتروني (إسلام ويب) مقالا بعنوان «خطر استخدام الشاشات الإلكترونية على الأطفال» بتاريخ 2021/10/17 ،حذر فيه من خطر استخدام الأدوات الإلكترونية من طرف الأطفال والمراهقين كالكمبيوتر واللوحات الإلكترونية(الطابلات) وغيرها ،سواء لأغراض تعليمية أو ترفيهية، إذ أن الإفراط في استخدامها يؤدي إلى العزوف عن التفاعل والمشاركة والتواصل مع الآخرين، وحب العزلة والانفراد ،وهو تعلق مرضي بالشاشات الإلكترونية يطلق عليه اسم:«متلازمة الشاشة الإلكترونية»، حيث تظهر على حاملها جملة من الأمراض تصيب الأطفال خصوصا،كاختلال الجهاز البيولوجي والعصبي وما يصاحبه من السلوك الانفعالي ،ضعف التركيز،حالات التوتر والإحباط وغيرها...الخ. (الموقع الإلكتروني إسلام ويب).

ولعل هذه الأخطار السابقة هي التي تعيد الجدل بين المختصين في علم النفس والتربية والأطباء والباحثين في التكنولوجيات الحديثة حول جدوى استخدام التطبيقات الإلكترونية الفائقة في التعليم عموما وتعليم الأطفال خصوصا،وهو ما نراه مع نموذج الذكاء الاصطناعي في العنصر الموالي.

ثانيا:التطبيقات الرقمية الفائقة في تعليم الأطفال: نعمة أم نقمة؟ (نموذج الذكاء الاصطناعي):

ورد عن جريدة العرب الاقتصادية الدولية بصفحتها على الإنترنت، منشورا مدونا بتاريخ 2023 /05/28 ،عن ثورة الذكاء الاصطناعي، الذي يشكل قفزة نوعية في التاريخ العلمي للبشرية والذي وصفته بالتسونامي الذي يفتح أمام كل من شاء، فرصة الاطلاع وسبر أغوار هذا العالم الجديد، ونموذج ذلك هو موقع شات جي بي تي(Chat Gpt))⁽¹⁾ .

فمع حلول تقنية (شات جي بي تي) المتوفرة بشكل مجاني لجميع المستخدمين،بدأ الذكاء الاصطناعي يمتد وينتشر إلى مجالات الحياة جميعها، الاقتصادية والاجتماعية منها والثقافية والإعلامية والتربوية والتعليمية.

لعل الهاجس الأكبر الذي اجتمع عليه كل المشتغلين على هذا المولود الجديد، هو الإجابة عن سؤال: كيف يمكن الاستفادة من هذه الفرصة الاستثنائية، والاستغلال النافع

(1) نموذج لغوي حوارى مدعم بتقنية الذكاء الاصطناعي من ابتكار منظمة Open AI المتخصصة في أبحاث الذكاء الاصطناعي، وهي منظمة أمريكية غير ربحية تأسست في ديسمبر 2015. www.wikipedia.org

لهذه التقنية وتثميتها لاسيما في مجال التعليم بصفة عامة وتعليم الأطفال بصفة خاصة؟.
(جريدة العرب الاقتصادية، 2023).

لقد أدرك المشرفون على قطاع التعليم بخطورة هذا (الشيطان المارد) الذي بمقدوره إدخال عقول التلاميذ والمتدربين في حال من الخمول والكسل، حيث صار بإمكان هذا الموقع الحوارى تحرير الإجابات على الفروض والامتحانات التقييمية وإعداد الأعمال البحثية، مما يشكل خطرا كبيرا على النظام التعليمي برمته.

ولقد تضاربت الآراء والمواقف حول جدوى اللجوء واستخدام هذا (الساحر)، بين من يرى ضرورة منعه وإبعاده من المناخ التعليمي، في مقابل من يرون أنّ الإبعاد المطلق ليس هو الحل الأمثل، إنما يكون الحل في ترشيد الاستعمال مع توعية التلاميذ بشأن مخاطر الإدمان عليه، كاستخدامه في الغش أثناء الدراسة أو الاعتماد عليه في حشو العقول بالمعارف الجاهزة دون تحصيلها من مصادرها الموثقة أو المباشرة، مما قد يتسبب في نمو معرفي مضطرب لدى فئة المتعلمين وخاصة منهم الأطفال. (جريدة العرب الاقتصادية، 2023).

فلقد تأكد لكثير من الباحثين أن هذا البرنامج لا يمكن الوثوق به بصفة مطلقة، نظرا لكونه وفي مرات معينة يقدم لهم المعلومات الدراسية التي يطلبونها، ولكنه يعجز عن إرفاقها بالمراجع الدقيقة ويدعي أنه يختلق هذه المصادر والمراجع بطريقة لا يمكن التنبؤ بها، ما يعني أنه من غير الواضح كيف يتوصل الذكاء الاصطناعي إلى تحليلاته أو استنتاجاته. (جريدة العرب الاقتصادية، 2023).

في ذات السياق يرى البروفيسور وعالم الوراثة البريطاني جوناثان جونز Jonathan Jones، -1954)) بأن الذكاء الاصطناعي، يمكن أن يعطينا معلومات خاطئة، فهو مجرد فراغ، يتعامل مع محتويات الانترنت، ويعيد صياغته، لذلك كثيرا ما نجد في نصوصه من الخرافة أكثر مما نجد من الحقائق المطلقة، زيادة عن كون إدمان البحث عن المعلومات بطريقة الذكاء الاصطناعي، قد يؤدي إلى فقدان الرغبة في التعلم وانخفاض مهارات القراءة والكتابة والحساب الأساسية عند المتعلمين. (جريدة العرب الاقتصادية، 2023).

من بين أبرز المفكرين والفلاسفة الذين انتقدوا سياسة التعليم التي تعتمد على الأدوات والمعارف التي توفرها شبكات الإنترنت، ومختلف التطبيقات التكنولوجية المنتشرة عبرها مثل الذكاء الاصطناعي، نجد الفيلسوف وعالم الاجتماع الفرنسي إدغار موران- Edgar Mo

1921- (rin) حيث يعتبر هذا الأخير، أنه وبالرغم مما توفره هذه الوسائل العصرية من مادة معرفية وحلول سريعة للإشكاليات البحثية في مختلف العلوم والتخصصات الدراسية، إلا أنها تفتقر بكل تأكيد، إلى ما يملكه ويمارسه بإتقان، المعلم أو المربي في مختلف مستويات التعليم، من حضور جسدي ونفسي وتفاعلي، ليس باعتباره مساعدا في هذا التحول الرقمي التعليمي الجديد، بل بوصفه (رئيس أوقائد الجوقة) كما يطلق عليه موران، هذا القائد الذي باستطاعته مراقبة وفرز وتنظيم وتقييم، ما تقدمه هذه التقنيات الرقمية الفائقة بغرض تجنب أجيال المتعلمين، من خطورة الوقوع في فخاخ الوهم والخطأ والعنى المعرفي ومنع تدفق المعلومات المجزأة المنقطعة عن أي تواصل أو حوار مع التلميذ أو المتعلم بصفة عامة. (موران، 2016، ص164).

وفي هذا الصدد يدعو إدغار موران كافة المعلمين (باعتبارهم قادة الجوقة)، بحمل مشعل التغيير والمرافقة التربوية والبيداغوجية الآمنة للمتعلمين، (خصوصا الأطفال منهم)، من أجل مواجهة هذه الثورة التعليمية الجديدة وترقيتها، وذلك بالتركيز على مسألة التواصل والتفاهم البشري، متسلحين بعقيدة الحب (Eros)، وبالاعتماد على التشجيع والتنشيط وتعزيز التسامح والعطف في مناخ عملية التمدرس، ومن خلال إخراج أفضل ما في إنسية هذا المعلم، مما يسمح للمتعلم أن يحقق إنسانيته كذلك، وهو مالا تستطيع شبكات الإنترنت أو غيرها من الوسائط الإلكترونية أن توفره في الفضاء التعليمي. (موران، 2016، ص164).

إن فكرة الاحتكاك والتواصل والتفاهم في المناخ التعليمي، خصوصا في المراحل الأولى من فترة التمدرس، ودورها في إنجاح جهود التربية والتعليم، ليست وليدة المناهج التربوية الحديثة والمعاصرة، بل كان لها امتداد تاريخي عند علماء وفلاسفة العصور الماضية، سواء في الفكر الغربي أو العربي الإسلامي، ولنأخذ على سبيل المثال لا الحصر، ما قدمه فيلسوف التاريخ وعالم الاجتماع العربي المسلم عبد الرحمان ابن خلدون (1332-1406)، والذي قدم أفكارا نيرة في ميدان التربية والتعليم، تماشيا مع فلسفته الاجتماعية التي تنحو نحو الواقعية، فهي تربط بين الملكات العقلية والملكات الجسمية التي تعمل في تناسق وتكامل من أجل اكتساب مهارات التعلم وحذق المعارف. (فتيحة سليمان، 1962، ص 34-35).

ومن الآداب التي يذكرها ابن خلدون في طلب العلم، والتي يشترط على طالب العلم أن يحرص عليها، هي ضرورة تلقي العلم مباشرة من أصحابه، إذ أن التعلم حسبه يكون في بعض الحالات بالتلقين، وفي حالات أخرى بالمحاكاة والممارسة، وهذه الأخيرة بالنسبة إليه، هي أشد

استحكاما، وأكثر ترسيخا، وهذا ما يتأتى لطالب العلم، عندما يشد الرحال لمشاهير المعلمين الذين يطلب علمهم وخبرتهم، والاحتكاك بهم والتعلم منهم مباشرة. (عبد الأمير شمس الدين، 1984، ص 77).

والتقاء المتعلمين بعلمائهم ومشايخهم والرحلة إليهم، وتلقي العلم عنهم مباشرة، من شأنه أن يشرح صدرهم ويريح بالهم، ويزيدهم إتقانا وكمالا، وهذا ما يذكره ابن خلدون في مقدمته الشهيرة: «...إلا أن حصول الملكات عن المباشرة والتلقين أشد استحكاما وأقوى رسوخا». (ابن خلدون، 1950، ص 509)

يتبين من خلال هذا النص، أهمية التواصل والاحتكاك بين المعلم والمتعلم، والقيمة العملية التي تتركها الممارسة والمحاكاة بعد تواصل المتعلم مع المعلم والأخذ عنه مباشرة، وهو ما لا يمكن للوسائط الإلكترونية أو التطبيقات التكنولوجية المتطورة، أن تضمنه اليوم لفئة المتعلمين من جميع الأطوار خصوصا المتعلمين الأطفال الذين هم بحاجة لنموذج إنساني متكامل يتواصلون معه مباشرة ويتبادلون معه أخلاق الفهم والتفهم.

خاتمة:

يمكن القول في الأخير، وبناء على ماتم التوصل عليه انطلاقا من العناصر المثارة في هذا الموضوع أن المرافعة على تبني استراتيجية التعليم الإلكتروني للأطفال كضرورة حتمية بالنسبة لمنظومة التعليم المعاصر، كونها تساهم في إحداث نقلة نوعية في مجال التعليم وتحقيق الجودة فيه، واكتساب الدافعية للتعلم واستيعاب التطورات المتزايدة في المعرفة، لا يمكن أن تجعلنا نتجاهل أو نغفل عن خطورة هذا الوافد التكنولوجي الجديد الذي اكتسح مجال التعليم. وخصوصا عند الأطفال، وما يمكن أن يخلفه من مشاكل ذهنية ونفسية واجتماعية وأخلاقية، تؤثر سلبا على أجيال كاملة من المتدربين الذين يعول عليهم الشيء الكبير في الأدوار التربوية والحضارية لقيادة المجتمعات في سبيل التقدم، ونحن نشهد اليوم تراجع الكثير من الدول المتطورة عن الإعتماد الكلي على الوسائط الإلكترونية مثل اللوحات الإلكترونية والحواسيب وغيرها في تعليم الأطفال، وإعادة دور الكتاب الورقي وتعزيز التعليم الحضوري في المناخ التربوي، لما له من أثر نفسي إيجابي على التحصيل الدراسي والنمو الوجداني المتكامل للأطفال المتعلمين.

قائمة المراجع:

1. إدغار موران ،تعليم الحياة-بيان لتغيير التربية، تر:الطاهر بن يحي، منشورات صفاف، بيروت، ط1، 2016.
2. عبد الرحمان ابن خلدون ،المقدمة ،دار الشعب، القاهرة، 1950.
3. عبد الأمير شمس الدين ،الفكر التربوي عند ابن خلدون وابن الأزرقي، دد ن، لبنان ،1984.
4. فتيحة سليمان ،الانجازات التربوية في مقدمة ابن خلدون ،أعمال مهرجان ابن خلدون ،منشورات المركز القومي للبحوث الاجتماعية ،القاهرة ،1962.

المجلات:

1. عائشة العيدي ومحمد بوفتاح ،خلفيات التعليم الإلكتروني في التعليم العالي (جامعة الأغواط نموذجاً)، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 33، 2018.

المواقع الإلكترونية

1. عباس نوري خضير، التعليم الإلكتروني. متوفر على الرابط التالي: http://www.uobabylon.edu.iq/eprints/pubdoc_2_27578_1161.doc
2. ثورة الذكاء الاصطناعي تهز التعليم، جريدة العرب الاقتصادية الدولية –صحيفة يومية سعودية متخصصة في الأخبار المالية والتجارية.

الموقع الإلكتروني:

1. www.aleq.com
2. خطر الشاشات الإلكترونية على الأطفال ،موقع إسلام ويب، على الرابط:
3. <https://www.islamweb.net>.
4. www.wikipedia.org

حماية الطفولة في القوانين الدولية

سيف الدين محمودي

جامعة محمد بوضياف - المسيلة - الجزائر.

seyf_eddin.mahmoudi@univ-msila.dz

مقدمة:

إن الاحتفال باليوم العالمي للطفولة أصبح تقليداً ثابتاً في كل دول العالم اليوم، فالشعور بالحرمان والقهر وسوء التغذية وجل الآفات التي تعصف بالطفولة وحققها في التمتع بالحياة، هي ما يهدد الحق في التمتع بالعيش الكريم، مثل بقية أقرانهم حول العالم، ولعل ما يشهده أطفال غزة خير دليل على ضرورة تكثيف الجهود لحماية الطفولة.

يبدو أن الاحتفال باليوم العالمي للطفل 1 جوان ويوم الطفل الإفريقي 16 جوان من كل سنة، يعد تكريس فعلي للاهتمامات الدولية، ويسمح بلفت الانتباه حول المخاطر والأخطار التي يواجهها العديد من الأطفال والتركيز على ضرورة حماية الحقوق الضرورية لهم.

وبالتالي فإن مرحلة الطفولة من بين أهم المراحل العمرية التي يمر بها الطفل في حياته، تقع بين مرحلة الولادة ومرحلة المراهقة، ولذلك فهي ترتفع على درجة كبيرة من الأهمية، والتي تتميز بخصائص معينة لما يحتاجه من رعاية وتوجيه وإرشاد، والتي تتم فيها عملية التأثر والامتصاص لما يحيط به من خصائص ومميزات تساعد على تنمية الجانب المعرفي والنفسي والاجتماعي.

حيث تلعب الأسرة والمجتمع والدولة دوراً مهماً في تلقين الطفل للقيم والمعايير الاسرية والمجتمعية، حماية الطفولة من خلال سن قوانين تعطي الحق للطفل بالتمتع بكل الحقوق وتحت أي ظرف، وكذا تحديد ما هو مقبول وما هو غير مقبول اجتماعياً، من خلال توفير الكثير من متطلباته واحتياجاته النفسية والبيولوجية، خاصة وأن رعاية الطفل والاهتمام به يعتبر اهتماماً بمستقبل الأمة، لذا يجب وضع رعاية شاملة كي تسهم في بنائه بناء سليماً ومتوازناً، ويتأتى ذلك من خلال توفير مختلف الحاجات الأساسية وإشباعها، خاصة الجانب البدني الجسدي الذي يمثل أحد الجوانب الهامة من التنشئة الأساسية للطفل، والذي يتمثل في تلبية حاجاته ورعايته من جميع نواحي الحياة مثل التغذية والوقاية من الأمراض

وتوفير بيئة مناسبة للتواصل والتفاعل داخل المجتمع الذي هو عضو فيه.

وباعتبار الطفل في نموه يحتاج إلى طاقة، يستهلكها في نموه الجسدي وفي مجهوده الفكري للتعلم والتي يتحصل عليها من خلال الغذاء، ولذلك فالغذاء يلعب دور كبير في نمو هذا الطفل، كما يؤدي دورا في تنشيط خلايا الجسم التالفة وإعادة بنائها وتكوين خلايا جديدة واكتساب الجسم المناعة والوقاية من الأمراض والقدرة على التحمل.

والغذاء يجب أن يكون صالحا وصحي كميًا وكيفيًا، بحيث يحتوي على العناصر الغذائية الأساسية التي يحتاجها جسم الطفل لكي ينمو نموا سليما ومتوازنا، فالطفل في حاجة مستمرة إلى غذاء صحي ومناسب⁽¹⁾.

إن الطفل عاجز عن توفير الغذاء بنفسه واعتماده على أفراد أسرته في ذلك، فإن الأسرة هي المسؤولة عن توفير الغذاء الجيد له وهي التي يمكنها التفرقة بين نوعية الطعام الصحي من غير الصحي والملائم وغير الملائم لطفلها، غير أن هذه المعرفة مرتبطة أيضا بالظروف المادية لها فهناك من الأسر الفقيرة التي لا تقدم لأطفالها سوى غذاء بسيط يسد الرمق فقط والذي قد يكون غير صحي، أو غير متكامل العناصر الضرورية، غير أن الواقع المعاش يثبت أن معظم الأسر تعيش تحت خط الفقر مما يعني أنها لا تستطيع توفير الاحتياجات الضرورية لأطفالها.

وهنا يكمن أن نطرح الإشكال الآتي: ما هو واقع الطفل بين مواقع التواصل الاجتماعي وضرورة التفاعل الاجتماعي؟ وكيف يتم النظر إلى حماية الطفولة في القوانين الدولية؟

1- الطفل بين التواصل والتفاعل الاجتماعي:

يلاحظ من خلال واقع الحياة الاجتماعية التزايد الكبير لأعداد الأطفال في الشوارع خاصة خلال السنوات الثلاث الماضية، هذا الوجود كان ليعطي منحنى إيجابي في تزايد جيل الشباب مستقبلا، غير أن ما يلفت الانتباه هو أنه لا تخل أيديهم من وسيلة تواصل- هاتف نقال أو لوحة رقمية – منغمسين بشدة مع هذه الوسيلة غير مباشرين بالممارسة وكل من حولهم، كل هذا يجعل الأمر مقلق يستدعي منا الاهتمام، خاصة وأن هذه الشريحة مازالت تحتاج إلى الرعاية والاهتمام والتوجيه، هذه الوضعية وإن كانت تعيشها جل بلدان العالم فإن ماضي

(1) السيد عبد القادر الشريف: التنشئة الاجتماعية للطفل العربي في عصر العولمة، دار الفكر العربي، ط2، القاهرة، 2004، ص52.

المجتمع الجزائري والأسرة⁽¹⁾ الجزائرية بصفة خاصة يجعل من الأمر ينذر بالخطر ويؤكد ما تعانيه الأسر الجزائرية في الوقت الحاضر والتي أصبحت تواجه جملة من مشاكل التنشئة الاجتماعية منها قلة الروابط الأسرية وغياب الرقابة بنسب متزايدة باستمرار.

مع ذلك لم يحض موضوع العلاقة بين مواقع التواصل⁽²⁾ و الأطفال وحتى الأثار التي تخلفها بشكل عام-على المجتمع بمختلف شرائحه بما فيهم الأطفال-بالدراسة والاهتمام بشكل ينسجم مع أهمية هذه المواقع بالنسبة للطفل سواءا علميا أو عمليا، بنفس الأهمية التي حظيت بها مواقع التواصل من حيث أسباب نشأتها وأنواعها ومدى أو سرعة انتشارها، فمواقع التواصل وما يتخللها من إيجابيات تتطلب نوع من الثقافة والفتنة والذكاء للمتلقي، غير أنه إذا كان المتلقي طفلا فإنه يتشرب من كل موضوعات هذه المواقع دون أن يفرق بين الإيجابية والسلبية منها، لذا فإن المسؤولية كبيرة على الأسرة والمجتمع.

وباعتبار الطفل يقضي معظم أوقاته أو سنواته الأولى يعيش في كنف الأسرة ويعايش أفرادها بشكل عفوي نتيجة الروابط المتبادلة التي تجمع بينهم، وأحيانا يعايش بشكل عمدي جماعة أقرانه ومن هم في سنه مباشرة، وهو في كل هذه التجمعات يشكل حلقة من شبكات التواصل الاجتماعي.

ويعد التفاعل الاجتماعي أساس عملية التنشئة الاجتماعية، إذ من خلاله يكتسب الطفل سلوكه الاجتماعي، وأيضا اتجاهاته وفق الاتجاهات السائدة في المجتمع، كون عملية التفاعل الاجتماعي عملية مستمرة ومتواصلة، داخل البيت، وفي المدرسة، وحتى في الشارع، غالبا ما تؤدي إلى تنمية الأفكار أو تعديلها وفقا لمعتقداتهم للتوافق مع الأفكار والمعتقدات السائدة في المجتمع.

غالبا ما يسهم أو يؤدي التفاعل الاجتماعي إلى تكوين وبناء هوية الفرد مما يساعده على أن يكون أكثر إيجابية داخل المجتمع الذي يعيش فيه، كما تتشكل شخصيته كنتيجة للعلاقة التي تتم بينه وبين بيئته من خلال عملية التنشئة الاجتماعية كأهم العمليات الاجتماعية.

(1) الأسرة: «جماعة من الافراد تربطها روابط دموية وعلاقات اجتماعية» (أنظر: دينكن ميتشل: معجم علم الاجتماع، تر: إحسان محمد حسن، دار الطليعة، بيروت، لبنان، 1981، ص 97).

(2) مواقع التواصل: المقصود بها حسب الدكتور مرسى مشري " أنها تلك الشبكة الاجتماعية الرقمية التي لها هويات اجتماعية، ينشئها افراد أو منظمات لديهم روابط نتيجة التفاعل الاجتماعي " (أنظر: مرسى مشري: شبكات التواصل الاجتماعي في العالم العربي، مجلة التربية، العدد 15، جامعة العمان، الأردن، 1973، ص 552).

وهكذا يبدأ الطفل تفاعله مع الآخرين فيتأثر بهم ويؤثر فيهم ويصبح عضواً فعالاً في جماعته الأولى وهي الأسرة، ثم يتقدم في السن ليصبح عضواً في جماعات أخرى سواء في المدرسة، أو الجيران، أو المؤسسات المختلفة، وهو في جميع هذه المواقف يتفاعل مع الآخرين، ولهذا التفاعل جانبان يتصل أولهما بالفرد ذاته، بينما يتصل الآخر بالجماعة (أو المجتمع).

كان التفاعل الاجتماعي إلى وقت قريب يتسم بالقرب والتواصل المباشر، غير أنه غلب عليه في الوقت الحالي من خلال مواقع التواصل الاجتماعي العلاقات البعيدة والتواصل غير المباشر من خلال الوسط الافتراضي والعلاقات الافتراضية والحلم الافتراضي وقد مست وأثرت في جميع فئات المجتمع بما فهم الأطفال بشكل كبير، بل مست حتى نمط واسلوب الحياة وعلى جوانب كثيرة منها، في محاولة من الشباب تعويض الحرمان والنضال المشترك ضد الحرمان عبر وسائط التواصل الاجتماعي⁽¹⁾.

أصبح استخدام منصات التواصل الاجتماعي جزءاً أساسياً للتواصل اليومي تبادل المعلومة عبر أنحاء العالم، وتنوعت أهداف استعمالها (من وسيلة اتصال، وسيلة ترفيه، وسيلة تعلم، وسيلة بحث)، إذ امتزجت بين الإيجابية منها والسلبية، هذه الأخير منها إنهار القيم المجتمعية، ضعف وتلاشي الروابط الأسرية، العزلة الاجتماعية والاغتراب، وغيرها والتأثير السلبي لمواقع التواصل الاجتماعي على الأطفال يبرز أكثر وأكثر خاصة في ضل الأسر الغير مستقر دائمة الترحال أو الشجار أو أسر مفككة ذلك ينعكس سلباً على الأولاد بضعف التحصيل وعدم القدرة على التطور الفكري، والانحراف في السلوك، التسرب من المدارس وضعف الثقة بالنفس وعدم التوازن ومشاركة الجماعة وحرمانهم من التنشئة الاجتماعية السليمة مما يجعلهم يلجئون إلى التشرد أحياناً وعرضة لاضطرابات سوسيو نفسية أحياناً أخرى.

2-التدابير القانونية العلمية لحماية الطفل:

تقول المادة الأولى من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: «يُولد جميع الناس أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق. وقد وهبوا عقلاً وعليمهم أن يُعامل بعضهم بعضاً بروح الإخاء»⁽²⁾.

تلعب المنظمات الحقوقية الدولية مهمة الدفاع عن حق الطفولة في العالم، حيث تبنت

(1) Boutefnouchet Mostepha: Système social et changement social en Algérie, o.p.u, Alger, sans date, P. 122

(2) أنظر: ناصيف نصار: الإشارات والمسالك (من إيوان ابن رشد إلى رحاب العلمانية)، دار الطليعة، بيروت، لبنان، 2011، ص 155.

الجمعية العامة للأمم المتحدة في 20 نوفمبر 1989 بتبني الاتفاقية الخاصة تم المصادقة عليها من طرف 191 دولة في العالم، وتلزم هذه الاتفاقية كل الدول التي صادقت عليها بتأييد نصوصها التي تدعو إلى ضمان حصول الأطفال على أحسن رعاية صحية وتعليم ابتدائي مجاني وحمايتهم من الإساءة والإهمال.

لقد لعبت هذه الاتفاقية دور في تحسين وضعية الطفولة في العالم غير أنه لا يمكن الوصول إلى تحقيق الأهداف دون الأخذ بعين الاعتبار التطبيق الفعلي للقوانين التي تحمي الأطفال.

للتذكير بأن الدولة اتخذت كل التدابير التنظيمية والتشريعية وغيرها من أجل تجسيد الحقوق المعترف بها للأطفال وفق التدابير أو المعايير الدولية.

اعتبارا لضرورة إعطاء حماية خاصة للطفل، صدقت الجزائر على أهم الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالطفولة لاسيما، والتي نذكر منها:

- الاتفاقية الدولية رقم: 138 المتعلقة بالسن القانوني للعمل وهذا بتاريخ 30 ابريل 1984،
- الاتفاقية الدولية المتعلقة بحقوق الطفل المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 20 نوفمبر 1989 والتي صدقت عليها الجزائر بتاريخ 19 ديسمبر 1992،
- الاتفاقية رقم: 182 المتعلقة بحظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والإجراءات الفورية للقضاء عليها، التي صدقت عليها الجزائر بتاريخ 28 نوفمبر 2000،
- وأخيرا، الميثاق الإفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته المعتمد بأديسا أبيبا في جويلية 1990 والمصدق عليه من قبل الجزائر بتاريخ 8 جويلية 2003.

من جانب آخر، وبمقتضى أحكام الأمر رقم: 35/76 المؤرخ في 16 أبريل 1976 المتعلق بالتعليم والتكوين، فإن التعليم اجباري ومجاني لجميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و16 سنة كاملة.

لكن مجانية التعليم واجباريته لم تصنع فارقا كبيرا بالنظر إلى المصاريف المتزايدة والمتعلقة بتكاليف الدراسة والمستلزمات المدرسية، ناهيك عن الجهد العضلي والتحمل الشاق في حمل الحقيبة المدرسية لانعدام استراتيجة واضحة في تقسيم البرنامج التدريسي

اليومي من جهة، ومن جهة ثانية عدم معرفتنا ووعينا بأن قدرة الاستعباد لدى الطفل محدودة دون أن ننكر وجود الفروق الشخصية في القدرات العقلية.

إن الأطفال هم الأكثر عرضة للاستغلال، وهم الأشد فقرا حيث «يعيش واحد من كل 06 أطفال -أي 47 مليون طفل - من أطفال منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في ظل الفقر»⁽¹⁾.

كما يستخدم بعض هؤلاء الأطفال في التجنيد وفي المصانع والمزارع إضافة لاستغلال الفتيات العاملات في بيوت الدعارة، بالإضافة للمتاجرة بالأعضاء.

أظهرت الاهتمامات الدولية بالأطفال مختلف أشكال العنف التي يمكن للطفل التعرض لها، فهو يستطيع أن يكون ضحية العنف داخل الأسرة وفي المدرسة وفي الشارع، وهذا منافي لما نصت عليه أحكام المادة 19 من الاتفاقية العالمية لحقوق الطفل والتي تنص على: «حماية الطفل من كل أشكال العنف الجسدي والفكري والإهمال وسوء المعاملة والاستغلال»⁽²⁾.

وتماشيا مع ما تم ذكره، نجد أن من أقصى أشكال الإساءة التي تقع على هؤلاء الأطفال تتمثل في دفع الملايين منهم -ومعظمهم من الفتيات -إلى تجارة الجنس والاستغلال الجنسي وبسبب الطبيعة الاجرامية والخفية لهذه النشاطات فإن الاحصائيات غير دقيقة «لكن يقدر الإتجار بالأطفال والنساء لأغراض جنسية تجارية في آسيا ومنطقة المحيط الهادي وحدها بأكثر من 30 مليون ضحية خلال العقود الثلاثة الماضية»⁽³⁾.

هنا لابد أن نؤكد أن الظروف المعاشة تلعب دورها في حياة الطفل في كل بقاع العالم وأن الطفل الإفريقي ليس بمعزل عن هذه الظروف كما أن التغيرات التي يعرف العالم ليس فقط في التقدم التكنولوجي ووسائل الاتصال الحديثة، بل حتى في اختلال موازين القوى والرغبة في السيطرة بين الدول الكبرى، والحروب الأهلية خاصة في الدول الإفريقية والصراع من أجل الحكم، وما تخلفه الحرب من إساءة للأطفال وعلى حياتهم وينجر عن هذه الإساءة التي يتحملها الأطفال عواقب بعيدة المدى تهدد حياتهم، وقد يأخذ الاستغلال الذي يتعرض له الأطفال أشكال قاسية منها التجنيد الإجباري أو اكرههم على المشاركة في النزاعات المسلحة

(1) Unicef: **(les enfants perdus) In progrès des Nations 2000**, Genève, 2000, P33.

(2) وزارة التضامن الوطني والعائلة: **الطفل يبحث عن المواطنة**، الجزائر، 1998، ص116.

(3) Minsitère de Solidarite et de la famille et UNICEF: **le travail des enfants en Algérie**, Alger, 1999, P284.

إذ» تشير التقارير إلى أن ما يقدر بحوالي 300000 طفل دون الثامنة عشرة من عمرهم كانوا يخدمون في القوات المسلحة الحكومية أو قوات المعارضة خلال عقد الستينيات في عدد كبير من البلدان»⁽¹⁾.

تربع التعليم منذ عقدي الستينيات والسبعينيات على قمة الأولويات لكثير من الدول كاستراتيجية لدفع عجلة التنمية ويقول«جوليوس نايريري»⁽²⁾: «إن التعليم ليس وسيلة للهرب من فقر البلد بل هو وسيلة لمحاربة هذا الفقر»⁽³⁾.

كما صاحب هذا الاهتمام ارتفاع عدد السكان مما أدى إلى الضغط على مقاعد الدراسة، حيث كان يعتقد مثلاً في إفريقيا أن الحاجة تدعو إلى 33 مليون مقعد إضافي في المدارس، ولقد تم توفير 45 مليون مقعد، لكن هذا الجهد ترك القارة في حاجة إلى 11 مليون مقعد آخر⁽⁴⁾.

ومما لا شك فيه أن الأطفال كانوا طرفاً في هذه المعاناة خاصة وأن «أبعاد شخصية الطفل تمثل في جانب كبير منها استجابات تراكمية، للبيئة النفسية والاجتماعية التي ينشأ فيها»⁽⁵⁾ التي كانت ميزتها من الناحية الاقتصادية الفقر والبطالة، أما الناحية الصحية فقد انتشرت الأمراض والأوبئة، أما الناحية الثقافية العلمية فهي الأخرى أخذت نصيبها من حيث التخلي عن الدراسة أو التسرب المدرسي سواء إداري أو إرادي قبل إكمال المرحلة التعليمية.

يعكس الواقع الاقتصادي للطفل الوضعية الاقتصادية للأسرة، خاصة بعد سلسلة التغيرات التي عرفها المجتمعات والأسر الإفريقية عامة والأسرة الجزائرية خاصة، على غرار المجتمع والتي شملت مختلف جوانب الحياة، وكانت أكثر هذه التغيرات سرعة وتأثيراً قد مست المجال الاقتصادي، من حيث تبني سياسة الانفتاح الاقتصادي، والخضوع للعولمة، إضافة إلى تقلبات أسعار البترول، وسياسة إعادة الهيكلة، وفتح المجال أما الاستثمار الخاص الذي لا يراعى مصلحة الأفراد والتنمية إنما الربح السريع، وما انجر عنه انخفاض قيمة الدينار، وارتفاع الأسعار، خاصة أسعار المواد الاستهلاكية بعد تخلي الدولة عن دعمها لها، مما أدى إلى انخفاض القدرة الشرائية للأسر أو بالأحرى «ضعف القدرة الشرائية للأسر

(1) وزارة التضامن الوطني والعائلة: مرجع سابق، ص 125.

(2) هو معلم مدرسة سابق والرئيس الأول لجمهورية تنزانيا الاتحادية.

(3) Unicef: Opcit, P28.

(4) اليونيسيف: «الحق في التعليم» نقلا عن وضع الأطفال في العالم، 1999، جنيف، 1999، ص 11.

(5) حنان عبد الحميد العناني: الطفل والأسرة والمجتمع، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2000، ص 79

مما يؤدي إلى عدم توفير معظم الاحتياجات إضافة إلى الفقر»⁽¹⁾.

و«يرتبط مفهوم الفقر بالحرمان النسبي من إشباع بعض الحاجات الأساسية والذي ينتج عادة عن نقص الدخل وعجزه عن سد هذه الحاجات الإنسانية التي تندرج تبعا لتصنيف ماسلوف في هرم من الحاجات يبدأ من الحاجات البيولوجية والفسولوجية إلى الحاجة للأمان ثم الوضعية الاجتماعية ثم الاستقلال والحرية...»⁽²⁾. كما أنه قد يولد عجزا ماديا مما يؤثر حتى على العلاقات بين أفراد الأسرة، فمن خلاله يمكن أن تنتشر ظواهر اجتماعية سلبية من دخول الطفل سوق العمل.

ولعل ما يزيد معاناة الطفل ارتفاع نسبة البطالة بين أرباب الأسر والتي زادت من حدتها تسريحات العمال المتتالية التي رافقت عملية إعادة الهيكلة، والتي أحدثت فرقا اجتماعيا واقتصاديا كبيرا، وعمقت الهوة بين الفقير والغني وهذا ما جعل البطالون يقتسمون دخل الأفراد العاملين، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض مستوى دخل الأسرة الذي تنعكس آثاره على إشباع الأفراد لاحتياجاتهم الضرورية، وتحقيق مستوى معيشي ملائم، مما يتيح الفرصة للتأثير السلبي على سلوك الأفراد واتجاهاتهم بما فيهم الأطفال.

ويلاحظ أن غير المتعلمين «ينخفض معدل البطالة بالنسبة لهم انخفاضاً كبيراً، ولا يعني ذلك بطبيعة الحال أن هذه الفئات تجد أعمالاً منتجة بسهولة، ولكنه يعني أنها تقبل أي عمل مقابل الحصول على دخل، لأن المستوى المعيشي لهذه الفئات يجعلها لا تقوى على تحمل البطالة»⁽³⁾ لذا فإنهم يسعون جاهدين للظفر بأي عمل يساعدهم على تلبية احتياجات الأسرة كونهم الأفراد الذين يكونون هذه الأسرة بما فيهم الأطفال وهذا ما يقودنا إلى «أحد المتغيرات المهمة المؤثرة في مكانة المشتغل في سوق العمل هو مستوى الكسب الذي تحققه المهنة»⁽⁴⁾.

وباعتبار «الفقر في معناه العام مفهوم سلبى يشير إلى غياب أو نقص في الثروة المادية، ومثل هذا الغياب نادرا ما يكون مطلقا...أي الحالة التي يكون فيها الفرد عاجزا تماما عن

(1) وزارة التضامن الوطني والعائلة: الطفل يبحث عن مواطنه، وقائع اليوم العالمي للطفل ويوم الطفل الإفريقي (16-1) جوان 1998، الجزائر، ص 32.

(2) علياء شكري: الحياة اليومية لفقراء المدينة، مطابع جامعة حلوان، الجيزة (مصر)، 2005، ص 43-44.

(3) محيا زيتون: المرأة والتنمية مناهج نظرية وقضايا علمية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 2000، ص 186.

(4) نفس المرجع: ص 194.

أن يوفر لنفسه الغذاء والمأوى الضروري للحياة المستقبلية»⁽¹⁾، لأنه يؤدي إلى انخفاض الدخل الأسري وضعف القدرة الشرائية لها، مما يجعلها تستغني على كثير من الحاجات لعدم قدرتها على توفير مصاريفها، ولعل من بين هذه المصاريف مصاريف الدراسة مما يدفع الطفل إلى ترك المدرسة.

التوصيات:

- ضرورة الاعتناء بالطفولة في العالم، مع توفير كل مستلزمات العيش الكريم خاصة في بلدان العالم الثالث.
- ضرورة تبني سياسة تربية يتم من خلالها تقديم تعليم ذو نوعية وتكوين تأهيلي للأطفال.
- الاعتناء بالجانب الصحي والنفسي للأطفال.
- دعم السلطة الرابعة لترقية التوعية بالحاجات الضرورية للأطفال.
- العمل على تحقيق التوازن بين ثنائية مقعد تعليم للأطفال ومكان عمل للكبار.
- خلق مراكز متابعة ووقاية للأطفال، والعناية بالصحة الجسدية والعقلية.

خاتمة:

وعلى الجملة يمكن القول إن القوانين والمواثيق الدولية ومنظمات حقوق الطفل، لم تكن بنفس التأثير على حياة الطفل في جل دول العالم، فلو تمت المقارنة بين الطفل الإفريقي والطفل الأوروبي ستظهر الفوارق كبيرة جداً، بالرغم من أن التعامل مع الأطفال في جوهره واحد، ولهذا يمكن التساؤل، هل توقفت معاناة هؤلاء الأطفال بمجرد سن القوانين أو التوقيع على الاتفاقيات الدولية التي تحميهم؟ يبقى الواقع أصدق أنباءً من القول في مدى تطبيق قوانين حماية الطفل، وخاصة ما يشهده العالم اليوم في غزة من تنكيل وقتل للأطفال، في غياب تام للقوانين الدولية للطفولة.

قائمة المراجع:

1. دينكن ميتشل: معجم علم الاجتماع، تر: إحسان محمد حسن، دار الطليعة، بيروت، لبنان، 1981.
2. مرسي مشري: شبكات التواصل الاجتماعي في العالم العربي، مجلة التربية، العدد 15، جامعة العمان، الأردن، 1973.

(1) علياء شكري وآخرون: مرجع سابق ص34.

3. ناصيف نصار: الإشارات والمسالك (من إيوان ابن رشد إلى رحاب العلمانية)، دار الطليعة، ط1، بيروت، لبنان، 2011.
4. 4-Boutefnouchet Mostepha: Système social et changement social en Algérie، o.p.u، Alger، sans date.
5. 5- السيد عبد القادر الشريف: التنشئة الاجتماعية للطفل العربي في عصر العولمة، دار الفكر العربي، ط2، القاهرة، 2004.
6. Unicef: (les enfants perdus) In progrès des Nations 2000 , Genève ,2000.
7. وزارة التضامن الوطني والعائلة: الطفل يبحث عن المواطنة، الجزائر، 1998.
8. Minsitère de Solidarite et de la famille et UNICEF: le travail des enfants en Algérie, Alger, 1999.
9. اليونيسيف: «الحق في التعليم» نقلا عن وضع الأطفال في العال م1999، جنيف، 1999.
10. حنان عبد الحميد العناني: الطفل والأسرة والمجتمع، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2000.
11. وزارة التضامن الوطني والعائلة: الطفل يبحث عن مواطنه، وقائع اليوم العالمي للطفل ويوم الطفل الإفريقي (1-16) جوان 1998، الجزائر.
12. علياء شكري: الحياة اليومية لفقراء المدينة، مطابع جامعة حلوان، الجيزة(مصر)، 2005.
13. محيا زيتون: المرأة والتنمية مناهج نظرية وقضايا علمية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 2000.

دور الاعلام الجديد في نشر الوعي حول حقوق الاطفال

الأستاذ ميلود طيبش

جامعة محمد لمين دباغين سطيف2

m.tabbiche@univ-setif2.dz

الملخص:

لقد بات إعلام الطفل يشهد تناميا ملحوظا أكثر قربا من الطفل داخل البيت، وقد حمل هذا الانتشار السريع معه أساليب جديدة وأكثر تطورا لاستمالة الطفل والسيطرة على عقله وسلوكياته، وفي ظل هذه التحديات القائمة والمستجدات العالمية كانت الجهود الدولية والعربية التي تطرقت لإعلام الطفل من خلال الاتفاقيات والخطط والإعلانات الخاصة بالطفل وذلك من خلال حقوقه المتمثلة أساسا في الإعلام الجديد، لذا كان من الضروري الرفع بمسار العمل المشترك في هذا المجال، وذلك من خلال ترسيخ حقوقه والمتمثلة في الحق على البقاء والنماء والحماية، لأن هذه الأهداف الاستراتيجية تستوجب دورا فعالا للإعلام الموجه للطفل

و تهدف هذه المداخلة إلى تسليط الضوء على دور الإعلام الجديد في نشر الوعي حول حقوق الأطفال، وعرض أهم استخداماته في هذا المجال، ومناقشة التحديات التي تواجهها الجهات التي تستخدم الإعلام الجديد لنشر الوعي حول حقوق الأطفال.

الكلمات المفتاحية: الإعلام الجديد، الوعي، حقوق الطفل .

SUMMARY

Child media has become witnessing a remarkable growth in becoming closer to the child inside the home. This rapid spread has brought with it new and more sophisticated methods to co-opt the child and control his mind and behaviour. In light of these existing challenges and global developments, there have been international and Arab efforts that have addressed child media through... Conventions, plans and declarations related to children, through their rights, which are mainly represented in the new media. Therefore, it was necessary to advance

the path of joint action in this field, by consolidating their rights, which are represented by the right to survival, development and protection, because these strategic goals require An effective role for child-directed media

This intervention aims to shed light on the role of new media in spreading awareness about children's rights, present its most important uses in this field, and discuss the challenges faced by those who use new media to spread awareness about children's rights.

Keywords: new media, awareness, children's rights,

مقدمة - إشكالية :

تعد قضايا حقوق الطفل من القضايا المهمة التي تتعلق بالإعلام الجديدة، على غرار كل الجهود المبذولة للرفع من مستوى الطفل لأنها تندفق بعدة أشكال من فضائيات وشبكات عنكبوتية، وهي تؤثر على الطفل بشكل أو بآخر، ويذهب كثير من علماء الاجتماع أن تجارب الطفولة تعتبر بمثابة محدد أساسي من محددات السلوك البشري فالمعروف عن الطفل انه يتلقى المعلومة بسرعة ويتفاعل معها بسرعة، إن حصيلة ما يتلقفه الطفل من معلومات حتى سن بلوغه تفوق كل ما يتلقاه من علم ومعرفة طوال بقية عمره مهما امتد عشرات السنين، لكن لوسائل الإعلام دائماً نوعين من الآثار، إيجابية وسلبية، ومن يدافعون عن آثار وسائل الإعلام الحديثة الإيجابية على شخصية الطفل يرون أنها تنمي الجانب الاجتماعي لدى الطفل بمشاركة الآخرين وتبادل أطراف الحديث معهم، وتصلق وجدانه وأحاسيسه وتدريب حواسه منذ صغره على الإصغاء والمتابعة والربط والتحليل، كما توسع خبرات الطفل كمصدر من مصادر المعرفة التي تمدّه بالقيم المعرفية والسلوكية وتنقل له الثقافة والمعرفة، وتنمي الملكات العقلية والفكرية لدى الطفل وتشبع لديه حب الاستطلاع من خلال البرامج الثقافية، بالإضافة إلى أنها تستثير الخيال الواسع للطفل وتفتح أمامه آفاقاً رحبة تنقله خارج حدود البيت والشارع والمدرسة والوطن، وتزوده بالخبرات والمهارات التي تدفعه إلى اتباع العادات الصحية في كافة مناحي سلوكه اليومي.

إن الاهتمام بالأطفال وبحقوقهم شأن قديم عانيت به أمم الأرض على اختلاف درجات هذا الاهتمام، واخذ هذا الاهتمام في التطور التدريجي إلى أن وصل في العصر الحديث إلى شكل مقنن، إذ برزت جهود دولية عديدة في مجال العناية بالأطفال، والتأكيد على حقوقهم

من خلال المواثيق والاتفاقيات الدولية والإقليمية

يعتبر موضوع حقوق الطفل من أهم القضايا المتداولة، على الصعيدين الدولي والوطني، إذ أصبحت حماية حقوق هاته الفئة، تشكل هدفا تسعى كل الدول إلى تحقيقه، لكون الطفولة هي الأرضية الصلبة لمستقبل كل أمة، وأن كل نهوض بالأُمم يبدأ من الاهتمام بالطفل ذكرا كان أم أنثى. والمشكلة أن وسائل الإعلام قد تنوعت وتشعبت في السنوات الأخيرة مثل: الإنترنت والعباب الكمبيوتر والهاتف الخليوي الذي أصبح وسيلة إعلام خطيرة وأصبحت الرسائل الإلكترونية المتبادلة خلاله من أسرع وسائل الإعلام شيوعا لأنها تتخطى كل الحواجز، إن خطورة مراحل الطفولة وما يمكن أن يترتب عليها من نتائج خطيرة على تقدم المجتمع من عدمه.

وتقر المعاهدات والمواثيق الدولية والإقليمية وكذا التشريعات الداخلية مجموعة من الحقوق التي يتمتع بها الطفل كالحق في الحياة والحق في الاسم والحق في احترام حياته الخاصة وغير ذلك، ويعتبر الحق في التعليم والإعلام من أهم الحقوق التي يجب أن تضمن للطفل لما لها من تأثير على تكوين شخصيته وتنمية قدراته العقلية، بالمقابل تعترف هذه النصوص باستعمال وسائل الإعلام المختلفة لتجسيد حق الطفل في التعليم ولكنها بالمقابل تضع حدا لذلك وهو الضرر، وقد أشار في هذا المجال الكثير من الباحثين بأن وسائل الإعلام التقليدية منها والحديثة (تعد من بين العوامل التي بقدر ما قد تنفعه قد تؤدي إلى انحراف في سلوكه (نجيمي جمال، 2016، ص 56)

ولاشك أن الإعلام الجديد بكل أدواته وتقنياته المتطورة قد أحدث ثورة في طريقة تواصلنا وتفاعلنا مع العالم من حولنا وأصبح منصة قوية لنشر المعلومات والأفكار والتأثير على الرأي العام وتحفيز التغيير، وفي ظل هذه الإمكانيات الهائلة يبرز دور الإعلام الجديد كأداة فعالة لنشر الوعي حول حقوق الطفولة، وتعزيز ثقافة احترام حقوقهم وصون كرامتهم وبناءا عليه فإن إشكالية دراستنا تتمحور حول التساؤل الرئيسي التالي :

هل للأعلام الجديد دور في نشر الوعي حول حقوق الاطفال ؟ وماهي التحديات التي تواجه نشر الوعي حول حقوق الطفولة من خلال الاعلام الجديد ؟

و ينقسم بحثنا إلى مقدمة وسبعة محاور رئيسية، وقد تطرقنا في المحور الأول إلى المفاهيم العامة للموضوع، أما المحور الثاني يتطوق الى مسميات الاعلام الجديد، ويتناول

المحور الثالث أهمية الإعلام الجديد في معالجة قضايا الطفل الاجتماعية، فيما يعالج المحور الخامس دور الإعلام الجديد في نشر الوعي حول حقوق الطفل، والمحور السادس يبحث التحديات التي تواجه نشر الوعي حول حقوق الطفل من خلال الإعلام الجديد اما المحور الاخير يقترح مجموعة من الحلول للتغلب على تحديات نشر الوعي حول حقوق الطفل من خلال الإعلام الجديد، بالاضافة الى خاتمة، ومجموعة من التوصيات.

1: مفاهيم الدراسة: إن تعدد مفاهيم الاعلام الجديد وتداخلها جعل من الصعب تحديد مفهوم واضح ومحدد له هذا ما لا حضناه في تعدد مسمياته، هذا التعدد في التسميات خلق أيضا تعددا في التعريفات التي حاولت تحديد مفهوم الاعلام الجديد، لذا حاولنا ان نرصد بعض التعاريف الاصطلاحية التي قدمها بعض الباحثون والمختصون المهتمون بهذا العلم .

1.1: مفهوم الاعلام الجديد: يعرف «ماكويل McQuail» الإعلام الجديد بأنه اسم جامع لعدة ظواهر تقنية حديثة، اهم ما يميزها هو اعتمادها على التقنية الرقمية digitalization والتي يتم عن طريقها تحويل جميع النصوص والمضامين الإعلامية إلى شكل موحد يمكن معالجته بالحواسيب الآلية وبالتالي يؤدي إلى ظاهرة الاندماج convergence بين المحتويات الإعلامية ومعالجتها وتوزيعها وتخزينها بطرق آلية موحدة، ولذلك يطلق عليها أيضا اسم الإعلام الرقمي (Mc Quail, 2010, 136))

في حين جونز Jones فيعرفه بأنه مصطلح يستخدم لوصف أشكال من أنواع الاتصال الالكتروني الذي أصبح ممكنا باستخدام الكمبيوتر مقابل الاعلام القديم الذي يشمل الصحافة المكتوبة من جرائد ومجلات ورايو وتلفزيون وغيرها من الوسائل الساكنة ويتميز الإعلام الجديد عن القديم بخاصية الحوار بين الطرفين صاحب الرسالة ومستقبلها (عباس مصطفى صادق، 2008، 34)

2.1: مفهوم الطفولة: تعتبر الطفولة من وجهة نظر الكثيرين حجر الأساس في بناء المجتمعات الحديثة، والطفل هو الثروة الحقيقية لأي أمة، وثقافة الطفل هي اللبنة الأولى لثقافة الإنسان والمجتمع، ويحرص كل مجتمع متقدم على أن يتمتع الطفل بكل أسباب السعادة والرفاهية والثقيف والتفكير السليم، وتعد مرحلة الطفولة من أهم مراحل التكوين ونمو الشخصية، بل إن هذه المرحلة هي المرحلة الحاسمة في تكوين شخصية الإنسان تعددت التعاريف المقدمة لمفهوم الطفولة ولكنها التقت في نقطة أنّ الطفولة تمثل المرحلة من الولادة حتى البلوغ، قال الله تعالى «وإذا بلغ الأطفال منكم الحلم فليستأذنوا

كما استأذن الذين من قبلهم» (الآية 59 من سورة النور) وكما جاء في وثيقة حقوق الطفل المادة الأولى «أن الطفل هو كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة، ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المنطبق عليه». وهذا المفهوم يجعل كل من هو دون الثامنة عشرة من عمره طفلاً تلزمه رعاية الأبوين والأسرة والمجتمع والهيئات التربوية والتعليمية. وهذا ما يجعل من مسؤولية الأولياء تقع على كل ما يلحق بالطفل من متابعات طبية وقانونية وتربوية وتعليمية...

1.3: مراحلها: ينمو الطفل بسرعة كبيرة نمواً جسدياً وعقلياً ويمكن أن نوجزها في ما يلي: (اميرة اوشريف، 2017، ص ص، 312-313)

1.3.1: مرحلة الرضاعة: تمتد مرحلة الرضاعة بين الولادة ونهاية السنة أو السنتين تقريباً، وتتميز بكونها فترة نمو مرن يشمل جوانب الفرد كلها.

2.3.1: مرحلة ما قبل الدراسة: هي مرحلة تمتد من بداية العام الثالث إلى نهاية السنة الخامسة تقريباً، وهي مرحلة ينمو فيها الطفل نمواً ظاهراً بارزاً. وقد درس بياجيه عالم التفكير لدى الطفل في هذه المرحلة ووصفه بالخصائص المميزة التالية:

- السببية الظاهرية: ووفقها يفترض الطفل أن ثمة علاقة سببية بين الأشياء التي تحدث معها.
- الإحيائية: هي نزعة تقوم على الاعتقاد بأن الأشياء الجامدة حية، ذلك لأن الطفل ينمط العالم المادي من حوله في إطار تجربته
- الغرضية والقصدية: إذ يعتقد الصغار أن كل شيء في العالم صنعه الإنسان لهم وإذا وجب أن يكون لكل شيء غرض.

3.3.1: مرحلة الطفولة المتوسطة: تمتد الطفولة المتوسطة بين السنتين الخامسة أو السادسة وبين الحادية عشرة أو الثانية عشرة، كما يقول علماء النفس. وفي هذه المرحلة ينمو الطفل نمو جسدي بشكل طبيعي ولكنه قد يتأثر بالمحيط المادي للأسرة ويكتسب بعض المهارات والمعارف التي تفيد في التكيف الاجتماعي فيستطيع تعلم الكتابة والقراءة التي تمكنه من تحصيل العلوم والمفاهيم واللغة.

4.3.1: مرحلة الطفولة والمراهقة: هي تمتد بين 04 و 01 سنة. وهي مرحلة اكتمال التغيرات البيولوجية، وتوجد مراهقة أخرى ولكنها مراهقة ما بعد الطفولة، وتعتبر هذه

المرحلة من أخطر المراحل التي يمر بها الإنسان ضمن أطواره المختلفة التي تتسم بالتجدد المستمر.

2: مسميات الاعلام الجديد: لم يتفق الباحثون والمتخصصون في مجال الإعلام على وضع تسمية محددة للإعلام الجديد، وإنما وضعوا له عدة تسميات ومصطلحات مرادفة له بحسب رؤية وتصور كل منهم لهذا النوع من الإعلام، ومن هذه التسميات نذكر:

1.2: الإعلام الرقمي: هو الإعلام الذي يعتمد على التكنولوجيا الرقمية مثل: مواقع الفيديو والصوت والنصوص، والتي تقوم بنقل المعلومات والصور والصوت كافة رقمياً (علي خليل شقرة، 2013، ص53)

2.2: الإعلام التفاعلي: هو عملية الدمج الآني أو المتأني في أسلوب الاتصال والتواصل بين المرسل والمرسل إليه، وتكون المادة أو الرسالة هي محور هذا الدمج، بغرض توصيل الفكرة والاقتناع بها، ويشمل الخدمات الملحقه بأي وسيلة إعلامية مطبوعة أو مرئية أو الكترونية تتيح للجماهير أن يشارك برأيه (حسنين شفيق، 2010، ص7).

3.2: الإعلام الإلكتروني: هو نوع جديد من الإعلام ينشط في الفضاء الافتراضي ويستخدم الوسائط الإلكترونية كأدوات له تديرها دول ومؤسسات وأفراد بقدرات وإمكانيات متباينة، ويمتاز بسرعة الانتشار وقلة التكلفة وشدة التأثير (علي عبد الفتاح كنعان، 2015، ص1)

4.2: الإعلام الشبكي: هو العمليات التي تتم على مواقع محددة التعريف على الشبكات لإتاحة المحتوى في روابط متعددة بعدد من الوسائل، على وفق آليات وأدوات معينة تساعد المستخدم في الوصول إلى هذا المحتوى، وتوفر له حرية التجوال والاختيار والتفاعل مع عناصر هذه العمليات، بما يتفق مع حاجات المستخدم واهتماماته وتفضيله، ويحقق أهداف النشر والتوزيع على هذه المواقع (محمد عبد الحميد، 2007، ص141)

5.2: إعلام الوسائط الشعبية: هو الإعلام الذي يمتاز بطبيعته المتشابهة وإمكانية خلقه لشبكة من المعلومات المتصلة مع بعضها بوصلات تشعبيه أو وصلات قاطرة، ونحن معنيون هنا بميزات خاصة بشبكة الإنترنت التي أعطت الميزة الشعبية والوصلات لما ينشر أو يبث داخلها (حسنين شفيق، 2011، ص57)

6.2: إعلام المعلومات: هو الإعلام الذي يدل على التزاوج داخله بين الكمبيوتر والاتصال، وعلى ظهور نظام إعلامي جديد يستفيد من تطور تكنولوجيا المعلومات ويندمج

فيها . (عباس مصطفى صادق، 2007، ص169)

7.2: إعلام مجتمعي: هو المحتوى الإعلامي الذي يقوم أفراد المجتمع أو الجمهور بإنتاجه وبثه عبر الوسائل الاتصالية الشبكية، والذي ساعد في انتشار كاميرات الفيديو والكاميرات الرقمية وأجهزة الهواتف النقالة (رضا عبد الواحد أمين، 2015، ص3)

8.2: صحافة المواطن: هي الصحافة الجديدة والمعاصرة التي أصبح فيها المواطن شريكا في صناعة الرسالة الإعلامية، وأصبح قادرا على أن يصوغ رسالته الإعلامية الخاصة به والتي يقدر أن يوصلها إلى الأشخاص في جميع أنحاء العالم بأسرع وقت وأقل تكلفة. (مي العبد الله، 2014، ص 187) .

3: أهمية الإعلام الجديد في معالجة قضايا الطفل الاجتماعية: لقد أضى الإعلام اليوم ضرورة ملحة وسلطة رقابية فعلية على الأنظمة والحكومات بدليل أن كثير من الدول انكشفت مساوئها أمام موجات الإعلام التي تعمل على كشف الانتهاكات التماس حقوق الإنسان والطفل أينما كانت وتعزز المسؤولية الاجتماعية للإعلام عندما تسهم الوسيلة الإعلامية المختلفة فيما يشار إليه على أنه صحافه ملتزمة تعطي الأولوية لقيا مثل الأخلاق الديمقراطية خدمات الصالح العام ومن ثم تعمل على إعلام جماهير الشؤون السياسية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

وتؤدي وسائل الاعلام دورا هاما في مسار حقوق الانسان حقوق الطفل ليس فقط عبر العمل على تأسيس الوعي العام بهذه الحقوق وتكريس مفاهيم المتصلة بها بل أيضا عن طريق العمل على حمايتها عبر إدارة مختلف قضايا حقوق الطفل وتوفير المعلومات المتعلقة بها، وتؤدي دورا مهما في رفع وعي الجماهير بحقوق الطفل حيث يمكن لها أن تكشف على انتهاكات المقترفة بحق الطفل وأن تزيد معارف جماهير متعلقة بهذه الحقوق.

لقد أصبح الإعلام أداة تغيير أساسية فهو من جهة يشتهي في قيام وعدده وتقاليده ومن جهة ثانية يطرح مقومات جديدة اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية ويروج لها كما أن وسائل إعلام مختلفة تقود عادت التغيير الاجتماعي والثقافي والتخلق القيم مثل القيم بواسطة تغيير المعارف عبر نشر المعلومات التي تشكل أساس المعرفة وقد بات من الواضح في سنوات الأخيرة أن حقوق الإنسان ذات أهمية خيرية إذ أصبحت وسائل إعلام أكثر اهتماماته حقوق الإنسان بل في المؤسسات السياسية التي يتم تصويبها لحماية وتعزيز

هذه الحقوق. (غدير أحمد علي العمري 2015، ص 86 .)

4: دور الاعلام الجديد في تفعيل حقوق الطفل: للاعلام الجديد دور هام ومحوري في تفعيل وتعزيز حقوق الطفولة، فقد أكدت اتفاقيات حقوق الإنسان على الضوء الايجابي لوسائل الإعلام في تطوير الطفل وحمايته والمادة 17 من اتفاقيات حقوق الانسان تعترف أن الوظيفة الهادفة التي تؤديها وسائل الإعلام وتضمن إمكانية حصول الطفل على المعلومات من شتى المصادر الوطنية والدولية وبخاصة تلك التي تستهدف تعزيز رفاهيته الاجتماعية والروحية والمعنوية وصحته الجسدية والعقلية، وتنص المادة الثانية على ممارسة حرية الرأي وحرية التعبير وحرية الإعلام المعترف بها بوصفها جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان. ووسائل الإعلام عموما، والاعلام الجديد خصوصا يقوم بأدوار متعددة في مجال حقوق الطفل ومن أبرزها ما يلي:

1.4: فضح انتهاكات حقوق الإنسان عامة وحقوق الطفل بصفة خاصة والعمل على التعامل مع النشاط والمدافعين عن هذه الحقوق .

2.4: إعداد ونشر التقارير والمواد الصحفية المتعلقة بانتهاكات حقوق الطفل

3.4: بناء ثقافة حقوق الإنسان عبر نشر تقارير الخاصة بمضامين ومحتويات الاتفاقيات

والمواثيق الدولية المعنية بهذه الحقوق

4.4: يمكن الناس من الإلمام بالمعارف الأساسية اللازمة لتحررهم وغرس الشعور

بالكرامة والمسؤولية إزاء حقوق الأفراد ومصالح العامة بداية من الطفولة .

5: دور الإعلام الجديد في نشر الوعي حول حقوق الطفل: يعد ضمان حصول الأطفال

على حقوقهم الأساسية مسؤولية عالمية مشتركة، وتلعب وسائل الإعلام دورا هاما في توعية المجتمع بهذه الحقوق وتعزيزها ولهذا يأتي إنشاء محتوى إعلامي تفاعلي حول حقوق الطفل كأداة فعالة لجذب انتباه الجمهور وتحفيز مشاركته، وإحداث تغيير إيجابي في حياة الأطفال، ومن بين الخطوات الأساسية لإنشاء محتوى إعلامي تفاعلي حول حقوق الطفل:

1.5: تحديد الجمهور المستهدف: يعتبر تحديد الجمهور المستهدف خطوة أساسية

لضمان فاعلية المحتوى التفاعلي فمن المهم مراعاة خصائص هذا الجمهور ومتغيراته مثل الفئة العمرية، الخلفيات الثقافية، الاهتمامات، واحتياجات هذا الجمهور عند تصميم المحتوى واختيار الوسائل المناسبة له .

2.5: اختيار الموضوعات المتعلقة بالطفل: تتعدد الموضوعات المتعلقة بحقوق الطفل

ويمكن اختيارها بناءً على احتياجات الجمهور المستهدف وأهمية الموضوع وتوافر المعلومات، ومن أهم هذه الموضوعات:

1.2.5: الحق في التعليم: يمكن تناول أهمية التعليم، والتحديات التي تواجهها بعض الأطفال في الحصول على تعليم نوعي، ودور المجتمع في دعم حق التعليم.

2.2.5: الحق في الصحة: يمكن التطرق إلى أهمية الرعاية الصحية للأطفال، والتحديات التي تواجهها بعض الدول في توفير خدمات صحية كافية، ودور الأفراد في حماية صحة الأطفال.

3.2.5: الحق في اللعب: يمكن تسليط الضوء على أهمية اللعب في حياة الطفل، ودوره في تنميته، والتحديات التي تواجه بعض الأطفال في ممارسة حقهم في اللعب والترفيه مثل المخيمات الصيفية والمشاركة في النشاطات الثقافية والدورات الرياضية.

4.2.5: الحق في الحماية من العنف: ضرورة تناول الموضوعات التي تتناول أشكال العنف المادي والمعنوي والرمزي المختلفة التي يتعرض لها الأطفال وأثارها السلبية على صحة الطفل النفسية والجسدية والعقائدية، ودور المجتمع في حماية الأطفال من العنف.

3.5: اختيار الوسائل: تتعدد الوسائل التي يمكن استخدامها لإنشاء محتوى تفاعلي إعلامي حول حقوق الطفل ونذكر منها:

1.3.5: المواقع الإلكترونية: يمكن تصميم موقع إلكتروني أو صفحة على وسائل التواصل الاجتماعي (فيسبوك، يوتيوب) مخصصة لتناول حقوق الطفل، وتوفير معلومات شاملة، وألعاب تفاعلية ومنتديات للحوار والنقاش

2.3.5: تطبيقات عبر الهاتف النقال: يمكن تصميم تطبيقات تفاعلية للأطفال تعلمهم حقوقهم وتساعدهم على التعبير عن أنفسهم وتطلب المساعدة والنجدة في حال تعرضهم لأي انتهاك أو خطر مهما كان نوعه وطبيعته

3.3.5: البرامج التلفزيونية: ويتم ذلك من خلال إنشاء شبكة برامج توعوية تتناسب مع مختلف أعمار الأطفال تستضيف خبراء وباحثين في مجالات متعددة مثل حقوق الطفل، علم الاجتماع، علم النفس، النشاطات البدنية والرياضية..... إلخ.

4.3.5: الأفلام القصيرة: ضرورة إنتاج أفلام قصيرة تتناسب مع سن الطفولة تتناول

مواضيع متعددة تتعلق بحقوقه بطريقة إبداعية ومؤثرة.

5.3.5: الموسيقى والأغاني: يمكن استخدام الموسيقى والأغاني لتعليم الأطفال حقوقهم بطريقة ممتعة وسهلة التذكر، كما يمكن تقديم مسرحيات وعروض فنية ترفيهية تناسب مختلف الأعمار وتسلط الضوء على حقوق الطفل وأهمية احترامها.

4.5: تفاعلية المحتوى: يعد تفاعل الجمهور مع المحتوى عنصرا أساسيا لضمان فاعليته، ويمكن تحقيق ذلك من خلال:

1.4.5: طرح الأسئلة وإجراء استطلاعات الرأي: يمكن طرح أسئلة على الجمهور حول حقوق الطفل وإجراء استطلاعات رأي لمعرفة آراءهم واحتياجاتهم.

2.4.5: توفير مساحة للحوار والمناقشة: يمكن إنشاء منتديات أو مجموعات على الانترنت للحوار والمناقشة حول حقوق الطفل.

3.4.5: تشجيع مشاركة القصص والتجارب: يمكن تشجيع الجمهور على مشاركة قصصهم وتجاربهم المتعلقة بحقوق الطفل.

4.4.5: تنظيم مسابقات وفعاليات تفاعلية: يمكن تنظيم مسابقات وفعاليات تفاعلية حول حقوق الطفل لجذب انتباه الجمهور وتحفيز مشاركته .

5.5: استخدام المؤثرين على وسائل التواصل الاجتماعي لنشر الوعي حول حقوق الطفل: في عصرنا الرقمي، أصبح وسائل التواصل الاجتماعي أداة قوية للتواصل والتأثير، مع وجود مليارات المستخدمين النشطين، تقدم هذه المنصات فرصة هائلة لنشر الوعي حول القضايا المهمة، بما في ذلك حقوق الطفل .

كما يمكن للمؤثرين على وسائل التواصل الاجتماعي، الذين يتمتعون بمتابعة كبيرة وتفاعل عال، لعب دورا هاما في رفع مستوى الوعي حول حقوق الطفل ودعم الجهود المبذولة لحماية الأطفال وهناك العديد من الفوائد عند استخدام المؤثرين على وسائل التواصل الاجتماعي لنشر الوعي حول حقوق الطفل ومنها:

1.5.5: الوصول إلى جمهور واسع: يتمتع المؤثرون بمتابعة كبيرة من مختلف الفئات العمرية والاهتمامات، مما يمكنهم من الاتصال والتواصل إلى جمهور واسع قد لا تصل إليه الرسائل التقليدية

2.5.5: المصدقية والتأثير: يتمتع المؤثرون عبر وسائل الاتصال الحديثة بثقة متابعيهم والقدرة الكبيرة على التأثير فيهم ومنه يمكن توجيه سلوكياتهم وتغيير معتقداتهم .

3.5.5: التفاعل والمشاركة: تشجع منصات التواصل الاجتماعي على التفاعل والمشاركة مما يجعل من السهل على الجمهور الانخراط في قضايا حقوق الطفل ومناقشتها والعمل على ترقيتها.

3.5.5: تنوع المحتوى: يمكن للمؤثرين عبر الوسائط التكنولوجية الحديثة مشاركة معلومات من خلال الصفحات ومقاطع الفيديوها المباشرة بالإضافة إلى المقالات والقصص حول حقوق الطفل لجذب انتباه الجمهور.

ويمكن للمؤثرين عبر وسائل التواصل الاجتماعي نشر الوعي حول حقوق الطفل مشاركة معلومات حول حقوق الطفل بما في ذلك الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل وشرح أهمية هذه الحقوق وكيفية حمايتها، كما يمكن للمؤثرين تسليط الضوء على قضايا حقوق الطفل مثل عمالة الأطفال، الزواج المبكر، التعليم، العنف بالإضافة إلى دعم الحملات التي تهدف إلى تعزيز حقوق الطفل وحمايته، كما يمكن للمؤثرين تشجيع متابعيهم على اتخاذ إجراءات لدعم حقوق الطفل مثل التبرع للجمعيات الخيرية، العمل التطوعي، التواصل مع ممثلهم المنتخبين .

4.5.5: أمثلة على استخدام المؤثرين على وسائل التواصل الاجتماعي لنشر الوعي حول حقوق الطفل

- هناك العديد من المؤثرين الذين يناضلون من أجل حقوق الطفل ونذكر ثلاث أمثلة:
- الطفلة MALALA YOUSAFZAI: هي ناشطة باكستانية تناضل من أجل حقوق الفتيات في التعليم استخدمت منصة تويتر لنشر رسالتها ووصلت إلى ملايين الأشخاص حول العالم واستطاعت أن تؤثر فيهم
- الممثل LIAM NEESON: سفير للنوايا الحسنة لمنظمة اليونيسيف ويستخدم منصاته على وسائل التواصل الاجتماعي للتوعية بقضايا حقوق الطفل مثل الفقر والجوع .
- المغنية ALICIA KEYS: هي المؤسسة الرئيسية لمنظمة WATCH THE THRONE وتستخدم منصتها الرقمية للتوعية بقضايا حقوق الطفل مثل الاتجار بالبشر والعنف ضد الأطفال

6: التحديات التي تواجه نشر الوعي حول حقوق الطفل من خلال الإعلام الجديد: للإعلام الجديد دورا هاما وبارزا يواجه نشر الوعي حول حقوق الطفل من خلال منصات التواصل الاجتماعي ومواقع الويب والتطبيقات الذكية، ومع ذلك يواجه الاعلام الجديد العديد من التحديات في هذا المجال ونذكر منها:

1.6: قلة المحتوى المخصص: يفتقر الإعلام الجديد إلى محتوى كاف ومخصص لنشر الوعي حول حقوق الطفولة خاصة باللغة العربية والأمازيغية، بالإضافة إلى كون هذا المحتوى غير منضم أو موثوق به مما قد يؤدي إلى نشر معلومات خاطئة أو مضللة .

2.6: صعوبة الوصول إلى الأطفال: هناك عدد كبير من الأطفال لا يمكنهم الوصول إلى منصات الإعلام الجديد خاصة في المناطق النائية أو الريفية بسبب انعدام شبكة الانترنت، زيادة على ذلك انعدام المعرفة والمهارات اللازمة لفهم واستخدام هذه المنصات بشكل فعال.

3.6: استغلال الأطفال في الإعلام الجديد: يمكن استغلال الأطفال في بعض منصات الإعلام الجديد مثل مواقع التواصل الاجتماعي لنشر محتوى مسيء أو غير لائق مما يعرض الأطفال للاستغلال والتنمر والمضايقات عبر هذه المنصات.

4.6: نقص التمويل: تفتقر العديد من المنظمات الأهلية والجمعيات الخيرية التي تعمل على نشر الوعي حول حقوق الطفل من خلال الإعلام الجديد إلى التمويل المالي الكافي لتنفيذ برامجها وخطتها زيادة على الرقابة على الانترنت، الفجوة الرقمية، الأمية الرقمية.

7: الحلول المقترحة للتغلب على تحديات نشر الوعي حول حقوق الطفل من خلال الإعلام الجديد:

1.7: إنشاء المزيد من المحتوى المخصص: يجب على المنظمات الحكومية وغير الحكومية العمل على إنشاء المزيد من المحتوى المخصص لنشر الوعي حول حقوق الطفولة باللغة العربية والأمازيغية، كما أنه يجب أن يكون هذا المحتوى منظما وموثوقا به ومناسبا للفئات العمرية المختلفة

2.7: حماية الأطفال من الاستغلال: يجب على الحكومات والمجتمع المدني العمل معا لوضع قوانين صارمة لحماية الأطفال من الاستغلال عبر الإعلام الجديد، والعمل من خلال برامج توعوية للأطفال بمخاطر الاستغلال عبر الانترنت وكيفية حماية أنفسهم .

3.7: تعزيز التنسيق بين الجهات الفاعلة: يجب على جميع الجهات الفاعلة التي تعمل على نشر الوعي حول حقوق الطفولة في الإعلام الجديد العمل معا لتنسيق جهودها، كما يمكن إنشاء منصة رقمية مشتركة لتبادل المعلومات والموارد.

4.7: توفير المزيد من التمويل: يجب على الحكومات والمانحين الدوليين توفير المزيد من التمويل للمنظمات التي تعمل على نشر الوعي حول حقوق الطفولة في الإعلام الجديد، كما تلعب الصحافة المستقلة دورا هاما في فضح انتهاكات حقوق الطفولة ومحاسبة الجهات المسؤولة عن ذلك،

وعليه يجب منح الأطفال فرصة للمشاركة في إنشاء المحتوى ونشر الوعي حول حقوقهم كما يمكن استخدام تقنيات جديدة مثل الواقع الافتراضي والواقع المعزز لخلق تجارب تعليمية تفاعلية حول حقوق الطفل

خاتمة: لقد أحدث التطور الهائل في وسائل الإعلام لاسيما المرئي وظهور الانترنت ثورة إعلامية واسعة التأثير والأبعاد، فقد تغيرت الكثير من المفاهيم الاجتماعية التي كانت سائدة حول الأطفال، وبرزت اتجاهات فكرية تنادي بضرورة حماية حقوق الطفل والعمل على توفير الراحة والرفاهية له، كما أدى انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها من طرف الأطفال إلى تصاعد الأصوات تتجه الى حتمية تثقيف الطفل وتسليحه بالوعي المعلوماتي ومهارات الاتصال الرقمي، وتربيته تربية إعلامية من أجل إعداد له للمستقبل ؛ فالأمية اليوم ليست عدم معرفة القراءة والكتابة، بل أصبحت تتمثل في العجز عن استخدام الحاسوب والتواصل عبر الانترنت . ومن الناحية الإعلامية أصبحت الانترنت أكثر وسائل الاتصال جذبا للأطفال، فالطفل لا ينخرط في علاقة مع الحاسوب إلا ويتعلق به، لأنه يدفعه إلى إظهار مهارات وقدرات حركية وفكرية ويتيح له الاختيار والتجريب والاكتشاف مما يجعله يفتن بهذه الوسيلة الجديدة أكثر من غيرها

إن مسؤولية نشر الوعي حول حقوق الطفولة تقع على عاتق الجميع من حكومات ومؤسسات وأفراد وباستخدام الإعلام الجديد بشكل فعال يمكننا ضمان حصول جميع الأطفال على حقوقهم الأساسية والعيش في بيئة صحية وأمنة وعليه فللإعلام الجديد دور وأهمية بالغة في نشر الوعي حول حقوق الطفولة .

التوصيات: وبناءا على كل ما تقدم من خلال البحث في موضوع: دور الاعلام الجديد في

نشر الوعي حول حقوق الاطفال فإننا ندرج التوصيات التالية:

- إنشاء محتوى متعدد الوسائط: من خلال إنتاج محتوى متعدد الوسائط مثل مقاطع الفيديو والرسوم المتحركة، والمواد المطبوعة لجعل المعلومات حول حقوق الطفولة أكثر جاذبية للأطفال وترجمة هذا المحتوى إلى اللغة الأمازيغية واللهجات الدارجة لضمان وصوله إلى أكبر عدد ممكن من الأطفال .
- إشراك الأطفال في إنشاء المحتوى: من خلال إتاحة الفرصة للأطفال للمشاركة في إنشاء محتوى حول حقوقهم من خلال الكتابة، الرسم، والتصوير وغيرها بالإضافة إلى نشر محتوى الأطفال على منصات الإعلام الجديد لتعزيز أصواتهم ووجهات نظرهم.
- التعاون مع خبراء حقوق الطفولة: ويتم ذلك من خلال التعاون مع خبراء حقوق الطفولة لضمان دقة المعلومات المقدمة في المحتوى ومراجعته من قبل هؤلاء الخبراء لضمان مساهمته للأطفال
- استخدام منصات التواصل الاجتماعي الشائعة بين الأطفال: نشر المحتوى على منصات التواصل الاجتماعي التي يولجها الأطفال بشكل دائم ومستمر مثل TIKTOK وINSTAGRAM واستخدام مميزات هذه المنصات مثل القصص المباشرة لضمان التفاعل مع الأطفال بشكل مباشر .
- استهداف المناطق النائية والفقيرة: العمل مع المنظمات المحلية لضمان وصول المحتوى إلى الأطفال في المناطق النائية والفقيرة واستخدام وسائل اتصال أخرى مثل الإذاعة والتلفزيون للوصول إلى الأطفال الذين لا يملكون الانترنت.
- وضع سياسات لحماية الأطفال على الانترنت: وجوب وضع سياسات فعالة وواضحة لحماية الأطفال من الاستغلال في منصات الإعلام الجديد والتعاون وفق اتفاقيات مع شركات التكنولوجيا لضمان تطبيق هذه السياسات بشكل فعال .

قائمة المصادر والمراجع:

1. القرآن الكريم
2. اميرة اوشريف، دور وسائل الإعلام في حماية الحق الاتصالي للطفل في الدول النامية، مجلة العلوم الانسانية، عدد 74 جوان 7104، المجلد 7
3. حسنين شفيق، الإعلام التفاعلي، القاهرة، دار فكري للنشر والتوزيع، 2010
4. حسنين شفيق، الإعلام الجديد...الإعلام البديل تكنولوجيا جديدة في عصر ما بعد

- التفاعلية، القاهرة، دار فكر وفن للطباعة والنشر والتوزيع، 2011
5. رضا عبد الواحد أمين، الإعلام الجديد، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2015
 6. عباس مصطفى صادق، الإعلام الجديد: دراسة في تحولاته التكنولوجية وخصائصه العامة، المجلة الأكاديمية العربية المفتوحة الدنمارك، العدد 2، 2007،
 7. عباس مصطفى صادق، الإعلام الجديد، المفاهيم والوسائل والتطبيقات، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2008
 8. علي خليل شقرة، الإعلام الجديد، شبكات التواصل الاجتماعي، عمان، دار أسامة 2013
 9. علي عبد الفتاح كنعان، الإعلام الإلكتروني، عمان، دار الأيام للنشر والتوزيع، 2015
 10. غدير أحمد علي العمري، معالجة الصحف الفلسطينية للانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الطفل الفلسطيني»، دراسة تحليلية مقارنة، رسالة ماجستير، كلية الصحافة، جامعة غزة، 2015 .
 11. محمد عبد الحميد، الاتصال والإعلام على شبكة الانترنت، القاهرة، عالم الكتب، 2007
 12. مي العبد الله، المعجم في المفاهيم الحديثة للإعلام والاتصال: المشروع العربي لتوحيد المصطلحات، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، بيروت، 2014 .
 13. نجيب جمال، قانون حماية الطفل في الجزائر تحليل وتأصيل،، دار هومة، الجزائر، ط2، 2016 .
 14. McQuail, D. (2010). Mass Communication Theory (éd. 6th). Los Angeles: Sage

المواطنة ودورها في ترسيخ القيم الأخلاقية والسياسية لدى الطفل

الأستاذ وليد يوسف

جامعة أحمد بن محمد وهران 2

youssfiwalid406@gmail.com

ملخص:

يعد مفهوم المواطنة من أبرز المواضيع التي شغلت أراء الكثير من الفلاسفة والمفكرين وحتى القديسين على مر التاريخ الإنساني بصفة عامة والفكر الفلسفي السياسي بصفة خاصة، فالمواطنة كموضوع وكمفهوم لا يمكن حصرها في الجانب التعريفي فقط، بل في الأسس والقيم التي يقوم عليها، والتي حاول كل فيلسوف التأكيد عليها من منظوره الخاص، فالمرحلة اليونانية حصرت مفهوم المواطنة في المشاركة السياسية وهذه الصفة كانت مقتصرة على المواطن اليوناني فقط دون غيره من الأفراد، لكن هذا المفهوم عرف نوع من التوسع والإستقلالية مع ظهور الإمبراطورية الرومانية والدين المسيحي والإسلامي، حيث عرفت بالمواطنة العالمية والذي عرف مشاركة فئة كبيرة من المجتمع خاصة الأطفال والمواطنين والعبيد، إلا أن هذا المفهوم لم يعرف الإستقرار خاصة مع تفكك الإمبراطورية وظهر ما يعرف بالدولة، حيث تأسس مفهوم المواطنة علي فكرة الحرية والعدالة والحقوق والواجبات وغيرها، إلا أن حقيقة المواطنة لم تكتمل مع العصر الحديث حيث عرف نوع من التعصب والعنصرية خاصة الأحداث التي عرفها العالم مثل العولمة، الهجرة والتنوع اللغوي والثقافي، والحروب الأهلية والتغيرات المناخية وغيرها كل هذه المعطيات ساهمت في ضرورة بلورة مفهوم جديد يتماشى مع هذه التغيرات عرف بإسم مواطنة متعددة الثقافات.

Résumé :

Le concept de citoyenneté est l'un des sujets les plus importants qui ont occupé les points de vue de nombreux philosophes, pensée politique philosophe a tenté de la confirmer de son propre point de vue, La période grecque limitait le concept de citoyen grec uniquement, sans aucun autre individu, mais ce concept a connu une sorte d'expansion et d'indépendance avec l'émergence de l'empire

romain et de la religion chrétienne et islamique, ou il était connu sous le nom de citoyenneté mondiale, qui définissait la participation d'un grand groupe de la société, surtout des esclaves, mais ce concept n'a pas avec la désintégration de l'empire et l'émergence de ce qu'on appelle l'état là où le concept de citoyenneté était fondé sur l'idée de liberté, de justice, de droits, de devoirs et autres, mais la réalité de la citoyenneté n'était pas complète avec l'ère moderne, ou une sorte d'intolérance et de racisme était connue, en particulier les événements que le monde connu comme la mondialisation, les migrations, la diversité linguistique et culturelle, les guerres civiles, les changements climatiques et autres. Toutes ces données ont contribué à la nécessité de former un nouveau concept en relation avec ces changements connu sous le nom de citoyenneté multiculturelle

1 تعريف المواطنة:

1.1.1 التعريف اللغوي:

جاء مصطلح المواطنة في اللغة العربية على صيغة مفاعلة وأصلها كلمة مشتقة من وطن، وهو حسب لسان العرب لابن منظور «... الوطن هو المنزل الذي نقيم به، وهو موطن الإنسان ومحلّه، والجمع منه أوطان، وأوطان الغنم والبقر مرابطها وأماكنها التي تأوي إليها، ومواطن مكة مواقفها، وهو بذلك وطن بالمكان وأوطان أقام الأخيرة أعلى وأوطنه معناه اتخذها وطناً يقال أوطن فلان أرض كذا وكذا أي اتخذها محلاً ومسكناً يقيم فيها، والموطن مفعول منه ويسمى به المشهد من مشاهد الحرب وجمعه مواطن، وأوطنت الأرض ووطنيتهّا توطينا واستوطنتها أي اتخذتها وطناً، أما المواطن فكل مقام قام به الإنسان لأمر فهو موطن كله كقولك إذا أتيت فوقفت في ذلك المواطن فأدع الله لي وإخواني، ووطنه على الأمر أضمر فعله معه، فإذا أراد معي وافقه قال وطأه نقول واطنت فلان على هذا الأمر إذا جعلتهما في أنفسكما أن تفعلان، وتوطنين النفس على شيء كالتمهيد...»⁽¹⁾.

وعليه إذا رجعنا إلى المعاجم العربية التقليدية كلها فإنه لا يوجد أي ذكر لكلمة مواطنة لكن توجد كلمة «وطن، توطن، واطن، الوطن، موطن...الخ، فالمواطنة كلمة لها أصل عربي مرتبط بموطن الإنسان ومستقره وانتمائه الجغرافي لكنها كتركيب ومصطلح تم استخدامها

(1) أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكر ابن منظور: لسان العرب، دار صادر بيروت ط 1 1990، ص (451).

لتعبير عن الوضعية السياسية والاجتماعية والمدنية والحقوقية للفرد في الدولة»⁽¹⁾.

فالمواطنة من واطن القوم عاش معهم في وطن واحد، ومنه المواطن وهو الذي يتمتع بالحقالتي يتمتع بها أبناء دولته أو مدينته، قال الآن: «... الطاعة والمقاومة ضروريتان لكل مواطن الأولى ضرورية لحفظ نظام المجتمع، والثانية ضرورية لصيانة الحرية وبقائها...»⁽²⁾.

وعليه فمفهوم المواطنة مفهوم غائب في اللغة العربية، بل هناك مصطلحات ومفاهيم متقاربة، لذلك من الصعب ضبطه ضبطاً دقيقاً يوحى إلى معنى محدد.

أما في اللغة الفرنسية فنجد مصطلح المواطنة la citoyenneté فيمكن تعريفها من خلال اشتقاقها اللغوي، فهي «تصدر عن كلمة سيفيتاس اللاتينية المعادلة تقريبا لكلمة بولس (poloc) اليونانية، ومعناها المدينة باعتبارها وحدة سياسية مستقلة لا كجماعة من السكان فحسب، فالمواطن ليس فقط ساكن المدينة، وإنما هو الذي يجمع الشروط الضرورية للإسهام في إدارة الشؤون العامة ضمن المدينة»⁽³⁾. وعليه فالمواطنة تعني في اللسان الفرنسي مشاركة المواطن في تسير شؤون المدينة، فهي مرتبطة بالفرد ووضعيته في المدينة.

لذلك كان مفهوم المواطنة مفهوم واضح في اللسان الفرنسي عنه في اللغة العربية وذلك بتحديد مجاله السياسي. أما في اللغة الإنجليزية فنجد مصطلح المواطنة Cityen ship فيشير إلى «المساهمة في حكم دولة ما على نحو مباشر، أو غير مباشر، كما يستخدم أحيانا للدلالة على العملية أو الحالة التي يعد الفرد بمقتضاها مواطناً لمجرد ذاته يعيش في رحاب دولة معينة، أو ينتمي إليها، ويخلص لها ومن ثم يحظى بالحماية»⁽⁴⁾. إذن فالمواطنة في اللسان الإنجليزي تعني المشاركة في النظام السياسي وهي التي تمنح للفرد صفة المواطن والتي بها يتمتع بحقوق داخل الدولة التي ينتمي إليها، إذن فالمواطنة في مفهومها اللغوي تعني الانتماء السياسي والمشاركة الفعالة في تسير شؤون الدولة.

إن مفهوم المواطنة في معناه اللغوي يختلف من اللغة العربية إلى الفرنسية إلى الإنجليزية لذلك من الصعب تحديد مدلول لغوي نهائي له.

(1) محمد عثمان الخشت: فلسفة المواطنة، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ط1 2014، ص (12).

(2) جميل صليبا: المعجم الفلسفي ج2، دار الكتاب اللبناني بيروت لبنان 1982، ص (439).

(3) Dominique shnapper, qu' est que la citoyenneté ? Edition gallinnard 2000 p (18).

(4) محمد عثمان الخشت: فلسفة المواطنة، مرجع سابق ص (13).

1. 2 التعريف الاصطلاحي للمواطنة:

يمكن القول أن مصطلح المواطنة يشير بصورة مجملّة إلى انتماء الفرد الواعي للكيان السياسي، والتي تتحقق معه معادلة الحقوق والواجبات لذلك يقال: «... المواطنة هي وصف سياسي لأفراد المجتمع المنضوين تحت دولة/وطن تتبنى الاختيار الديمقراطي، فهي وضعية تسمو على الجنسية، وتجعل العلاقة مع الدولة تشاركه في الوطن وعلاقة تشاركية غير تبعية، كما كان الشأن في الأنظمة الاستبدادية والإقتطاعية التي يعتبر فيها الأفراد رعايا لا مواطنين، أي أن المواطنة تفهم على أنها مرتبة من الحرية ضمن مسؤوليات...»⁽¹⁾.

إن جوهر مفهوم المواطنة هو وضعية الفرد في الدولة من خلال مدى حصوله على حقوقه من جهة، ووظيفته التي تحدد مدى أداء واجباته من جهة أخرى، بحيث تتوزع الحقوق منها «الحقوق السياسية كالانتماء السياسي، وحق التظاهر والاحتجاج السلمي...الخ، ثم الحقوق الاجتماعية كالصحة والعمل...الخ، والحقوق الثقافية كالترية والتعليم والمشاركة في الحياة الثقافية والتعبير عن الرأي...الخ، فيما تتمثل الواجبات أي واجبي الخضوع أو الالتزام بقوانين الدولة، وواجب الدفاع عن الوطن»⁽²⁾.

إذن فمفهوم المواطنة في معناه الدقيق يشير إلى فكرة المشاركة السياسية وحق المساهمة في تشكيل الإرادة العامة، وهي تشكل الخاصية القانونية للفرد الذي يتمتع بحقوق يقوم في مقابلتها بأداء مجموعة من الواجبات وهذه من بينها حق التصويت، حق الترشح للوظائف الانتخابية، حق الخدمة في الجهاز الإداري للدولة، حق التملك، حرية الرأي والاعتقاد تشارك في آن استخدامها يمثل عنصرا لا ينفصل عن عمل النظام السياسي بأكمله.

كما تعرف المواطنة في دلالاتها العامة هي «عبارة عن مجموعة من الحقوق المادية والمعنوية الفردية والجماعية تتكفل الدولة بصيانتها وحمايتها، وتمكين المواطنين منها في مقابل مجموعة من الواجبات يبدي بعضها المواطنون في شكل خدمات تحت إشراف ومراقبة الأجهزة الإدارية للدولة»⁽³⁾.

إذن فالمواطنة هي انتماء المواطن إلى الدولة التي ولد بها وخضوعه للقوانين الصادرة عنها، وتمتعته بشكل متساوي مع بقية المواطنين بمجموعة من الحقوق والتزامه بأداء مجموعة من

(1) فارح مسرحي: المواطنة والألسنة: منشورات الوطن، العلمة، سطيف، د ط 2017، ص (24).

(2) المرجع نفسه: ص (25).

(3) سيدي محمد ولد ديب: الدولة وإشكالية المواطنة، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط 1 2010، ص (49).

الواجبات اتجاهها، فالمواطنة هي علاقة بين الفرد والدولة كما يحددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق في تلك الدولة، فالمواطنة تدل ضمنيا على مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسؤوليات، وهي على وجه العموم تصبغ على المواطن حقوق سياسية مثل حق الانتخاب وتولي المناصب العامة، فالمواطنة هي أساس الشرعية السياسية، لذلك كان المواطن لا يعد فقط فردا في دولة القانون فقط بل إنه يتمتع بجزء من السيادة السياسية.

فالمواطنة هي مجموع المواطنين الذين يمتلكون السيادة وهو ما يفسر العبارات والتراكيب المتداولة في معظم الدساتير مثل: «المواطن ملك»، «المواطن السيد»، حيث أن «المواطنة تعد أساس الرابطة الاجتماعي، ففي المجتمع الديمقراطي الحديث لم يعد الرابطة بين الأفراد دينيا أو سلاليا وإنما سياسيا فيعيش أفراد معا لا يعني بالضرورة اعتناقهم ذات الدين أو اشتراكهم في التبعية لذلك الملك الحاكم أو خضوعهم لذات السلطة وإنما كونهم مواطنين تابعين لذات النظام السياسي»⁽¹⁾.

2. المواطنة والأسرة:

يقول أحد الباحثين: «... يحتاج مبدأ المواطنة بالإضافة للآليات القانونية إلى آليات ثقافية تربوية تعمل بالموازاة مع غيرها على ترسيخها في الفكر والوجدان والسلوك وتحويلها من مجرد مبدأ أو تصور إلى ثقافة مجتمعية بمكوناتها المختلفة، وهنا تتجلى بالذات الدور الكبير للمؤسسات، المجتمع التربوي والتعليم والتكوين وغيرها من مؤسسات وهيئات وعمليات المجتمع المدني في مضمار التربية على المواطنة وحقوق الإنسان...»⁽²⁾.

ولعل من بين أهم المؤسسات الاجتماعية التي تتجلى فيها المواطنة بصورة واضحة نجد الأسرة، والتي تعد عماد المجتمع، فهي البوتقة التي تحيط بالطفل منذ ميلاده لتزوده بالقيم والمبادئ التي تساعد على التكيف مع المجتمع، فهي الوسط الذي اصطلح عليه المجتمع غرائز الإنسان ودوافعه الطبيعية والاجتماعية، وهي أكبر من كونها مجرد وسيلة لتحديد النسل وتربية الأبناء وإعدادهم للقيام بدورهم في الحياة الاجتماعية، فهي «كجماعة وظيفية تزود أعضائها بكثير من الاشباع الأساسية، فالأسرة تحتل مكانة رفيعة في المجتمع لكونها النظام الأمثل القادر على أن يلعب دورا مهما في تحقيق وتفعيل مفهوم المواطنة لدى أفرادها

(1) سيدي محمد ولد ديب: الدولة وإشكالية المواطنة، المرجع السابق، ص (49).

(2) فارح مسرحي: المواطنة والألسنة، مرجع سابق، ص ص (36، 37).

من خلال الوظائف المنطوية إليه لاسيما إذا تم تأديتها بشكل صحيح وسوي»⁽¹⁾.

وعليه فالتربية على المواطنة تبدأ بالأسرة الصغيرة من خلال التنشئة الأولى التي يدرك فيها الطفل بصورة أولية معادلة الحقوق والواجبات، وتختلف الآليات التي تحدد العلاقات، وهنا يكتشف قيم التعاون، التشارك، الحوار والتضامن، الاحترام، الإيثار... الخ، كما يمكن أن يكشف قيم أخرى كالسلط والاستبداد والظلم والانفراد بالرأي... الخ.

فللأسرة مسؤولية كبيرة في تحديد نوع القيم التي ترسخ في أذهان الأطفال، وهذه القيم هي التي توجه سلوكياتهم في المستقبل، فمن تعود على المشاركة في الحوار داخل أسرته إذا أتاحت له الفرصة والظروف المناسبة لذلك وقل نفس الأمر بالنسبة لمختلف الحقوق والواجبات⁽²⁾.

إن الأسرة باعتبارها مؤسسة اجتماعية تعمل وبشكل بارز على تشكيل وترسيخ قيم المواطنة في الظروف العادية ويزداد دورها من خلال الظروف الراهنة التي تطغى فيها التحولات المتسارعة والمستمرة على الصعيد الدولي أو المحلي، حيث تعمل الأسرة على ترسيخ قيم الانتماء الوطني باعتباره شحنة وجدانية كامنة بداخل الفرد في المواقف ذات العلاقة بالوطن على مستويات ومجالات مختلفة يمكن الاستدلال عليها من خلال مجموعة من الظواهر السلوكية الصادرة عن الفرد بحيث تكون الظواهر معبرة عن موقف الفرد ورؤيته اتجاه ما تعرض له من مواقف سواء عبر عنها بشكل إيجابي أو سلبي⁽³⁾.

إذن فالأسرة تعد المؤسسة الأولى في المجتمع التي يوجد فيها الطفل، وهي التي يناط بها مسؤولية تربيته وتنشئة الطفل على محاور مختلفة منها حقوق الإنسان والديمقراطية وحرية الضمير، والتنمية والأمن والتأزر وتهدف التربية على المواطنة قبل كل شيء إلى تحقيق استقلالية المتعلم وإشعاره بمسؤوليته الشخصية والاجتماعية، إن التربية على المواطنة هي «التربية على العيش معا والشعور بالانتماء ليس إلى الوطن أو الجهة أو الأمة فقط، بل أيضا إلى المعمورة ككل»⁽⁴⁾.

(1) حليلو نبيل: مقال بعنوان: دور الأسرة في ترسيخ قيم لمواطنة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة ورقلة، العدد 11، جوان 2013، ص (230).

(2) فارح مسرحي: المواطنة والألسنة، مرجع سابق، ص ص (37، 38).

(3) محمد منير حجاب: المعجم الإعلامي، دار الفجر للنشر والتوزيع القاهرة، ط 1 2004، ص (93).

(4) الطاهر بن قيزة: مجتمع المعرفة والمواطنة: منشورات المركز الدولي لعلوم الإنسان، ط 1 2017، ص (295).

وتتجلى دور الأسرة في ترسيخ قيم المواطنة من خلال:

1.2. الولاء للوطن:

يعد الولاء للوطن من أهم مقومات إرساء مبدأ المواطنة، ونقصد به الرابطة التي تجمع الطفل بوطنه، حيث تسمو من خلالها العلاقات القبلية والعشائرية والحزبية، ولا خضوع فيها إلا لسيادة القانون، وأن هذه الرابطة لا تنحصر في مجرد الشعور بالانتماء، وما يطبع ذلك من عواطف، وإنما تتجلى إلى جانب الارتباط الوجداني في إدراك واعتقاد المواطن بأن هناك التزامات وواجبات نحو الوطن لا تتحقق المواطنة دون التقيد الطوعي بها، ولا تتبلور في الواقع صفة المواطن كفرد له حقوق وعليه واجبات بمجرد توفر ترسانة من القوانين والمؤسسات التي تتيح للمواطن التمتع بحقوقه والدفاع عنها في مواجهة أي انتهاك واستردادها إذا سلبت منه، وإنما كذلك يتشبع هذا المواطن بقيم المواطنة وثقافة القانون⁽¹⁾.

والولاء هو جوهر الالتزام يدعم الهوية الذاتية ويقوي الجماعة ويركز على المسيرة ويدعوا إلى تأييد الطفل لجماعته، ويشير إلى مدى الانتماء إليها ومع أنه الأساس القوي الذي يدعم الهوية، إلا أنه في الوقت ذاته يعتبر الجماعة مسؤولة عن الاهتمام بكل حاجات أعضائها من الالتزامات المتبادلة للولاء بهدف الحماية الكلية⁽²⁾.

والولاء هو جوهر الالتزام يدعم الهوية الذاتية ويقوي الجماعة ويركز على المسيرة ويدعوا إلى تأييد الفرد لجماعته، ويشير إلى مدى الانتماء إليها ومع أنه الأساس القوي الذي يدعم الهوية، إلا أنه في الوقت ذاته يعتبر الجماعة مسؤولة عن الاهتمام بكل حاجات أعضائها من الالتزامات المتبادلة للولاء بهدف الحماية الكلية⁽³⁾.

ويعني الولاء للوطن شعور كل مواطن بأنه معني بخدمة الوطن، والعمل على التنمية والدفع من شأنه، وحماية مقوماته الدينية واللغوية والثقافية والحضارية، والشعور بالمسؤولية عن المشاركة في تحقيق النفع العام، والالتزام باحترام حقوق وحريات الآخرين، واحترام القوانين التي تنظم علاقات المواطنين فيما بينهم، وعلاقاتهم بمؤسسات الدولة والمجتمع والمساهمة في حماية البيئة فيها، والمشاركة في النفقات الجماعية، والانخراط في

(1) علاء الدين عبد الرزاق حبكوي: المواطنة بين السياسة الشرعية والتحديات المعاصرة، جامعة التنمية البشرية، كوردستان العراق، د ط، دس، ص (38).

(2) شروق بنت عبد العزيز الخليف، محمد بن خليفة إسماعيل: المواطنة وتعزيز العمل التطوعي، مركز الأبحاث الواعدة في البحوث الاجتماعية ودراسات المرأة، الرياض السعودية، ط 2013، ص (93).

(3) المرجع نفسه، الصفحة نفسها

الدفاع عن القضايا الوطنية، والتضامن مع باقي المواطنين والهيئات والمؤسسات الوطنية في مواجهة الطوارئ والأخطار التي قد تهدد الوطن في أي وقت، والاستعداد للتضحية من أجل حماية واستقلال الوطن⁽¹⁾.

إن الولاء للوطن لا ينحصر للمواطنين المقيمين داخل حدود التراب الوطني إنما يبقى في وجدان وضمير وسلوك المواطنين الذين يضطربهم الظروف للإقامة في الخارج لأن مغادرة المواطن لأي سبب من الأسباب إلى مغادرة الوطن لا يعني التخلي من الالتزامات والمسؤوليات التي تفرضها المواطنة حيث تبقى لصيقة بالمواطن اتجاه وطنه الأصلي حتى ولو اكتسب الجنسية في دولة أخرى.

2.2. الانتماء:

يمثل الانتماء شعور داخلي يجعل المواطن يعمل بحماس وإخلاص وارتقاء بوطنه والدفاع عنه، ومن مقتضياته أن يفتخر الفرد بوطنه، فالانتماء هو إحساس إيجابي تجاه الوطن ويرتبط الانتماء بالانتماء إلى الجماعة والوطن ومؤسسات المجتمع المدني، وإذا كان الانتماء مفهوم يشير لكيان ما يكون الفرد متوحدا معه مندمجا فيه باعتباره عضوا مقبولا، وله شرف الانتماء إليه ويشعر بالأمان فيه، وقد اعتبره إريك فروم Irek Forme حاجة ضرورية على الإنسان إشباعها ليقهر عزله وغربته ووحدته، متفقا في هذا مع ليون فستنجر Léon Festinger الذي اعتبره اتجاها وراء تماسك أفراد المجتمع من خلال عملية المقارنة الاجتماعية، وهناك من اعتبره ميلا يحركه دافع قوي لدى الإنسان لإشباع حاجاته الأساسية في الحياة⁽²⁾. وعلى الرغم من اختلاف الآراء حول الانتماء ما بين كونه اتجاها وشعور أو إحساسا أو كونه حاجة نفسية، إلا أنها جميعا تؤكد استحالة حياة الفرد بلا انتماء، ذلك الذي يبدأ مع الإنسان لحظة الميلاد في الأسرة، وذلك بهدف إشباع حاجاته الضرورية، وينمو هذا الانتماء بنمو ونضج هذا الفرد إلى أن يصبح انتماء للمجتمع الكبير⁽³⁾.

وإذا كانت الأسرة هي التي تعمل على تدعيم قيمة الانتماء لدى الطفل في سنواته الأولى، فإن الهدف من ذلك هو تحقيق الشعور بالمكانة والأمن، والقوة والحب والصدقة، وهذا لا

(1) علاء الدين عبد الرزاق حبكو: المواطنة بين السياسة الشرعية والتحديات المعاصرة، مرجع سابق ص 39، (38).

(2) شروق بنت عبد العزيز الخليف، محمد بن خليفة إسماعيل: المواطنة وتعزيز العمل التطوعي، مرجع سابق، ص (91).

(3) حليلو نبيل: دور الأسرة في ترسيخ مفهوم المواطنة: مرجع سابق، ص (233).

يكون إلا من خلال دمج الفرد في الجماعة، فالسلوك الإنساني لا يكتسب معناه إلا في موقف اجتماعي إضافة إلى أن الجماعة تقدم للفرد مواقف عديدة يستطيع من خلالها أن يظهر فيها مهاراته وقدراته، علاوة على أن شعور الفرد بالرضا الذي استمدته من انتماءه للجماعة يتوقف على الفرص التي تتاح له كي يلعب دوره بصفته عضواً من أعضائها⁽¹⁾.

3. دور المواطنة في ترسيخ حقوق الطفل والإنسان:

بما أن طفل اليوم هو مواطن الغد لذلك لابد من تحديد حقوق للطفل والتي هي جزء من حقوق الإنسان حيث نجد محمد المجدوب وهو باحث لبناني حقوق الإنسان على أنها: «... مجموعة الحقوق الطبيعية التي يمتلكها الإنسان، واللصيقة بطبيعته والتي تظل موجودة، وإن لم يتم الاعتراف بها بل الكثير من ذلك حتى ولو انتهكت من قبل سلطة ما...»⁽²⁾.

وعليه فإن الطفل يمتلك بعض الحقوق السياسية في حالته الطبيعية، أي قبل سن القوانين ونشوء المجتمع المتمدن وانتقاله من حالته الطبيعية إلى الحالة المدنية، وتتجلى العلاقة بين المواطنة وحقوق الإنسان بصورة جلية وواضحة في العنوان الكامل لإعلان حقوق الإنسان والمواطن عام 1789، وإذا ما استرجعنا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أقرته الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة في العاشر من كانون الأول عام 1948 نجد أنه يقدم في أكثر من مكان مبادئ المواطنة كجزء من الحقوق المدنية والسياسية التي تؤسس لحقوق المواطنين وواجباتهم، فالمادة السابعة تدور كاملة حول المساواة إذ تقول: «... جميع الناس متساوون أمام القانون ومن حقهم دون تفرقة أن يتمتعوا بحماية القانون المتساوية...» والمادة الحادية والعشرون تؤسس لمبدأ المشاركة حيث ينص بندها الأول على أن «لكل إنسان الحق في المشاركة في سياسة بلده مباشرة أو عبر ممثلين مختارين بحرية»⁽³⁾.

ولقد ارتبط مفهوم المواطنة الحداثي في القرن الثامن عشر ارتباطاً جذرياً مع مفهوم حقوق الإنسان، ومفهوم حقوق الإنسان هو مفهوم متكامل الأركان لم يظهر في أوروبا إلا في فلسفة القرنين السابع والثامن عشر، وهو مفهوم يتأسس على مفهوم القانون الطبيعي، ويقصد بالقانون الطبيعي هو القانون «المستمد منه حقوق الإنسان وسنامها المواطنة أي قانون الطبيعة وهو قانون مستقل عن الدولة ومشتق من العقل وطبيعة الإنسان والفرد

(1) شروق بنت عبد العزيز الخليف، محمد بن خليفة إسماعيل: المواطنة وتعزيز العمل التطوعي، مرجع سابق، ص (91).

(2) أنسام عامر السوداني: فلسفة حقوق الإنسان، الرافدين للطباعة والنشر، بيروت لبنان، ط2 2017، ص 31.

(3) الرابطة السورية للمواطنة: دليل المواطنة، بيت المواطن للنشر والتوزيع، دمشق سوريا، ط1 2016، ص 73.

أسى من الدولة والأفراد بطبيعتهم أحرار متساوين⁽¹⁾.

فالمواطنة مرتبطة بحقوق الإنسان بصفته إنسان لا يمكن استعارتها أو التخلي عنها، فإن كل فرد يحمل في ذاته حقه كإنسان، وهذا الحق واحد لجميع الناس⁽²⁾.

أي أن ممارسة المواطنة بصورة كاملة تتطلب أن يكون «هناك وعي وإلمام بالحقوق المكفولة للمواطن وممارسة المواطنة السياسية أي المشاركة في الشأن العام»⁽³⁾.

إذن حقوق الإنسان هي على المستوى الظاهر تشكل مجموع النصوص والمؤسسات التي تؤسس لثقافة تتضمن مجموعة من القيم والمبادئ الموجهة للسلوك الإنساني لكنها في الوقت ذاته تتضمن صورة معينة على الإنسان والمجتمع والسياسة، فحقوق الإنسان تسعى بالرقى بكرامة الإنسان التي هي طبيعة فيه لا ترتبط بنظام سياسي أو بثقافة أو بجنس بل خاصية إنسانية خالصة، لكن من ناحية أخرى كل الحقوق السياسية والثقافية والاقتصادية والتربوية والاجتماعية والأمنية وغيرها تصب في نهاية المطاف في إطار دعم الكرامة البشرية⁽⁴⁾.

إذن فحقوق الإنسان تركز على مبادئ فلسفية وأخلاقية عامة وشاملة لحماية المواطن وشخصه وضميره من كل استبداد محتمل أو طغيان أو قهر وبخاصة استبداد السلطة وطيشها وهي تحمل ضماناتها في ذاتها إذ ليس علينا أن نبحث في شرعيتها في الماضي أو نبررها بالحاضر بل في الطبيعة، فهي تصدر عن طبيعة الإنسان وتنبثق عن وجوده بالذات، ولهذا كله لا يمكن إبطالها أو التنازل عنها مادام الإنسان عاجز عن تنازل عن إنسانيته بالذات، فالمواطنة هي الصفة العمومية والقانونية التي يكتسبها الإنسان بانخراطه في الحياة السياسية العامة ومساهماته فيها، وهي تقتضي قبل كل شيء وجود تنظيم سياسي أي دولة، وعليه تشير حقوق المواطن إلى حق المساهمة في إدارة المجتمع السياسي بصورة مباشرة أو غير مباشرة، فحقوق المواطن تعد مكتسب يمكن التنازل عنها أو التخلي عنها وهي ترتبط بوجود الإنسان في كيان وزمان سياسي، فكانت وثيقة إعلان حقوق الإنسان والمواطن أول

(1) محمد عثمان الخشت: فلسفة المواطنة، مرجع سابق ص 36.

(2) برنار غروتوين: فلسفة الثورة الفرنسية، ترجمة عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت لبنان، ط 1، 1982، ص 142.

(3) شروق بنت عبد العزيز الخليف، محمد بن خليفة إسماعيل: المواطنة وتعزيز العمل التطوعي، مرجع سابق، ص 58.

(4) رقية أغيفة: التربية على حقوق الإنسان بين المرجعية والتوثيق، مجلة عالم التربية د ط، دس، ص 298.

وثيقة رسمية عممت مفهوم المواطنة بالمعنى الحديث⁽¹⁾.

ولقد تميزت حقوق المواطن بجملة من تدابير ضرورية تمكنه من المشاركة في إدارة الشؤون العامة، وتتيح له حرية الخيارات السياسية، وهذه الحقوق تعتبر هي المحصلة ضمانة لحقوق الإنسان ومرتبة عليها، بل إنها تخصصها وتمكنها في الوقت نفسه حيث يؤكد الإعلان العالمي لسنة 1948 «أن البشر يولدون أحرار ومتساوين في الكرامة والحقوق، وقد وهبوا عقلا وضميرا، وعليهم أن يعمل بعضهم بعضا بروح الإخاء»⁽²⁾، ومعنى هذا أن الحرية السياسية والمساواة هما الحقان الأساسيان للإنسان من وجهة نظر الوثيقة، ولما كانت الطبيعة الإنسانية واحدة لدى البشر أي أنهم يشتركون في إنسانيتهم على نحو متكافئ فإن الحقوق المترتبة عليها هي واحدة أيضا، إنهم يولدون متساوين في تلك الحقوق، ويجب أن يظل البشر كذلك أحرار ومتساوين حتى بوجودهم في الجسم السياسي الذي يجب أن يضمن هاذين الحقين ويحافظ عليهما.

إذن فلا يجوز أن يحرم الإنسان من حريته، أو من حق التمتع بها كما لا يجوز الإخلال بالمساواة سواء بالولادة، أو من خلال التدرج الاجتماعي أو أي نوع من الامتيازات الأخرى إن مفهوم المواطنة لا يمكنه أن ينفصل عن حقوق الإنسان المتمثلة في الحرية والمساواة لأنه لا يمكن الحديث عنها خارج مفهوم المواطنة باعتبار أن الحرية والمساواة هي أساس حقوق الإنسان التي عمد فلاسفة القرن التاسع عشر لتأكيداتها لأنه يجب على الإنسان أن يؤكد حريته بنفسه كمواطن من جهة، وتأكيد مساواته مع الآخرين بواسطة القانون من جهة أخرى، وعليه ففكرة المواطنة تتجه إلى تأكيد حقوق الإنسان، لأن طفل اليوم هو مواطن الغد وهو مركز قانوني يتمتع به كل فرد يوجد ضمن الجماعة وجود مشروعاً قانونياً.

إن العلاقة بين المواطنة وحقوق الإنسان هي علاقة تكاملية ترابطية أي أن المواطنة تتجلى بوضوح عندما يحصل المواطن على كل حقوقه، ولا يمكن الحديث في الأخير عن حقوق الإنسان إلا إذا منح الفرد صفة المواطن. وتجسدت حقوق الطفل في تجسيد الفاتح من جوان من كل سنة على أنه اليوم العالمي للطفولة الدولية، فالإتفاقيات

الدولية بوجوب احترام حق الطفل في حرية الفكر والوجدان والدين وحق الرعاية

(1) نعمون مسعود: مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الفلسفة بعنوان: التأسيس الفلسفي في فكرة حقوق الإنسان عند روسو نوقشت بتاريخ 2008، ص 134.

(2) المادة الأولى من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أقرته هيئة الأمم المتحدة في 28 ديسمبر 1948.

الصحية والجسمية وحتى الحقوق السياسية والمواطنة والإعتراف . حيث يؤكد الإعلان العالمي لسنة 1948 «أن البشر يولدون أحرار ومتساوين في الكرامة والحقوق، وقد وهبوا عقلا وضميرا، وعلمهم أن يعمل بعضهم بعضا بروح الإخاء»⁽¹⁾، ومعنى هذا أن الحرية السياسية والمساواة هما الحقان الأساسيان للإنسان من وجهة نظر الوثيقة، ولما كانت الطبيعة الإنسانية واحدة لدى البشر أي أنهم يشتركون في إنسانيتهم على نحو متكافئ فإن الحقوق المترتبة عليها هي واحدة أيضا، إنهم يولدون متساوين في تلك الحقوق، ويجب أن يظل البشر كذلك أحرار ومتساوين حتى بوجودهم في الجسم السياسي الذي يجب أن يضمن هاذين الحقين ويحافظ عليهما.

إذن فلا يجوز أن يحرم الإنسان من حريته، أو من حق التمتع بها كما لا يجوز الإخلال بالمساواة سواء بالولادة، أو من خلال التدرج الاجتماعي أو أي نوع من الامتيازات الأخرى إن مفهوم المواطنة لا يمكنه أن ينفصل عن حقوق الإنسان المتمثلة في الحرية والمساواة لأنه لا يمكن الحديث عنها خارج مفهوم المواطنة باعتبار أن الحرية والمساواة هي أساس حقوق الإنسان التي عمدها فلاسفة القرن التاسع عشر لتأكيداتها لأنه يجب على الإنسان أن يؤكد حريته بنفسه كمواطن من جهة، وتأكيد مساواته مع الآخرين بواسطة القانون من جهة أخرى، وعليه ففكرة المواطنة تتجه إلى تأكيد حقوق الإنسان، لأن المواطن هو مركز قانوني يتمتع به كل فرد يوجد ضمن الجماعة وجود مشروعا قانونيا.

خاتمة:

مادام أن الطفل هو مواطن الغد فيجب أن يتمتع بجملة من الحقوق السياسية والاجتماعية والأخلاقية والثقافية وهذا ما تسعى إليه المواطنة اليوم وغدا، فالمواطنة هي القانون التي بموجبها يمكن للطفل من خلالها أن يضمن حقوقه من جهة وأن يكون بموجبها المواطن الكامل الذي بدوره يكون هو الفاعل في مجتمعه في المجال السياسي والاجتماعي، فالمواطنة هي الحاضنة التي بموجبها يستمد منها الطفل وجوده وكيانه وحياته ومستقبله فهي التي تخطط اليوم لتصنع مواطن الغد، فالمواطنة تعمل اليوم على سن قانون الحياة للطفل من خلال تحريم الإجهاض والعنف بكل أشكاله، وهي التي صنعت الأمل في خلق طفل يتمتع بكل حقوقه اليوم وعلى جميع الأصعدة

(1) المادة الأولى من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أقرته هيئة الأمم المتحدة في 28 ديسمبر 1948.

أسباب ودوافع اختطاف الأطفال وآليات الوقاية

الأستاذة إسمهان بخوش

جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2

ismahbekhouche@gmail.com

الأستاذة رشيدة غوافرية

جامعة عباس لغرور خنشلة

rachida.ghouafria@univ-khenchela.dz

=====

ملخص:

انتشرت في الآونة الأخيرة ظاهرة اختطاف الأطفال والتي تندرج ضمن نوايا مختلفة كالاختطاف للانتقام أو الابتزاز المادي أو التعدي الجنسي أو بغرض الاتجار وتعد جريمة الاتجار بالبشر من أكبر الجرائم إذ تمس الجانب الإنساني للفرد وخطر أنواعها الاتجار بالأعضاء البشرية حيث تعتبر هذه الظاهرة حديثة من حيث حيثية التطورات العلمية للطب، والضحايا الأكثر تضررا هم النساء والأطفال وجاءت ورقتنا البحثية لتسليط الضوء حول الأسباب والآثار النفسية والاجتماعية لهذه الظاهرة التي أصبحت تعرف رواجاً كبيراً في الآونة الأخيرة وهذا بسبب انتشار الحروب والكوارث الطبيعية والفقر وازدياد عدد المرضى حول العالم وتزايد التعداد السكاني والتغير البشري والبنشخصى والبنشخصى للأفراد والمجتمعات.

الكلمات المفتاحية: الاتجار بالأعضاء البشرية، الآثار النفسية والاجتماعية، العنف العدوان، الجرائم، اختطاف الأطفال

مشكلة الدراسة:

نلاحظ الارتفاع المتزايد في عدد حالات اختطاف الأطفال وما ينجم عنها من اعتداءات أخرى قد تصل إلى حد إزهاق أرواحهم بدم بارد، كما يتراوح الاختطاف ما بين الاعتداء الجنسي، الاعتداء الجسدي، الثأر أو ما يعرف بتصفية الحساب، المتاجرة بالأعضاء، القتل، والاختطاف من أجل التسول هؤلاء الأطفال والتي أصبحت شائعة في الشوارع في كل البلدان العربية أو الأجنبية. والجدير بالذكر أن الجزائر كغيرها من المجتمعات التي شهدت انتشارا مبالغا من جريمة اختطاف الأطفال، إذ أصبحت الأسر الجزائرية تعيش هلعاً يوماً بعد يوم

بسبب ما تسمعه من القنوات التلفزيونية ومواقع التواصل الاجتماعي وما تكتبه الصحف عن الحالات التي تم خطفها وماذا حدث لها (ميرة وآخرون، 2022، 16)

تعتبر جريمة الاختطاف والتعدي على الأطفال انحرافا وجنوح ومن أبعادها التعدي المادي كالتحرش أو الاغتصاب أو الضرب أو الحرق أو التعذيب وقد يصل إلى القتل، أو التعدي المعنوي كالتهريب أو الابتزاز هي من أبشع الجرائم نظرا لخصوصية هذه الفئة والتي تعتبر من الفئة الهشة لعدم امتلاكها القوة الجسدية أو بعد التفكير الذي يجعلها تعرف تبعات الاستدراج أو الاختطاف المباشر ولا تدرك التبعات التي يخلفها الاعتداء سواء على الصعيد النفسي أو الجسدي أو الاجتماعي إلا بعد مدة حيث تظهر انعكاساته السلبية سواء على الطفل أو أسرته، فعلى الصعيد النفسي للطفل يظهر الخوف والكوابيس أو العزلة والانطواء، ويطرأ على الأسرة أيضا الخوف وكثرة الحيلة التي قد تزيد من أزمة الطفل حيث يبقى يعيش في دوامة القلق الداخلي والخارجي وأبعاده المستقبلية على المدى الطويل قد ينعكس سلبا على نتائجه الدراسية وعلى علاقته بالآخرين حيث تنعدم ثقته في الآخر، وأيضا الانطواء ومحدودية العلاقات الاجتماعية كما قد ينتج عن هذا الاعتداء شخصية مضادة للمجتمع تعدي في المستقبل على أطفال آخرين نتيجة الظلم الذي عايشته في الطفولة أو مدمن مخدرات وغيرها من اللاسواء الذي ينتج جراء الاضطهاد والتعدي البشع على فئة أقل ما يقال عنها أنها في فترة البراءة فمها بلغ الطفل من الفطنة فهو لا يملك من القوة ما يستطيع بها الدفاع عن نفسه. ما يجعله فريسة سهلة للاختطاف سواء بغرض الاعتداء عليه أو الاتجار به أو الانتقام أو الابتزاز ومن أسباب الاختطاف أيضا الاعتداء الجنسي كما هو معروف فهم فئة الشواذ الذين يعانون من الانحرافات الجنسية البيدوفيليا (اشتهاء الأطفال).

أو بغرض الانتقام ويكون بين الوالدين المطلقين فيجعلون الطفل وسيلة للضغط أو لتصفية الحسابات أو لقهْر الطرف الآخر وجعله يتألم عمدا، أو نتيجة حرمانه من رؤية ابنه فينتقم الوالد الآخر باختطافه واحتواءه للعيش معه، أو الانتقام من أسرة الطفل الضحية نتيجة مسائل شخصية كدين أو احتيال على الجاني من طرف أسرة الطفل الضحية...أمور لا دخل للطفل بها، أو للابتزاز المادي للعائلات الغنية لإرغامها على دفع فدية، وعندما لا يحقق المعتدي غرضه يقتل الطفل ويزهق روحه التي لا ذنب لها سوى أنها وقعت في أيدي وحوش بشرية لا صلة لها بالإنسانية، وأخطر هذه الجرائم على الصعيد النفسي والجسدي هو الاتجار بالطفل بغرض استغلاله جنسيا أو العمل أو التسول أو بيع أعضائه هذه الأخيرة والتي تعتبر من أبشع الجرائم حيث يتم استغلال الإنسان واستخدامه كأنه خردة تباع كقطع

في السوق السوداء. مهما كان احتياج المريض إلا أن كرامة الإنسان تبقي فوق كل اعتبار ناهيك عن تبعات الاستئصال من الم ودخول في دوامة المعاناة سواء نتيجة العملية أو نتيجة الإهمال. والتدهور الصحي الذي قد يحدث له بعد فترة من العملية أو الخداع كخداعه باستئصال عضو ويتفا جي بأن نصف أعضاء جسمه قد نهبت من سماسرة لا يعترفون إلا بالمال ولو كانت نتيجة الاستئصال هي وفاة الضحية.

أهداف الدراسة:

- التعرف على أسباب جريمة اختطاف الأطفال.
- التعرف على الآثار النفسية والاجتماعية والصحية لجريمة اختطاف الأطفال.

اختطاف الأطفال:

تتطور الجريمة بتطور الأزمان وتتماش حتى مع تطور وسائل ارتكابها، حيث أن جريمة اختطاف الأطفال تشكل إحدى أبرز وأخطر الجرائم التي تعاني منها المجتمعات حاليا، بالنظر إلى حجم انتشارها فهي تهدد أمن واستقرار المجتمعات وتعرض سلامة الطفل وأمنه إلى الخطر، والتي يهدف مرتكبوها إلى تحقيق مصالح خاصة عن طريق ارتكاب جرائم أخرى ضد الأطفال المخطوفين، تكمن في استغلالهم في شبح الجرائم كان من أهم جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية التي ساهم في انتشارها التطورات التكنولوجية الحديثة.(بوجمعة شهرزاد وآخرون، 54، 2022) الاختطاف: والذي يقف وراءه عصابات إجرامية غايتها الاستفادة من هؤلاء الضحايا ويتصدرها عالم تجارة الجنس وتجارة الأعضاء البشرية. كما أصبحت هذه الجريمة تشمل فئة الأطفال من الجنسين وهو ما يؤدي إلى تداعيات مدمرة على القاصرين وإلحاق صدمات نفسية وأضرار جسيمة وخيمة بهم تنتهي غالبا بأمراض نقص المناعة المكتسبة، والإدمان على المخدرات وسوء التغذية والنبد من المجتمع لينتهي بهم المطاف غالبا إلى الانتحار.(دم، دس، 22)

تتنوع جريمة الاختطاف من حيثيات التنظيم إلى جريمة منظمة ناتجة عن عصابات وأخرى غير منظمة، وتعددت واختلفت الأسباب من رغبات شهوانية جنسية وردات فعل انتقامية وجشع وطمع مادي أو حتى رغبة في إيذاء الآخرين والتلذذ بذلك المازوشية.

والجدير بالذكر أن الفرق واضح بين نقل وزراعة الأعضاء البشرية وبين ظاهرة الاتجار بالأعضاء البشرية، إذ أن نقل الأعضاء من باب التبرع ينتج عن ظرف مرضي خطير؛ أما نزع الأعضاء والاتجار بها إنما ينطوي على استغلال للضحية الذي استأصل العضو منه من

خلال إجباره على نزع العضو وفي أحيان كثيرة التخلص منه بعد ذلك. ولا تكون لموافقة الضحية من عدمها أي تأثير في الموضوع طالما أن العملية إنما تتم بصورة إجبارية خاصة إذا ما تم ذلك بعد اختطاف المجني عليه وقتله أو التخلص منه بأية طريقة. وتمثل فئة الأطفال الفئة الأكثر استهدافا بذلك وتلهم فئة المشردين أو أولئك الذين يعانون من أمراض عقلية (دم، دس، 25)

مفهوم جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية لقد اتسع حجم جرائم تجارة الأعضاء البشرية وهذا وفقا لكثرة الطلب في الآونة الأخيرة على الأعضاء البشرية الحيوية من قبل المرضى، الأمر الذي يدفع إلى شراء الأطفال بعد أن يتم اختطافهم من طرف العديد من المنظمات الإجرامية التي تحترف مثل هذه السلوكيات الإجرامية، بغرض تحقيق مكاسب مالية طائلة إذ أصبح الطفل محلا للاستغلال عبر استخراج أعضائه وبيعها وتعرّف جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية بكونها «كل فعل يكون الغرض منه الحصول على أعضاء وأنسجة وخلايا بشرية أو أي مادة من جسم الإنسان سواء كان حيا أو ميتا، مقابل الحصول على منفعة محددة سواء كانت مالية أو غيرها، دون احترام رضا صاحب العضو أو الخلية أو النسيج». ها. (بوجمعة شهرزاد وآخرون، 61، 2022)

أسباب اختطاف الأطفال:

1. تحويل الأطفال إلى سلعة يتم استغلالها في البيع والشراء، لأغراض غير شرعية وبوسائل غير شرعية. حيث يتم خطف الأطفال وبيعهم واستغلالهم في البغاء والمواد الإباحية.
2. هنالك عصابات دولية تنشط في تجارة الأعضاء نظرا لما تحققه من أرباح باهظة، حيث يتم اختطاف الأطفال وبيع أعضائهم (هنية، 52، 2022)
3. كثرة عدد الأطفال، ما يسمى بالأطفال غير الشرعيين بالإضافة إلى أطفال الشوارع مما جعلهم عرضة للخطف والسرقة
4. ضعف الوازع الاجتماعي والديني والأخلاقي لدى بعض أفراد المجتمع وجود بعض الاكتشافات العلمية التي تسهل بعض عملية المتاجرة كالثلاج الجاف (مصل) الذي يمكنه أن يحفظ الأعضاء البشرية لفترة زمنية طويلة (دم، دن، 36)
5. الفقر والحاجة: سرقة الأطفال لأغراض مادية
6. الانتقام
7. أغراض جنسية

8. بغرض سرقة الأعضاء
9. بغرض السحر والشعوذة
10. أسباب أسرية المشاكل بين الوالدين أو الحالة الاجتماعية كالطلاق مما يؤدي باحد الوالدين لاختطاف الابن
11. ادمان المخدرات والكحول قد يؤدي بالمدمن الى اختطاف الأطفال أو جرائم أخرى ...

العامل النفسي:

يعود اختطاف الأطفال حسب التفسير النفسي إلى وجود خلل في التكوين النفسي، يكون الخاطف عادة يعاني من ضغوطات واضطرابات وأمراض نفسية، وقد ترجع أيضا إلى خبرات الإساءة في مرحلة الطفولة، الأطفال الذين تم استغلالهم وإيذائهم في هذه المرحلة يترجمون هذه السلوكيات وهو ما يعرف بدوره العنف. كما أن النفسية اللاسوية لمختطفي الأطفال كالميول الجنسي نحو الأطفال تعد من السلوكيات الانحراف الجنسية يقوم فيها المختطف باختطاف الأطفال لإشباع غرائزه الجنسية ويسمى الشخص الذي له ميول جنسي تجاه الأطفال (البيدوفيليا) (سالمين هنية وآخرون، 2022)

الآثار السلبية للاختطاف:

نشأت عصابات تقوم بأفعال يندى لها الجبين كاختطاف الأطفال والمشردين والمجانين كي تقتلهم وتبيع أعضائهم بمبالغ طائلة وأيضا سرقة جثث المحكوم عليهم بالإعدام ولا يوجد من يستلمهم، كذلك جثث الأموات بعد دفنها لاستغلالها في العرض للبيع (إلهام، 69، 2013)

1. حدوث الانشطار الاجتماعي بين الفرد وأسرته
2. تجاوز المعايير باستمرار السلوك المخالف.
3. الميل للعنف والسلوك الاجرامى، وارتكاب الجرائم المباشرة كرد فعل اتجاه المجتمع وتصفية الحسابات.
4. الانخراط في جماعات السوء والعصابات الإجرامية، خاصة من يتم ضبطهم يتعرضون لمخاطر السجن مع مجرمين راشدين، إضافة إلى تهديد إعادة استغلالهم كضحايا من جديد الشخلى 2005

الآثار الاجتماعية لاختطاف الأطفال:

1. تعد جريمة اختطاف الأطفال من الجرائم الخطيرة التي تنعكس أضرارها على الأسرة وعلى الدولة ككل ومنه على المجتمع الدولي، فهي تمتد لتكون جريمة عابرة للحدود

- الوطنية كونها ترتكب من قبل عصابات إجرامية منظمة، وتمثل أحد أشكال الجريمة المنظمة إذ ينقل الطفل المخطوف ليتم نزع أعضائه وبيعها للاستفادة منها إما للمحتاجين إليها أو بهدف استعمالها في التجارب الطبية. (شهرزاد، 70، 2022)
2. ارتفاع معدلات جرائم الخطف وقضايا الاحتيايل والنصب بما يقوض دوام الاستقرار الاجتماعي، والامنى حيث تبين الدراسة الاستقصائية الثالثة للأمم المتحدة عن اتجاهات الجريمة، وعمليات تنظيم العدالة ارتفاع جرائم الخطف
3. انتشار سوق سوداء لشراء وبيع الأعضاء (دم، دس، ص 37، 36)

الحق في الحياة والسلامة الجسدية والتحرر والمساواة والتعليم والراحة وغيرها من الحقوق التي أعلنت عنها المواثيق الدولية لاسيما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقيات ذات الصلة التي ترمي إلى القضاء على كل أشكال الرق والمعاملات الشبيهة بالرق والاستغلال الجنسي واستغلال دعارة الغير وفي البغاء والمواد الإباحية وأسوأ أشكال عمل الأطفال. وهو ما يؤثر على البشرية بطريقة أو بأخرى على نمو البشرية بشكل سليم لأنه يولد فئة تعاني الاستغلال والاضطهاد (دم، دس، ص 35)

تمثل جريمة خطف الأطفال ظاهرة اجتماعية خطيرة تهدد وتمس بأمن المجتمع وتنته طمأنينة المواطنين وسلامة الأطفال، وهي من أخطر أشكال العنف ضد الأطفال. إن عمليات خطف الأطفال وإبعادهم عن ذويهم قد تزامنت مع ظاهرة الاتجار بالأعضاء البشرية، التي أصبحت تمارس في شكل سوق آدمية تجعل من جسد الإنسان سلعة تباع وتشترى، وأعضاؤه بمثابة قطع غيار يتم استبدالها إن فسدت، والضحية الأساس في عملية المتاجرة بالأعضاء هو الطفل المخطوف بالدرجة الأولى، وكان لانتشار جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية انعكاسات سلبية خطيرة على أمن وصحة الطفل المخطوف تعتبر جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية من الجرائم الماسة بالسلامة الجسدية للإنسان وتمثل أهم دافع لارتكاب جريمة خطف الأطفال، بهدف إنقاذ الأشخاص ميسوري الحال. (شهرزاد، 70، 2022)

- تجاوز المعايير والعادات والتراث الاجتماعي باستمرار السلوك المخالف لقواعد العرف والضبط الاجتماعي
- حماية أطفال الشوارع مما يحمل الدولة أعباء ضرورة الإلمام بالظاهرة من خلال توفير المأوى وانتشالهم من الشارع وتوفير ما يلزم من الخدمات الاجتماعية. (دم، دس، ص 35)

الآثار النفسية للإختطاف الأطفال:

- معاناة الأطفال من اللاأمن نتيجة الاعتداءات التي تعرضوا لها وفقدانهم الثقة في الآخرين ما ينعكس سلبا على حياتهم
- الحرمان العاطفي خاصة إذا تم إبعادهم عن ذويهم للأبد.
- انتشار الاضطرابات النفسية الناجمة عن التعدي على الطفل
- الإجهاد النفسي (كرب ما بعد الصدمة) ما ينجم عنه حالات اكتئاب والانطواء والشعور بالذنب وشعور بالخوف والقلق المستمر الشعور بالدونية؛ مما يؤدي إلى انهيارات عصبية تنتهي أغلبها بالوفاة والانتحار غالبا.
- انخفاض المستوى التحصيلي أو الانقطاع التام عن الدراسة أو مشاكل واضطرابات سلوكية داخل المؤسسة التعليمية
- الجانب النفسي لا يقل خطورة عن الجانب العضوي تؤدي هذه الجريمة إلى اضطرابات كثيرة نتيجة التهيب والتعذيب الذي يتعرض له الضحية
- محاولات الانتقام (انتقام الطفل الضحية) كالاعتداء المباشر عند البلوغ على ضحايا آخرين (أطفال) أو انتقام غير المباشر الادمان أو الاتجار بالمخدرات...

خلاصة:

إن أبسط النتائج النفسية والاجتماعية المنعكسة على الضحايا وتعرضهم لخطر الخطف أو القتل أو الإكراه....

لذا وجب على المجتمعات نشر ثقافة الصحة وتوعية الأفراد بخطورة المجازفة مهما كان المبلغ وحماية الفئة المستضعفة من النساء والأطفال فقد تعددت الأسباب والغايات ولكن السبيل واحد هو الخطف أو الاستدراج أو الخداع من قبل أناس لا يحملون من الإنسانية غير الاسم (إنسان) القيمة الأولى في حياتهم هي المال مهما كانت الوسيلة او النتيجة.

التوصيات:

1. اعتبار اختطاف الأطفال مشكلة أخلاقية واجتماعية وأمنية وصحية متعددة الوجوه.
2. زيادة الوعي المجتمعي بالمخاطر والعواقب المتنوعة الناجمة عن جريمة الاختطاف وانعكاساتها النفسية على الطفل وأسرته والمجتمع مها كان سبب الاختطاف.
3. توعية الأولياء والأطفال وحتى فئات المجتمع علميا وتربويا ومهنيا وثقافيا.

4. دعم التطوير والتطبيق والتدريب على برامج الرعاية النفسية لمقدمي الخدمة في القطاعات ذات الصلة.
5. توفير الخدمات الصحية والاجتماعية والرعاية النفسية للأطفال المختطفين بغض النظر عن سبب الاختطاف لتجنب الضرر الناجم عن التعدي على الطفل.
6. وضع قوانين رادعة للتقليل من هذه الظاهرة التي تطورها قد يؤدي للأمن وتفشي ظواهر أخرى أكثر خطورة كالاتجار بالبشر الاتجار بالأعضاء البشرية وسهولة التعدي خاصة على أطفال الشوارع الذين إضطرتهم ظروف المعيشة الصعبة للاستزاق في سن مبكرة.

المراجع:

- إلهام بن خليفة (2013) جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية في قانون العقوبات الجزائي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 06
- توفيق حسن الكردي الإتجار بالأطفال مستشار بالمحكمة العليا - المؤتمر الرابع لرؤساء المحاكم العليا
- في الدول العربية، الدوحة 24 – 2013/09/26
- لمياء بن دعاس، (جوان 2016) جريمة الاتجار بالأشخاص في التشريع الجزائي، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة منتوري قسنطينة، العدد 9
- وسيلة زروالي، 2021، الآثار النفسية والاجتماعية لجرائم الاتجار بالأطفال، مجلة العداد، الجزائر
- جبيرى نجمة، 2019، الاتجار بالأعضاء البشرية (دراسة مقارنة)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص قانون، جامعة مولود فرعون تيزي وزو الجزائر
- الأمانة العامة، الأمم المتحدة 2011.2/CTOC/COP/WG.4/الأمم المتحدة 2 مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، الفريق العامل المعني بالاتجار بالأشخاص/أكتوبر ٢٠١١ - فيينا، ١٠ البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت*الاتجار بالأشخاص ص بغرض نزع أعضائهم
- منظمة الصحة العالمية، جمعية الصحة العالمية الثالثة والستون، زرع الأعضاء والنسج البشرية تقرير الأمانة البند 11_21 من جدول الأعمال المؤقت 25-مارس 2010
- مركز سمت للدراسات، تجارة الأعضاء البشرية ظاهرة مقلقة وتداعيات وخيمة

<https://smtcenter.net> -ميرة شاوشي، رابح سيساني، الاطار المفاهيمي لجريمة

اختطاف الأطفال (الأسباب والحلول)، المؤتمر الدولي اختطاف الأطفال واختفائهم الواقع وسبل الحماية، الجزء الأول، الناشر:المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا / برلين

- دون مؤلف، دون سنة، المحاضرة الثالثة:-جرائم المتاجرة بالأشخاص والأعضاء(صص:1-37)

- بوجمعة شهرزاد. عيشاوي آمال، جريمة اختطاف الأطفال وعلاقتها بجريمة الاتجار بالأعضاء البشرية، إصدارات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية / ألمانيا – برلين

- هنية سالمين، عمارة بوجمعة (2022) واقع اختطاف الأطفال واختفاؤهم في المجتمع الجزائري، المؤتمر الدولي اختطاف الأطفال واختفائهم الواقع وسبل الحماية، الجزء الأول، إصدارات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية / ألمانيا – برلين

دور الأسرة والمجتمع في تعزيز حقوق الطفل في الدين الإسلامي

بن عيسى سهيلة جامعة وهران

benaisa souhila ilyassmouna695@gmail.com

الملخص :

الاهتمام بالطفولة من الأولويات التي يجب أن نوليها العناية والرعاية، لأن في ذلك استثماراً يرسى الأساس المتين لمستقبل أي مجتمع وتطوره، الذي يعد الطفل أساساً له. فهو كائن لم يكتمل نموه، وله احتياجاته المادية والمعنوية، ومن ثم له حقوقه التي يجب أخذها في الاعتبار عند التخطيط ل تربيته، وتظهر هذه الحقوق من خلال الطريقة التي يعامل بها المجتمع أطفاله، فالمجتمع الذي يهتم بالأطفال ويوفر لهم الحياة الكريمة والتربية السليمة هو مجتمع متماسك، لذلك فإن تحسين حياة الأطفال وتأمين بيئة آمنة لهم ينبغي دعمه وتعزيزه. لذا جاء هدف البحث لبيان دور الأسرة والمجتمع في تعزيز حقوق الطفل من خلال توضيح ماهية الأسرة والمجتمع وأدوارهم، ومفهوم حقوق الطفل، ثم رصد دور المجتمع في تعزيز حقوق الطفل.

الكلمات المفتاحية: الأسرة، المجتمع، حقوق الطفل

مقدمة:

لنمو السليم للطفل وجب على الإنسانية جمعاء حمايته وإيلاء الرعاية له فهو الركيزة الأساسية لقيام أي مجتمع وه و ثروة الغد وصانع المستقبل وتتولى المسؤوليات في حمايته ورعايته مؤسسة تلوى الأخرى إنطلاقاً من الأم والأسرة والمدرسة وصولاً إلى المجتمع بمختلف بيئاته، فمرحلة الطفولة في غاية الأهمية في حياة الإنسان فهي تخلف أثراً واضحة بقية عمره إنطلاقاً من هنا إرتأينا أن نطرح الإشكالية التالية: فيما تكمن حقوق الطفل داخل الأسرة والمجتمع عامة ؟ والدين الإسلامي خاصة ؟

1- تعريف الطفل: يُطلق مصطلح الطفل بناءً على المولود البشري حديث الولادة حتى يبلغ سنَّ الرشد، وينطبق ذلك على الذكر والأنثى، وتُدعى المرحلة التي يعيشها الطّفل مرحلة الطّفولة¹.

ب تعريف الأسرة اصطلاحاً: هي «نظام طبيعي للحياة البشرية عبارة عن جماعة من الناس تتكون من الزوج والزوجة وأطفالهما غير المتزوجين والأقارب الذين يرتبطون بهم بعلاقة الدم.2

ج- المجتمع: يُعرّف المجتمع أيضاً بأنه مجموعة من الأفراد تسكن بقعة جغرافية محددة، تسود فيها مجموعة من المبادئ والمفاهيم والقيم والروابط الاجتماعية والأهداف المشتركة التي تميزها من غيرها من الجماعات، والمستمدة من خصوصياتها في اللغة والتاريخ والدين والشعور بالمصير المشترك.3

حقوق الطفل:

تمثل حقوق الطفل الركيزة الأساسية لتكوين مستقبل مستدام وعادل. انطلقت هذه الفكرة من اعتراف المجتمع بأهمية حماية وتعزيز حقوق الأطفال، وقد عبّرت عنها اتفاقية حقوق الطفل، التي اعتبرت بمثابة ميثاق دولي يلتزم به الدول حول العالم. هذه الاتفاقية تضمنت حقوقاً أساسية، منها حق الحياة، وحقوق النمو والتطور الصحيح، والحق في التعليم الأساسي. بموجبها، يتعهد العالم بحماية الأطفال من جميع أشكال التمييز والاستغلال، وتعزيز بيئة آمنة تسمح لهم بالتفاعل على نحو إيجابي مع المجتمع.

تتطلب هذه الحقوق الدعم الشامل والالتزام العالمي⁴، حيث يجسد الالتزام بحقوق الطفل رؤية إنسانية نابغة من القناعة بأن كل طفل يستحق العناية والاحترام. إن حقوق الطفل لا تقتصر على الورق، بل يجب أن تتحول إلى تطبيق فعال في جميع الأوقات والأماكن. تحفظ هذه الحقوق على توازن حيوي بين الحماية القانونية والإعمار الاجتماعي، مما يشجع على تكوين أجيال قوية ومسؤولة.

على صعيد دولي، تشكل اتفاقية حقوق الطفل إطاراً قانونياً ملزماً للدول الأعضاء، حيث تلتزم بتطوير سياسات وبرامج تحقق الحقوق الأساسية للأطفال. بالإضافة إلى ذلك، يعزز هذا الاتفاق تواصل الدول لتبادل التجارب والأفكار لضمان تطبيق أفضل لمبادئ الحقوق في محيطات متنوعة.

تجسد حقوق الطفل استثماراً في المستقبل، حيث يمكن تحقيق تنمية مستدامة من خلال إعداد الأطفال ليصبحوا أعضاء فعالين ومساهمين في المجتمعات التي يعيشون فيها. إن تحقيق هذه الحقوق يعكس التزامنا بتوفير بيئة صالحة ومحفزة لنمو وازدهار الأجيال الصاعدة.

علاقة الطفل بالأسرة: الطفل في السنوات الأولى من حياته يكون في أشد الحاجة إلى حماية الأسرة له من الأخطار التي تصيبه والتي قد يتعرض لها من نار تحرقه أو حفرة يقع فيها أو حيوان يؤذيه أو مادة سامة يتناولها أو غيرها من العوارض المؤذية له، وهو أيضا في حاجة إلى هذه الوقاية المذكورة وإلى رعاية تستدعي التنظيف وتغذية

حقوق الطفل في الأسرة والمجتمع

كما يحتاج منذ أيامه الأولى وخلال مدة طويلة إلى من يشعره بالحنان وبيادله الحب والعواطف لتتولد في نفسه تلك العواطف الإنسانية التي تساهم في تكوين شخصيته وتقويه مع مر الأيام . فالأسرة المتكونة من الأب والأم هي أفضل من يقوم بهذه العلاقة والوظائف على أكمل وجه . والأم هي المفضلة بوجه خاص في ذلك لأنها الأقدر على القيام بهذه المهمة وذلك باندفاع ذاتي منها من غير تكلف، وشعور صادق عميق . فالأم مؤهلة فطريا وطبيعيا كل التأهيل عضويا ونفسيا وغريزيا للقيام بهذه الوظائف والأعمال . فهي أقوى عاطفة وحنانا من الأب وأقدر على فهم صغيرها (طفلها) والتجاوب معه، وأكثر قبولا للإيثار ولتحمل المشاق في تنشئة طفلها وإسعاده وحمايته من كل خطر قد يحدث به لأن معاملة الأم لطفلها من الحب العميق نحوه والشعور بالاتصال معه اتصالا كاملا في بدايته عضويا وجسميا قبل أن يتم فصله عنها 6.

علاقة الطفل بمجتمعه متعددة: فالأسرة المكونة من الأب والأم (الزوجان) هي الجسر الموصل بين الفرد (الطفل) والمجتمع الذي سيعيش فيه حين يشتد عوده فهي التي تعلمه وتلقنه بطريقة طبيعية آداب المجتمع وعاداته وقيمه حتى إذا نشأ وكبر لم يجد المجتمع غريب عليه ولا متنافرا معه بل يجد نفسه داخل دورة الحياة الاجتماعية من غير تكلف ولا جهد . إن مهمة الأب والأم (الأسرة) شاقة وصعبة في إشرافها على تلبية حاجيات طفلها والإشراف على نموه وتربيته فيقتضي منها المواظبة والملازمة في أكثر أوقاته ام في المنزل، ولاسيما في سنوات طفلها الأولى حين يكون صبيها في عجز يكاد يكون تاما عن الدفاع عن نفسه ودفع المكروه الذي يقع له من إيذاء حيوان أو إنسان صغير من اخوته وغيرهم أو سريان نار أو ماء حار أو غرق في حوض مملوء بالماء أو تناول مادة ضارة. فيكون الخطر أكبر إذا كان عدد الاخوة في الأسرة وازدادت معه الحاجة إلى الإشراف والعناية والملازمة أشد إلحاحا، وقد تقع الأسرة أحيانا في خطأ قد لا يحمد عقباه حين توكل الأم أحيانا حاجات طفلها إلى أخته أو أخي له الذين يكبرانه فتقع الكارثة . فهذا وضع غير مأمون ولكن قد يضطر إليه إذا اقتضى الأمر لفترة قصيرة من الوقت بشرط عدم ابتعاد الأم المشرفة على حاجة الصغير عن مقره

حتى تكون على مرأى ومسمع منه إن الطفل ضعيف والضعيف في حاجة إلى من يرعاه ويأخذ بيده حتى ينمو سليما في بدنه وعقل وه ملازمة الأم أكثر الوقت لطفلها أو أطفالها في مقرهم وقيامها على تلبية حاجاتهم ومراقبتهم حرصا منها على إصابتهم أو إصابة أحدهم بمرض أو عاهة جسمية أو شذوذ نفسي يخلف في المجتمع فئة من المشوهين جسميا أو نفسيا، وقد أدرك المجتمع الإسلامي هذا الخطر من خلال علمائه ومربيه فأكدوا هذه الحقيقة بالاعتراف للطفل بحقوقه الذاتية وما على الوالدين من واجبات نحوه في القيام بحاجياته.

الانتساب إلى أسرته: فمن حقوق الطفل على أسرته انتسابه إلى والديه في الحالتين بالقوة والفعل أي كونه حملا وطفلا لأن شعوره بالانتساب يزيده ثقة وقوة وصلاحا في مجتمعه عند بلوغه سن التمييز والرشد . ومن رعاية وحماية الإسلام للطفل أنه وفر له حقوقا وهو جنين في بطن أمه حيث تكلم الفقهاء على جريمة التعدي الإرادي الذي يقع على الجنين قبل ولادته وأطلقوا عليه اسم الإجهاض.

فلنقول: إذا كان الإسلام يأمر بعدم الاعتداء على الجنين قبل التخلق كما رأيت، فإن المحافظة عليه بعد وجوده بين «الأُسرة والمجتمع» من الأوامر والواجبات الشرعية التي لا تجوز مخالفتها ولا التواطؤ عليها .

وأما العناية بالطفل وحمايته بعد الولادة فإن الشريعة الإسلامية لم تفرق بين طفل حديث الولادة وبين غيره من الأطفال حيث رتبت على ذات الفعل عقوبة واحدة لأنها في نظر الشرع جريمة واحدة. وذلك لأن حياة الطفل في ظل الإسلام هي الحياة نفسها لأي إنسان آخر بالغ. حقوق الطفل على أسرته ومجتمعه: فمن حقوق الطفل الواجبة على أسرته ومجتمعه :

1. حقه في حمل الاسم الجميل: لقد حث الإسلام الأبوين على اختيار اسم جميل لمولودهما سواء أكان ذكرا أم أنثى لأن الاسم الجميل له تأثير كبير على شخصية ولدهما في سلوكه مدة فترة حياته. وقد وجد الرسول هذه الإشكالية في المجتمع العربي الجاهلي فقام بتغيير بعض الأسماء التي كان يحملها بعض أصحابه رضوان الله عليهم من نحو: اسم الشخص «حزن» فغير اسمه إلى «سهل» وكذلك من اسم «الأعشى» إلى اسم «بصير»⁷،

2. حقه في الإنفاق عليه: إن الإسلام لم يحمل الطفل واجب النفقة على نفسه أو على غيره لأن هذا التكليف⁸ خارج على قدرته ولكن ألقى مسؤولية ذلك على الوالدين

ومن دونهم من الأقارب في حالة فقدتهما أو أحدهما أو كان عاجزا عن الكسب كالأب الكبير السن الذي لا يقدر على الكسب فنفقة ابنه الصغير على اخوته الكبار وفي هذا يقول الله عز وجل من قائل: ﴿لَيْنْفَقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ وَمَنْ قَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلَيْنْفَقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ﴾ (الطلاق:7)،

3. حقه في الحماية الصحية: الطفل لا يعي ولا يدرك مفهوم الخطر الحقيقي الذي يواجهه، ولا يقدر عواقب الأمور من جهة الاحتفاظ بصحته والاهتمام بها وسلامته من الأمراض ومن هنا يجب على الوالدين رعاية صغيرهما ووقايتهم من الأمراض التي قد تفتك بحياته أو تهدد نموه الجسدي أو العقلي أو تسبب له إعاقة جسمية مدة حياته، فالإسلام أناط الأبوين بهذه المهمة لأنها من المسؤوليات الوجبة عليهما أولا ومن الأمانة ثانيا. قال عليه السلام (: كلكم راع ومسؤول عن رعيته، فالإمام راع وهو مسؤول عن رعيته، والرجل في أهله راع وهو مسؤول عن رعيته، والمرأة في بيت زوجها راعية وهي مسؤولة عن رعيته، والخادم في بيت مال سيده راع وهو مسؤول عن رعيته)9 فالرعاية الصحية للطفل تشمل الطفل وهو في طور الجنين وذلك بدفع الأذى عنه وعدم تعرضه للمخاطر وكذلك بعد الولادة إلى أن يبلغ الحلم ويكون قادرا على الكسب . فمن الوقاية الصحية للطفل حسن التغذية.

4. حقه في الحماية من الجرائم الواقعة عليه:

أ- الاعتداء على عرضه بالزنى إذا كان الطفل أنثى: لقد وضع الإسلام تشريعا يحمي حق الطفل الصغير من الجرائم التي تقع على عرضه أو إفساد أخلاقه وذلك بتحريضه على الفسق والدعارة. ب - الاعتداء على عرضه باللواط إذا كان الطفل ذكرا اللواط من الجرائم الأخلاقية التي لا تليق بالنوع الإنساني وفطرته التي فطره الله عليها قال تعالى: ﴿أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعَالَمِينَ﴾ (الأعراف: 80) فالشريعة الإسلامية أثبتت هذا الحق للطفل لحماية عرضه من الاعتداء عليه في حالي الزنا واللواط أو القذف وعلى ولي الطفل أو كافله أن ينتصر له لأن الطفل إذا بلغ سن التمييز سواء أكان ذكرا أم أنثى يرفض أن تلحقه المعرة وذلك لرقه مشاعره وضعفه من أخذ حقه من المعتدي عليه فيما لحقه من ظلم وأذى له ولأهله، وقد يسجل ذلك في شعوره ويستمر معه دوما في الإحساس بالمهانة والذلة إلى سن البلوغ والرشد فيحاول الانتقام من الظالم، فلأجل هذا يجب أن تسود العلاقات الطيبة بين أفراد المجتمع ليتعاونوا على نشر العفة والطهارة في الوسط البيئي للأطفال . 10

5- حقه في التربية والتعليم: إن التربة والتعليم في غاية الأهمية للطفل في البيت والمدرسة

والمحيط الذي يعيش فيه فعلى الآباء والأمهات أن يدركوا هذه الحقيقة ويكونوا على بينة من أمرهم لمعرفة مغزاها وأسرارها والنقاط المهمة التي تؤدي إلى الخطأ فيها إلى أخطار قد لا يمكن علاجها، فالتربية قد تبدأ قبل الولادة أي منذ بداية الحمل لأن الطفل كالنبته فإذا أردنا القيام على إنبات نباتا حسنا لابد من اختيار البذرة الصالحة ولا بد من زرع هذه البذرة في أرض صالحة للزراعة، ثم إعطاؤها العناية والرعاية اللازمين لتنبت البذرة في الأرض وينمو كل ما فيها من إمكانيات النمو حتى تستوي على سوقها، وفي هذا المعنى أثبت العلماء أن الصفات الجسمية والنفسية والخلقية والعقلية تنتقل كلها إلى الذرية كميول عن طريق الوراثة . وفي مرحلة ما بعد الولادة وجه الإسلام الآباء والأمهات إلى رعاية أبنائهم وتربيتهم وتأديهم بأسلوب تربوي فريد من نوعه يفوق كل أسلوب تربوي حديث، ولم يكتف بهذا بل حث الآباء والأمهات على تعليم وتربية أبنائهم، إن تربية الأطفال وتعليمهم في المرحلة المبكرة هو من أهم واجبات الآباء لأنها المدرسة الأولى للأطفال فإذا لم تقم بوظيفتها فلا تعوضها أية مدرسة أخرى فلأجل هذا أعطى الإسلام العناية لتربية البيت وشجع الآباء والأمهات على التربة بية فقد جاء في الأثر (: أكرموا أولادكم وأحسنوا أدبهم (11)

ومن محاسن هذه الشريعة أن حق الطفل في التربية والتعليم ينبغي أن يتم في وسط بيئي اجتماعي لا تخالف الأوضاع فيها لما يلحق له من المفاهيم والآداب والسلوك بحيث نرى له الرفقاء الصالحين ونأمره تطبيق ما نلقنه من المبادئ والمفاهيم الصحيحة في الأوساط الاجتماعية المختلفة كما نرى له أيضا بيئة طاهرة من المفساد والمظاهر غير اللائقة حتى لا تتسرب إلى نفسه الرذائل والخبائث من حيث لا يشعر . إن ضرورة النمو عند الطفل تقتضي من الآباء والأمهات التدرج في تربة وتعليم طفلهم حتى يتحقق له النمو الجسدي والعقلي والنفسي والاجتماعي والخلقي بتربية وتعليم متكاملين متناسقين كي تتكامل معه هذه الجوانب وتتم كلها على مستوى واحد ويكون هناك تناسق فيما بينها فلا يكون تعارض جانب مع جانب آخر. فيكون من حق الطفل تلقيه التربية العقلية والأخلاقية والاجتماعية والعاطفية. والعلوم المفيدة لعقله وأسرته ومجتمعه والإنسانة جمعاء

6-حقه في اللعب: الطفل مجبول على حب اللعب والاستطلاع والتقليد، فاللعب هو الوظيفة الحقيقة للطفل لذا نجده يأخذ اللعب مأخذ الجد، واللعب وسيلة للتعلم والتربية واكتساب الخبرات المتعددة لكي ينمو الطفل في الجوانب المختلفة لتكوين شخصيته . فمن أهم صور اللعب وأهم أنواعها خاصة في مرحلة ما يسمى باللعب الرمزي الذي يتوهم فيه الطفل أن عصاه حصانا يسبق كل الأحصنة، وأن عصاه بندقية الصيد المفضلة بل هي

رشاشه الذي يكسب به المعارك التي تدور بينه وبين ناداته . ثم يتطور اللعب خلال المراحل التي يمر بها نحو واقعية أكثر فيميل تدريجيا إلى اللعب الجماعي الذي يخضع لنظام وترتيب وقانون كلعبة كرة القدم وغيرها من الألعاب . فإذا كانت المراحل التي يمر بها الطفل من ولادته إلى بلوغه تساعد على نموه الجسدي والعقلي والشخصي والاجتماعي، فإن اللعب له دور كبير في تنمية هذه المواهب، فالشريعة الإسلامية طالبت الوالدين والأسرة احترام حق الطفل في اللعب مع عدم الإفراط والتفريط .

تأثير الرعاية الجيدة على التنمية الاجتماعية:

تعد الرعاية الجيدة للطفل ركيزة أساسية في تشكيل هويته وتنميته الاجتماعية. تظهر الأبحاث والدراسات المتعددة أن البيئة التي ينشأ فيها الطفل والرعاية التي يتلقاها تلعب دورًا حاسمًا في تأثير تطوره الاجتماعي. يبدأ هذا التأثير منذ الطفولة الأولى، حيث يحتاج الرضع إلى رعاية محبة وتفهم لتطوير رباط آمن وراحة نفسية.

إن البيئة الراعية الصحية والأمنة تسهم بشكل فاعل في تعزيز التفاعل الاجتماعي للأطفال. تعزز هذه البيئة الثقة بالنفس والتواصل الإيجابي مع الآخرين، مما يساهم في تطوير مهارات التعاون والتواصل الفعال. علاوة على ذلك، يمكن للرعاية الجيدة توفير فرص للأطفال لتجربة مجموعة واسعة من الأنشطة الاجتماعية والثقافية، مما يساهم في توسيع آفاقهم وتطوير تفاعلهم مع المجتمع.

تشير الدراسات إلى أن الأطفال الذين ينشأون في بيئة رعاية إيجابية يكونون عادةً أكثر قدرة على التكيف مع المجتمع وبناء علاقات صحية مع الآخرين. ينعكس هذا التأثير في المدى الطويل، حيث يصبح للرعاية الجيدة دور كبير في تحديد مسار حياة الأطفال، بما في ذلك تحصيلهم العلمي ومشاركتهم المجتمعية. إن توفير بيئة داعمة ورعاية فعالة للأطفال يعزز فرصهم لتحقيق إمكاناتهم الكاملة والمساهمة على نحو إيجابي في بناء مجتمع مستدام¹².

دور المجتمع في تعزيز حقوق الطفل:

يتطلب تحقيق حقوق الطفل تفاعلًا فعالًا من المجتمع بأسره. إن حماية وتعزيز حقوق الأطفال ليست مسؤولية حصرية للحكومات، بل تتطلب جهودًا مشتركة من قبل المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والأفراد.

يمكن أن تساهم الحكومات بشكل فعال من خلال إقرار وتنفيذ سياسات قوية تحمي

حقوق الطفل وتعزيز رعايتهم. يجب أن تكون هذه السياسات شمولية، وتشمل مجموعة واسعة من الجوانب مثل التعليم، والصحة، والحماية من التمييز والعنف.

تلعب المنظمات غير الحكومية دورًا حيويًا في تقديم الدعم والرعاية للأطفال الذين يحتاجون إلى حماية خاصة. تشمل جهودها تقديم الرعاية الصحية، والتعليم، والدعم النفسي والاجتماعي، وتعزيز حقوق الأطفال في المجتمعات المحلية.

ومن جهة أخرى، يلعب الأفراد دورًا حيويًا في خلق بيئة داعمة لتطوير الأطفال. يمكن للأهل والمعلمين والجيران أن يساهموا في توفير بيئة آمنة وداعمة للأطفال، تشجع على التفاعل الاجتماعي الإيجابي وتطوير شخصيتهم. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للتوعية والتثقيف حول حقوق الطفل أن تلعب دورًا كبيرًا في تحفيز المجتمع على تبني قيم الاحترام والاهتمام تجاه الأطفال.

خاتمة:

في نهاية المطاف، يتطلب تحقيق حقوق الطفل سواء داخل الأسرة أو خارجها تكامل الجهود على مستوى المجتمع بأسره، ويجب أن يساهم كل فرد، وكل جهة في خلق بيئة تعزز التفاعل الإيجابي وتمكن الأطفال ليكونوا أعضاء نشطين ومسؤولين في المجتمع.

قائمة المراجع :

1. عقيمة خرباشي « حماية الطفل بين العالمية والخصوصية »، مجلة دراسات قانونية، مركز البصيرة لمبحوث والاستشارات والخدمات العممية، الجزائر، العدد 5، 2012.
2. المرجع نفسه ص 60
3. المرجع نفسه ص 69
4. بلقاسم شتوان، حقوق الطفل في الأسرة والمجتمع، مجلة الإحياء، العدد 1، 2009.
5. المرجع السابق
6. المرجع نفسه
7. سنن الترمذي كتاب البر والصلة، باب ما جاء في بر الوالدين ط مكتبة المعارف الرياض ص
8. عبد المجيد سيد أحمد منصور، دور الأسرة كأداة لمضبط الاجتماعي في المجتمع العربي، المركز العربي لدراسات المنية والتدريب، طبعة 1987.
9. عقيمة خرباشي « حماية الطفل بين العالمية والخصوصية »، مجلة دراسات قانونية، مركز البصيرة لمبحوث والاستشارات والخدمات العممية، الجزائر، العدد 5، 2012.

تعليم الفلسفة للصغار بين الممكن والمستحيل..

علي بوسكرة.

جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2 (الجزائر).

a.boussakra@univ-setif2.dz

الملخص:

في مقالنا هذا سنحاول تحليل مناقشة ضرورة تعليم الفلسفة للأطفال وتبيان الأسس المنهجية التي يجب أن نعتمدها في تمكين الطفل من تربية فلسفية تكسبه مبادئ التفكير العقلي وما يتضمنه من خصائص كحبه الحقيقة أو قل تعدد الحقائق، وتقبل الاختلاف، والاعتراف، والشك، وتمكنه من فهم إتيقا الحوار والتساؤل، والنقد والابتعاد عن الأحكام الجاهزة.

ومن خلال ما سبق طرحه، انتهينا إلى صياغة الإشكالية الرئيسية لهذه الورقة البحثية في هذا المقام على النحو التالي: إذا كانت الفلسفة مجالا لا يخوض فيه إلا من امتلك عقلا تأمليا تحليليا نقديا فهل يحق لنا تعليمها للأطفال؟ وبدورها تتفرع عنها أسئلة جزئية: ما هي الأسس الممكنة لتربية الطفل على الفلسفة؟ وما الهدف من تعليم الفلسفة للطفل؟ وهل الهدف من تربية الطفل على الفلسفة هو الفلسفة أم هو التفلسف؟ ثم ألا يمكن أن تكون هناك انعكاسات سلبية لتعليم الفلسفة للطفل؟ وهل لعقل الطفل القدرة على التفلسف؟.

الكلمات المفتاحية: الفلسفة، النقد، الطفل، تعليم، التربية.

مقدمة:

يعتقد الكثير من الناس أن الطفل كائن ساذج، يفتقر إلى مهارات التفكير والإدراك العقلي، بينما في الواقع يبذل الطفل مجهودات جبارة عقليا، في التساؤل، والحفظ، والحساب الذهني، والخيال، منذ سنواته الأولى.

كما تعتبر مرحلة الطفولة مرحلة الأسئلة الغزيرة، التي يبدي فيها اهتماما كبيرا بمعرفة كل شيء حوله سواء على الصعيد المادي، أو المعنوي حيث هناك الكثير من الأسئلة التي يمكن لطفل في السادسة أو أقل من عمره أن يمطرك بها والتي تتعلق دائما بأشياء في غاية التجريد والغموض والعمق، كالصدقة، الموت، الحياة، الكذب، الأذى، المنفعة، وصفات الله.

ولن يتوقف الأمر عند هذا الحد بل سيتجاوزه الى المجادلة ومحاولة إقناع الآخر بوجهة نظره، وحتى النقد ورفض آراء وسلوكيات الآخرين.

سوف يمتعض الطفل من الروتين وسوف يخبرك بذلك، سوف ينقد الفقر والحروب، ولن يتقبل فكرة كونه يتيما، لن يصدق ذلك الواقع، وسوف يكتب آلاف الرسائل، سيبيت ليال عديدة يرتقب من وراء الباب، يرسم في دفاتره بقايا أفكاره والخافي أجمل، ومرورا بمرحلة الشعور النفسي بمختلف أنواعه، تتجلى لاحقا أفكار عقلية أخرى لكل ممعن في رحلة الطفل الفكرية.

ولنتوقف قصدا عند التفكير الفلسفي والنقدي للطفل، الذي لا يمكن إسدال الستار عليه، أو تجاهله، فغالبا ما يتساءل الأطفال حول قضايا فلسفية خالصة، كفكرة خلق الكون، وفكرة الحياة والموت والسعادة وغيرها من القضايا. التي تؤرق شعوره ألما أو شغفا أو فضولا، ففي كل الأحوال هو تحت الدافعية ليفكر.

سيتصادم بتساؤلاته كلها: أسرة الطفل، فمدرسته، فالشارع والوطن، وكل بيئته المحيطة لكنهم في النهاية سيتفاعلون مع هذه الأسئلة وسوف يجيبون عنها وفق ما يتماشى وقدراته العقلية، ولا يخفى علينا أن العالم المتقدم أكثر انشغالا بهذه المسألة في محاولة منها لاستثمار هذا الذكاء المبكر، والتشجيع على تكريس فعل التفلسف.

إن اشكالية هذا البحث تتمثل في البحث والتقصي حول التفلسف لدى الطفل وعليه: كيف تتجلى معالم وآليات التفكير النقدي لدى الطفل؟ وهل يمكن تدريس الفلسفة للطفل في سن مبكر؟ انطلاقا من اجتهادات علماء الغرب بخصوص هذا الموضوع؟.

لمقاربة هذه الاشكالية، اعتمدنا المنهج التحليلي وذلك بهدف الكشف عن مدى أهمية فعل التفلسف والنقد لدى الطفل وذلك من خلال العناصر التالية:

- التساؤل، والتساؤل الفلسفي عند الطفل
- الخيال عند الطفل.
- التفكير النقدي للطفل
- آليات ممارسة التفلسف لدى الطفل ومدى مشروعيته
- نماذج اوروبية حول تدريس الفلسفة للطفل
- تتمثل أهمية هذه الدراسة في تحليل وفهم المشكلات التي تقف في وجه فعل

التفلسف لدى الاطفال وكيفية تجاوزها، وبناء نمط فكري جديد يتماشى
وقدراتهم العقلية.

وعليه تهدف هذه الدراسة إلى تبيان مدى أهمية فعل التفلسف منذ الطفولة

التساؤل، والتساؤل الفلسفي عند الطفل:

يتمتع الاطفال منذ نعومة أظافرهم بالقدرة على التساؤل، ومحاولة الفهم والسعي إلى
فك الكثير من الاشكالات التي تؤرقهم، ولا عجب أن الطفل قادر على طرح التساؤل بعمق،
أكثر ممن هم أكبر منه سناً، لكن ملامح التساؤل لديه لاتزال خصبة لم تصل إلى مستوى
التجريد بعد.

ومن بين أنواع الاسئلة التي يطرحها الاطفال والتي لاتزال الى يومنا هذا تثير جدلاً كبيراً
حول مشروعيتها من عدمها، هي الأسئلة الفلسفية.

يمكن تعريف الفلسفة بأنها فن طرح الأسئلة الصحيحة، والسؤال في الفلسفة أداة
للتوصل إلى المعرفة والحقيقة كونها ذات طابع إشكالي لا يمكن الإجابة على أسئلتها بشكل
كامل وهذا ما يدعو إلى اعتبار الإجابات المتولدة عنها، هي أسئلة بحد ذاتها⁽¹⁾.

وعليه ما مدى قدرة الطفل على ممارسة النقد والتفلسف ؟

يقول غاريث ماثيوز (1929-2011) (Gareth Mattheus) «إن التفكير الفلسفي ظاهر
لدى كل طفل»⁽²⁾ وهناك من يرى ان مجرد التفكير لا يكفي لفعل التفلسف لأنه لايزال رهين
التعلم عن طريق التجربة الحسية بينما، تحتاج الفلسفة الى نضوج تجريدي عال.

يقول جان بياجيه (1896-1890) (Jean Piaget): «الطفل لا يمكنه التفكير حول
التفكير»⁽³⁾ وعليه فإن الأطفال يتمتعون بقدرة كبيرة على طرح أسئلة فلسفية، أمثلة «لماذا
نحن على الأرض؟» و«أين كنا قبل أن نولد؟» و«ما الهدف من الحروب؟»، ومع ذلك لا يتم
تدريس الفلسفة -في الغالب- إلا في السنة الأخيرة من التعليم الثانوي، رغم أهمية توجيه
الأطفال في تفكيرهم منذ سن مبكرة.

(1) الفلسفة، اهم المدارس الفلسفية، ضحى الطلافيح اطلع عليه يوم: 1.9.2023، 12:00 انظر أيضا: <http://alfalsafah.com>

(2) بني عامر معاذ، الانسان الفيلسوف، عن أسئلة الأطفال وإجابات الحكماء الاردن وزارة الثقافة 2021،
ص44.

(3) المرجع نفسه، ص44.

كما أن الطفل يطرح أسئلة هي وليدة الدهشة أي وليدة النظرة المعرفية الخالصة للأشياء، ومن ثم فإنه يمكن أن تكون أسئلة الأطفال الصغار فلسفية بعمق، مقارنة بأسئلة بعض البالغين يفشلون كثيراً في التفلسف وكذا فهم ما يقوله الأطفال. فعندما يسأل الطفل، «ما هو الوقت؟» فهذا سؤال مختلف عن «كيف تعمل الساعة؟» وكثيراً ما يطرح الأطفال أسئلة حول بعض المواقف توقف فيها الكبار عن طرح الأسئلة، مثل «لماذا لدينا أرقام؟». وهنا ينبغي أن يتضمن الرد على التساؤل الفلسفي للأطفال من خلال أخذ أسئلتهم بجدية، وللأسف هذا لا يحدث في كثير من الأحيان بما فيه الكفاية. وعادة ما يتم التقليل من شأن الأطفال، عندما نفشل في الاستماع إلى أسئلتهم، أو تقدم إجابات سريعة تخلق المزيد من الأسئلة، أو نرد على ملاحظة جديّة للطفل بشكل من اللامبالاة.

الخيال والنقد الفلسفي لدى الأطفال:

1- الخيال:

يعتبر الخيال من أهم الملكات الفطرية للإنسان عموماً والطفل خصوصاً إذ يعتبر داعم أساسي لنمو عقل الطفل، فالخيال هو الذي يقوم على تشجيع الإبداع لديه، حيث يكون لدى الطفل القدرة على التفكير في أشياء جديدة، وقد يشعر أولياء الأمور في بعض الأحيان بالقلق أحياناً عندما لا يفهم الأطفال ما هو حقيقي، وما هو متخيل، ومن الشائع عن الخيال أن له القدرة على إنشاء صور بصرية داخل عقل الإنسان، ومع الأطفال تسمح هذه العملية للأطفال باستكشاف جميع أنواع الصور، والأفكار دون أن تكون مقيدة بأي حدود مادية. وبهذه الطريقة يبدأ الطفل بتطوير مهاراته الخاصة بحل المشكلات وغيرها، كما أن الخيال يساعد الطفل في التعرف على استجاباته العاطفة، والخيال هو البوابة التي تؤدي بدورها إلى باب الاحتمالات، والفهم، وربط الأسئلة بالواقع، والاضافات العقلية وهنا يبدأ الطفل في الإبداع والتفكير خارج الصندوق.⁽¹⁾

2- النقد الفلسفي لدى الطفل:

هو عبارة عن مجموعة من المهارات والعادات العقلية التي تتضمن القدرة على تعريف المشكلة، تحديد الافتراضات، تحليل الأفكار، الجدل بشكل ناقد ثم تحديد أسباب مختلفة محتملة بشكل منهجي، وابتكار حلول منطقية أو تقييم صحتها باستخدام التفكير أو الاستقراء المنطقي، إضافة إلى القدرة على الربط الخلاق بين الأفكار من مختلف المجالات.

(1) ابتسام مهران، تنمية الخيال عند الاطفال، 2020، اطلع عليه بتاريخ 17/05/2024، انظر: <http://com.Almersal>

والتفكير النقدي للأطفال أحد أهم المهارات الأساسية لدى الطفل. وكان يُعرف سابقاً باسم التفكير التأملي للأطفال، لسوء الحظ، فإن الذهاب إلى المدرسة يناقض إلى حد ما تعلم التفكير بشكل ناقد ويتعلم الأطفال في المدرسة ترديد ما يقوله المدرّس أو الكتاب، واتباع الخطوات الصحيحة بالترتيب الصحيح للحصول على الإجابة المناسبة. إذ تمتلئ الحصص المدرسية بالتمارين، التذكر والواجبات المنزلية بدلاً من تعليم التلاميذ كيف يفكرون، وأطلق الفيلسوف وعالم النفس الأمريكي على ما سبق -التفكير التأملي، وعرف التفكير النقدي بأنه دراسة نشطة، مستمرة ودقيقة لاعتقاد أو شكل مفترض من المعرفة ينطوي على إخضاع الأفكار بشكل فعال ونشط للتدقيق والتمحيص النقدي بدلاً من القبول السلبي لقيمتها الاسمية أو الظاهرية يتمحور التفكير النقدي للأطفال حول مساعدة الصغار على تطوير مهارات الاستدلال والمنطق. إذ يطرح المفكر الناقد الأسئلة الصحيحة بدلاً من مجرد قول "نعم، إنه الجواب الصحيح"، ويحلل الأشياء وينظر إلى أسبابها وجميع الاحتمالات حولها، التفكير النقدي للأطفال، ما أهميته وكيف يمكن تعليمه للأطفال⁽¹⁾.

آليات التفلسف لدى الطفل:

آليات تدريس الفلسفة للطفل:

إن واقعنا المعاصر الذي اضمحلت فيه القيم، دفع ببعض الفلاسفة إلى الاسراع بإعادة بث روح أخلاقية جديدة وسامية في حياة البشر، ما يجعل الفلسفة اليوم قريبة جداً من كل ما هو واقعي في حياتنا، بل ويجعلها فلسفة إيتيقا تدعم الإنسان المعاصر على تجاوز أزماته القيمية منذ الطفولة إلى غاية الكبر.

وعليه فإن الفلسفة بهذا المعنى ضرورة حياة، وتعليمها أو التدرب عليها منذ الطفولة رهان إنساني بحت، بحيث كون عقلاً نيتها النقدية بمثابة وصفة طبية ناجعة لمعالجة أغلب أمراض العقل الإنساني الذي أصابته تشوهات أخلاقية بسبب التقنية المعاصرة، ولن تتمكن من تفعيل الوصفة بالتمام، إلا بعد تربية العنصر البشري على ممارسة التفلسف، وهذا ما يفتح المجال واسعا لفهم آليات التفلسف لدى الطفل

أ- التفلسف حق من حقوق الطفل: يستند مناصرو مشروع تدريس الفلسفة للأطفال على حجة دامغة تقوم على أساس أحقية الطفل في «بلورة تفكير شخصي وفي المدرسة التي

(1) المرجع نفسه، انظر: <http://com.Almersal/>

ترافقه في هذه السيرة»⁽¹⁾

ب- أزمة فعل التفلسف داخل أسوار المدرسة: وهنا المدرسة لا تساعد على تربية التفكير بل تقمعه باتباعها أساليب جافة مختلفة عما عهد الطفل في أسرته من حيوية ونشاط حر حيث يكون محاطا «بعالم إشكالي بمعنى الكلمة، عالم كل شيء فيه يثير فيه التقصي والتساؤل التأمل، عالم مثير للفكر كما هو مثير للعجب ومحرض على العمل»⁽²⁾.

وقد استشرع ماثيو ليمان بحسه التربوي العميق هذه الأزمة، ونبه إلى خطورتها على الطفل وبالتالي على المجتمع ككل، ف«التعلم في المدرسة موهن ومثبط للهمم بدلا من أن يكون منشطا ومثيرا للذهن»⁽³⁾.

ج- الاستفادة من النزعة الديمقراطية وما صاحبها من دعوات للحوار والتواصل وحرية التفكير والتعبير، حتى أن والد هذه النظرية لييمان يعتقد أن المجتمع الديمقراطي يشجع على ازدهار العقلانية، وبالتالي يكون هدف التربية تنمية أفراد عقلانيين»⁽⁴⁾.

د- الثورة على التربية الكلاسيكية: يستند مشروع تدريس الفلسفة للأطفال على ما حدث من ثورة تربوية على مسلمات

هـ - التربية القديمة: خاصة فيما يتعلق بمنهج التدريس، ما يتطلب جعل الطفل محور العملية التعليمية التعليمية، وقد قامت هذه الثورة على عدة مبادئ نذكر منها:

مبدأ العمل على تدريس الفلسفة للأطفال: حيث يجب الانطلاق من هذا المبدأ والاعتقاد بأن الطفل قابل للتربية الفلسفية الملائمة لمتطلبات سنه حتى يتسنى للمعلم توفير المناخ الملائم لذلك ودفع الأطفال إلى التفلسف الذاتي، وبدون رسوخ هذا الاعتقاد يصبح تدريس الفلسفة للأطفال تجربة فاشلة.⁽⁵⁾

المدخل البيداغوجي الشفهي: وقد اختار ميشال توزي معنى الابتعاد قدر الإمكان عن

(1) ميشال توزي: فلسفة التربية وتربية الطفل على الفلسفة، ترجمة محمد الدريسي، رشيد المشهور، مجلة نقد وتنوير، العدد الرابع، الفصل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة الفلسفة مدرسة للحرية 2009، ص 7.

(2) ماثيو ليمان: المدرسة وتربية الفكر، ترجمة إبراهيم يحيى الشهابي، دمشق، منشورات وزارة الثقافة 1998، ص 19.

(3) المرجع نفسه، ص 20.

(4) المرجع نفسه، ص 103.

(5) ميشال توزي: فلسفة التربية وتربية الطفل على الفلسفة، مرجع سبق ذكره، ص 336.

أساليب الحفظ والتلقين المنتشرة في مدارسنا، والاعتماد على الأساليب الحوارية المشوقة والجاذبة لانتباه الطفل (11) ميشيل توزي 2016 ص339، كما اختار ماثيو ليمان القصة كأسلوب لتجربته الفلسفية مع الأطفال لأن «القصة يمكن أن تفيد كنموذج للمناقشة الهامة ذات المغزى والمعنى للطفل، كما يمكن أن تقيد كنموذج لعملية اكتشاف قوانين التفكير وعلاقة هذه القوانين بالمسائل المعيشية التي تهم الطفل في حياته»⁽¹⁾

الانسحاب النسبي للمدرس من الواجهة: لأن الغاية القصوى لتدريس الفلسفة للأطفال هي تعلم التفكير المنطقي العقلاني الذاتي، وهو ما يتطلب ممارسة بيداغوجية قائمة على إتاحة الفرصة للمتعليم على بناء أفكاره وتحصيل معارفه بطريقة ذاتية دون الاستناد الكلي على ما يقدمه المعلم.⁽²⁾

مراعاة تساؤلات المتعلمين وأهمية التعبير الشفهي: فالتربية الفلسفية للطفل تنطلق منه وتنتهي عنده، فعوضاً أن نقدم له أفكاراً جاهزة علينا أن ننطلق من تساؤلاته البسيطة التي تحتوي في جوهرها على مضامين فلسفية والسعي إلى تنميتها، وقد أشار العديد من غرار كارل ياسبرس إلى امتلاك الطفل لاستعداد طبيعي للتفلسف، سيضمحل ويتلاشى إذا لم يتعمده الكبار بالرعاية والتوجيه السليم، وهو ما يحدث عادة في المدارس التي تتبع أساليب التلقين والحفظ، وتراهن على الفلاسفة على كم المعلومات والمعارف بدلاً من نوعيتها وكيفية الوصول إليها ومدى ملائمتها للحياة الواقعية للمتعليم.⁽³⁾

خاتمة:

لم يكن مشروع تدريس الفلسفة للأطفال وليد ما هو راهن من القضايا بل كان مشروعاً يلوح في الأفق منذ القدم، إلا أن ملامحه ظهرت بجلاء منذ أربعينيات القرن الماضي، وذلك راجع أولاً لقدرات الطفل العقلية في التساؤل الفلسفي وفي توليد الأفكار، وثانياً الظروف التي باتت تستفز العقل البشري وعقل الطفل على حد سواء إلى التساؤل الفلسفي، وكما سبق واسلفنا فإن هناك معاهداً اقامت دراسات حثيثة حول هذا فقط من أجل بلوغ غايات على رأسها صقل العقل منذ الصغر على ضبط قواعد الفكر، يمكن القول في الأخير أن غايات وأهداف تدريس الفلسفة للأطفال يمكن تلخيصها كالتالي:

(1) سعاد فتحي محمود: اتجاهات حديثة في تطوير مناهج الفلسفة وتدريس الفلسفة للأطفال، القاهرة، ابتراك للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2004، ص124.

(2) ميشيل توزي: فلسفة التربية وتربية الطفل على الفلسفة، مرجع سبق ذكره، ص339.

(3) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

- (1) تحسين قدرات التفكير
 - (2) تنمية الإبداع.
 - (3) النمو الذاتي والنمو في العلاقات الشخصية.
 - (4) نمو الوعي والفهم الأخلاقي
- بالإضافة إلى ذلك يمكن تجديد أهداف تعليم الفلسفة للأطفال فيما يلي:
- (1) اكتشاف البدائل المتعددة للموضوع
 - (2) التمرس على النزاهة وعدم التحيز
 - 3 الاهتمام بالأنساق أو التناسق بين الأجزاء.
 - (4) الكشف عن الأسانيد العقلية التي تقوم عليها المعتقدات.
 - (5) الوعي بالتناول الكلي أو النظرة الشاملة.
 - (6) الوعي ببيئة الموقف ومتطلباته.
 - (7) اكتشاف العلاقات بين الجزء والكل.

كما أن الطفل يكتسب بعض المهارات عند تعليمه الفلسفة منها: تحليل العبارات بناء الفروض- تحديد المصطلحات - بناء المفاهيم - اكتشاف البدائل أو الاختبارات - الاستنتاج من الفروض - إيجاد الافتراضات الضمنية - وضع التعميمات - إعطاء الأسباب - إدراك علاقة الجزء بالكل وعلاقة الكل بالجزء - تحديد واستخدام المعايير - معرفة كيفية التعامل مع الأمور الغريبة والغامضة المهمة - تحديد أخطاء القياس - ضرب الأمثلة والتوضيحات - التعرف على الاختلافات - ولكن لتحقيق الغايات والأهداف والمهارات السابقة يجب إثارة الخيال لدى الأطفال، وإثارة الدهشة عنده وتشجيعه على المناقشة الواعية الذكية للمسائل التي لها أهمية عنده كما يشجع تدريس الفلسفة للأطفال الأطفال على التفكير فرادى وجماعات. وهناك عدد لا يحصى من الأماكن حول العالم حيث يشارك الأطفال والبالغون معا في البحث الفلسفي وهي ممارسة قديمة قدم سقراط على الأقل. وقد كانت LAPC في جامعة ولاية مونت كلير والمراكز التابعة لها مسؤولة إلى حد كبير عن انتشار برامج الفلسفة للأطفال في المدارس وغيرها من الأماكن حول العالم.

قائمة المصادر والمراجع والمجلات:

- سعاد فتحي محمود: اتجاهات حديثة في تطوير مناهج الفلسفة وتدرّيس الفلسفة للأطفال، القاهرة، ابتراك للطباعة والنشر والتوزيع الطبعة 1، 2004
- ماثيو ليبمان: المدرسة وتربية الفكر، ترجمة إبراهيم يحيى الشهابي، دمشق، منشورات وزارة الثقافة، 1998
- ميشيل توزي: فلسفة التربية وتربية الطفل على الفلسفة، ترجمة محمد الادريسي، رشيد المشهور، مجلة نقد وتنوير، ع4، الفصل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة الفلسفة مدرسة للحرية 2009.
- حنيفي جميلة، الفلسفة في المنهج التعليمي حديث مع ماثيو ليبمان مؤسس الفلسفة من اجل الأطفال مجلة تطوير جامعة سعيّدة العدد الثالث ماي 2016 ص195، الأول السنة ثانية مارس 2016.
- بني عامر معاذ، الانسان الفيلسوف ،عن أسئلة الأطفال وإجابات الحكماء الاردن وزارة الثقافة 2021
- ابتسام مهران، تنمية الخيال عند الاطفال، 2020، اطلع عليه بتاريخ <http://Almersal.com> 2024,20:00/05/17 انظر:

حماية الطفل من الجرائم الإلكترونية في ضوء أحكام الاتفاقيات الدولية (الاستغلال في المواد الإباحية نموذجا)

الأستاذة زياتي نوال

جامعة حسيبة بن بو علي / الشلف

n.ziani@univ_chlef.dz

مقدمة

تطورت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تطورا سريعا، ففربت المسافات وفتحت طرقا جديدة للتواصل والتعلم وتقديم الخدمات، ولم يستثن الطفل من تلك التطورات، فالهواتف المحمولة والحواسيب والوصول إلى الإنترنت أصبح جزء لا يتجزأ من حياة الطفل اليومية، ولا يمكننا إنكار ما تتيحه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للطفل من أدوات جديدة لتعزيز المعارف والمهارات فضلا عن اللعب والترفيه وربط علاقات اجتماعية، ولكن بالمقابل هناك أيضا مخاطر مرتبطة بهذه التكنولوجيات وما فتئ القلق يتزايد في السنوات الأخيرة بشأن دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في توليد العنف ضد الأطفال من خلال مواد ضارة أو مؤذية يطلع عليها الأطفال أو استدراجهم من طرف متصيدون يترصون بهم أو تعرضهم للاستغلال الجنسي...، وهذا ما أكدته دراسة الأمم المتحدة بشأن العنف ضد الأطفال في عام 2006، حيث أقرت الدراسة بأنه : « يبدو أن الإنترنت والتطورات الأخرى لتكنولوجيات الاتصال...تشارك في زيادة خطر الاستغلال الجنسي للأطفال والأشكال الأخرى من العنف».

وفي سبيل ذلك سعى المجتمع الدولي إلى الاهتمام بفئة الأطفال وإحاطتها بمناخ قانوني يكفل للطفل التمتع بحقوقه وصيانة كرامته وضمان نشأته، من خلال اعتماد جملة من الصكوك القانونية الدولية التي تضمنت التزامات على الدول الأطراف لتجريم مجموعة من الجرائم المتعلقة بمواد الاعتداء الجنسي على الأطفال على رأسها البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق ببيع الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية لعام 2000، والاتفاقيتين الأوروبيتين: بودابست لعام 2001، ولانزاروت لعام 2007، ناهيك عن اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989 التي تشكل المعيار الأساسي الذي يستند إليه في تعزيز حقوق الطفل وحمايتها.

بناء على ذلك تعالج هذه الورقة البحثية الإشكال الذي يتمحور حول: مدى فعالية

المنظومة القانونية الدولية في حماية الطفل من الاستغلال في المواد الإباحية في الفضاء الرقمي.

معتمدين في ذلك على المنهج التحليلي المناسب لتحليل النصوص القانونية التي تم عرضها في الدراسة، كما تم الاستعانة بالمنهج الوصفي المناسب للإحاطة بالمفاهيم ذات الصلة بالدراسة سواء ما تعلق منها بالجريمة الإلكترونية المتمثلة في استغلال الطفل في المواد الإباحية، أو الإطار العام للاتفاقيات الدولية التي تمت دراستها.

وبذلك قسمنا الدراسة إلى المبحثين التاليين:

- المبحث الأول: الحماية المكرسة للطفل من الاستغلال في المواد الإباحية في إطار الاتفاقيات الدولية العالمية
- المبحث الثاني: الحماية المكرسة للطفل من الاستغلال في المواد الإباحية في إطار الاتفاقيات الدولية الإقليمية

المبحث الأول: الحماية المكرسة للطفل من الاستغلال في المواد الإباحية في إطار الاتفاقيات الدولية العالمية.

تقدم اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989 وبروتوكولاتها الاختيارية الملحق بها على رأسها البروتوكول المتعلق ببيع الأطفال واستغلالهم في البغاء والمواد الإباحية توجهات هامة لتمكين الأطفال من أعمال حقوقهم على الإنترنت بما فيها حرية التعبير؛ والاطلاع على المعلومات وتلقيها ونقلها؛ وحمايتهم من المواد والمعلومات الضارة، ومن التدخل غير القانوني في خصوصياتهم أو مراسلاتهم، ومن الحالات التي قد تشوه فيها صورتهم أو يتعرض فيها شرفهم وسمعتهم للخطر. بذلك نتطرق في المطلب الأول إلى التدابير المتعلقة باتفاقية حقوق الطفل أما المطلب الثاني نخصه لدراسة الأحكام الواردة في البروتوكول الاختياري الملحق بها والمتعلق ببيع الأطفال واستغلالهم في المواد الإباحية.

المطلب الأول: حماية الطفل من الاستغلال في المواد الإباحية من خلال اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989.

قبل التطرق إلى التدابير الواردة في اتفاقية حقوق الطفل وجب علينا أول تحديد مدلول الاستغلال في المواد الإباحية

الفرع الأول: مضمون جرائم الاستغلال في المواد الإباحية الواقعة على الطفل في

الفضاء الرقمي

نشير أولاً إلى تعريف الطفل وذلك وفق ما جاء في اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989 في نص المادة الأولى منها: «لأغراض هذه الاتفاقية الطفل هو أي إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المنطبق عليه». (اتفاقية حقوق الطفل اعتمدت في نوفمبر 1989)

أما الجريمة الإلكترونية رغم تعدد التعاريف المنسوبة إليها، والتسميات التي أطلقت عليها، إلا أنه يمكن الاعتماد على التعريف الذي جاء به مؤتمر الأمم المتحدة العاشر لمنع الجريمة المنعقد بفيينا في الفترة الممتدة بين 10-17 أبريل عام 2000 باعتباره تعريف شامل حيث عرفت على أنها: «جريمة يمكن ارتكابها عن طريق النظام الحاسوبي أو الشبكة النظامية للحاسوب، والجريمة تلك تشمل جميع الجرائم التي من شأنها ارتكابها داخل بيئة إلكترونية». (زيدان، 2011، صفحة 43)

ونشير أنه لا يوجد تحديد دقيق لصور الجرائم الإلكترونية الماسة بالطفل، غير أن المتفق عليه على المستوى الوطني والدولي أن معظم هذه الجرائم تنطوي على المساس بالطفل أو شرفه أو سمعته أو أخلاقه، غير أن ما يهمنا في هذا المجال هو استغلال الأطفال في المواد الإباحية عبر شبكة الانترنت.

وبالمقابل لا يوجد تحديد دقيق لمفهوم هذا الأخير لأن نظرة المجتمعات لهذه الظاهرة تختلف من دولة لأخرى ومن مجتمع لآخر فالقواعد الصالحة في المجتمعات الغربية قد تكون غير مناسبة للمجتمعات العربية والإسلامية، ومن بين صور الجرائم الإلكترونية والمتعلقة بالاستغلال في المواد الإباحية الواقعة على الأطفال نذكر:

أ_ تحريض الأطفال على الأعمال الجنسية: يتم التحريض من خلال نقل المواد الإباحية من رموز أو صور أو عن طريق محادثات مكتوبة تحض على ارتكاب أفعال الفسق والفجور، أو عن طريق وضع مواقع في الانترنت تعمل على الترويج لتجارة الأطفال (إبراهيم، 2013، صفحة 1144)

ب_ إنتاج صور فاضحة للأطفال: إذ تضع هذه التقنية بين يدي الفاعل منظومة غير محددة في إنتاج صور فاضحة للأطفال من خلال استخدام تقنية الدبلجة. (ميرفت محمد حبايبة، لخضر رابحي، 2019، صفحة 101)

ج_ أعمال الدعارة للأطفال والترويج لها: لا يقتصر استغلال القاصرين جنسيا عبر شبكة الانترنت على نشر الصور الإباحية لهم، وإنما يتحول الاستغلال إلى دعارة وإظهار ذلك من خلال صور وأفلام مصورة لهم ونشرها عبر شبكة الانترنت. (ميرفت محمد حبابية، لخضر رابحي، 2019، صفحة 102)

ويقصد بدعارة الأطفال أو بغاء الأطفال، وفقا للمادة 02 من البروتوكول الاختياري بشأن بيع الأطفال وبغاء الأطفال واستخدامهم في العروض والمواد الإباحية، استخدام الطفل لغرض أنشطة جنسية لقاء مكافأة أو أي شكل آخر من أشكال العوض، ويقصد بالعروض الإباحية أو المواد الإباحية في ذات البروتوكول، أي تصوير للأعضاء الجنسية للطفل لإشباع الرغبة الجنسية. (البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل وبغاء الأطفال واستخدامهم في العروض والمواد الإباحية، 2000)

د_ استغلال الأطفال من خلال الألعاب الإلكترونية: يتم ذلك من خلال نشر بعض الألعاب الإلكترونية حتى يتعود الطفل عليها ويقوم باتباع ما يملأ عليه من خطوات، وذن أن يشعر يمكن للجاني أن يطلب من الطفل وضع صوره أو صور بوضع معين، كما يستطيع الجاني الحصول أيضا على بيانات ومعلومات عن الطفل وأسرته تستخدم للابتزاز، وتعد من أخطر الألعاب على الطفل والأسرة لذا وجب التنبيه على الأسرة بضرورة عدم ترك الأطفال لوقت طويل أمام شاشة الحاسوب دون مراقبة. (محمود، 2020، صفحة 213)

الفرع الثاني: تدابير حماية الطفل من الجرائم الإلكترونية بموجب اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989

تعد الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل أول وثيقة دولية لها قوة الإلزام القانوني، تتناول حقوق الطفل على وجه الخصوص وبشكل متفرد، تم تبني الاتفاقية من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 20 نوفمبر 1989 ودخلت حيز النفاذ بتاريخ 02 نوفمبر 1990 صادقت عليها 199 دولة من بينها الجزائر بتاريخ 16 أفريل 1993.

تنقسم الاتفاقية إلى ديباجة تعرض المبادئ الأساسية ويعقبها 54 مادة موزعة على ثلاثة أقسام، وتلتزم الدول الأطراف في الاتفاقية بصفة عامة باحترام الحقوق التي تقرها الاتفاقية وأن تضمنها لكل طفل يخضع لولايتها دون أي نوع من أنواع التمييز، بغض النظر عن لونهم أو جنسهم أو لغتهم أو دينهم أو رأيهم السياسي أو غيره، أو أصلهم القومي أو الإثني أو الاجتماعي، أو ثروتهم، أو عجزهم، أو مولدهم، أو أي وضع آخر. (محمود، 2020، صفحة 220)

أكدت الاتفاقية على ضرورة حماية الطفل من كافة أشكال الاستغلال من خلال البنود التالية:

- نصت المادة 19 على أن تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير التشريعية والإدارية والاجتماعية والتعليمية الملائمة لحماية الطفل من كافة أشكال العنف أو الضرر أو الإساءة البدنية أو العقلية والإهمال والمعاملة المنطوية على إهمال وإساءة المعاملة بما في ذلك الإساءة الجنسية.
- ألزمت المادة 34 على الدول الأطراف أن تتعهد بحماية الطفل من جميع أشكال الاستغلال الجنسي والانتهاك الجنسي، ولهذه الأغراض تتخذ الدول الأطراف بوجه خاص جميع التدابير الملائمة الوطنية والثنائية والمتعددة الأطراف لمنع ما يلي:
 - حمل وإكراه طفل على تعاطي أي نشاط جنسي غير مشروع.
 - الاستخدام الاستغلالي للأطفال في الدعارة أو غيرها من الممارسات الجنسية غير المشروعة.
 - الاستخدام الاستغلالي للأطفال في العروض والمواد الإباحية.

بقراءة تحليلية للمادة 34 المذكورة أعلاه نجد أنها تقتصر على السياقات الأسرية فقط أو البيئات غير الإلكترونية، وتركز على الأفعال التي يرتكبها شخص ثالث وهو الجاني بالإشارة إلى «حمل» أو «إكراه» الطفل على تعاطي أي نشاط جنسي غير مشروع و«الاستخدام الاستغلالي» للأطفال في البغاء والمواد الإباحية.

وتجدر الإشارة أنه عندما اعتمدت اتفاقية حقوق الطفل في عام 1989 كانت شبكة الانترنت لا تزال في بدايتها إذ استحدثت في تلك السنة بالذات، غير أن الأحكام التي تضمنتها الاتفاقية باعتبارها أول اتفاقية دولية تعني بحقوق الطفل من كافة الجوانب يمكن تطبيقها على البيئة الرقمية وهذا ما أكدته مجلس حقوق الإنسان في قراره المعتمد بتاريخ 23 مارس 2016 المتعلق بـ «حقوق الطفل: تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والاستغلال الجنسي للأطفال» حيث نص القرار في البند الثالث عشر على ما يلي:

« 13 _ يهيب بالدول أن تضع نهجا وافيا وآمنا وشاملا وتمكيننا لحماية الأطفال من شبكة الإنترنت بما يتماشى مع اتفاقية حقوق الطفل على نحو يكفل تنفيذ المبادئ المكرسة في الاتفاقية». (الإنسان، 2016)

المطلب الثاني: البروتوكول الاختياري بشأن بيع الأطفال واستغلالهم في الدعارة والمواد الإباحية لعام 2000.

باعتقاد البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية عام 2000، تعزز الإطار القانوني الدولي إلى حد كبير فيما يتعلق بحماية الأطفال من الاستغلال الجنسي، تضمن البروتوكول الاختياري ديباجه و14 بندا جاءت مكمله لاتفاقية حقوق الطفل ومؤكدة على الحقوق التي نصت عليها، ولا سيما تلك التي تتعلق بحماية الطفل من الاستغلال في البغاء والمواد الإباحية، والاتجار أو البيع. (جاد، 2010، صفحة 191)

جاءت المواد الأولى من البروتوكول لتحظر بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء والمواد الإباحية، ثم عرفت المصطلحات الواردة في البروتوكول وحددت المقصود ببيع الأطفال واستغلالهم في البغاء والمواد الإباحية، وألزمت المادة 03 الدول الأعضاء بمعاينة مرتكبي الجرائم المتعلقة باستغلال الأطفال. (الإباحية، 2002)

وأهم ما جاء في البروتوكول ما يلي:

- حضر بيع الأطفال واستغلالهم في المواد الإباحية.
- تعتمد الدول الأطراف أو تعزز وتنفذ وتنشر القوانين والتدابير الإدارية والسياسات والبرامج الاجتماعية التي تمنع الجرائم المشار إليها في البروتوكول، وينبغي أن تقوم بتعزيز الوعي لدى الجمهور عامة بما في ذلك الأطفال عن طريق الإعلام والتثقيف والتدريب المتصل بالتدابير الوقائية والآثار الضارة الناجمة عن الجرائم.
- تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير الممكنة التي تهدف إلى تأمين تقديم كل المساعدات المناسبة إلى ضحايا هذه الجرائم، بما في ذلك إعادته إدماجهم في المجتمع وتحقيق شفائهم الكامل بدنيا ونفسيا.

فضلا على ذلك تضمن البروتوكول العديد من الأحكام الإجرائية التي جاءت في مواد متفرقة تعلق بتسليم المجرمين والتعاون القضائي الدولي ومكافحة الجرائم المتعلقة بالاستغلال الجنسي للأطفال، حيث نظم البروتوكول بموجب المادة 05 منه طريقة استرداد المجرمين، فأدرج جرائم بيع الأطفال أو التبيخ لغرض استغلالهم في البغاء أو إنتاج أو توزيع أو نشر أو تصدير مواد إباحية متعلقة بالطفل، بوصفها جرائم تستوجب تسليم المجرمين في أي معاهدة لتسليم المجرمين قائمة بين الدول الأطراف، وفي حالة عدم وجود معاهدة بين

الدول الأطراف فإنه يعتبر البروتوكول بمثابة أساس قانوني يتيح للدولة تسليم المجرمين، وبموجب المادة 06 من البروتوكول تلتزم الدول الأطراف بالتعاون الدولي لمكافحة الجرائم المذكورة في البروتوكول من خلال تقديم أقصى قدر من المساعدة إلى بعضها فيما يتعلق بالتحقيق أو الإجراءات الجنائية. (محمود، 2020، صفحة 223)

المبحث الثاني: الحماية المكرسة للطفل من الاستغلال في المواد الإباحية في إطار الاتفاقيات الدولية الإقليمية.

على الصعيد الإقليمي ساهمت الصكوك القانونية في حماية الطفل من الجرائم الماسة به وبشرفه في البيئة الرقمية ونذكر في هذا المجال الاتفاقيات الصادرة عن المجلس الأوروبي والاتفاقية العربية الصادرة عن جامعة الدول العربية، إضافة إلى الميثاق الإفريقي لحقوق الطفل الصادر عن الاتحاد الإفريقي وإن لم يتعلق بالجرائم الإلكترونية إلا أن لجنة حقوق الطفل أكدت أنه لا يوجد ما يمنع من تطبيق أحكامه على البيئة الرقمية، بناء على ذلك نعالج في المطلب الأول الحماية المكرسة للطفل في إطار اتفاقيات مجلس أوروبا، أما المطلب الثاني خصص لدراسة الاتفاقية العربية والإفريقية في هذا المجال.

المطلب الأول: الحماية في إطار اتفاقيات مجلس أوروبا.

نتطرق في هذه الجزئية من البحث إلى اتفاقية بودابست لعام 2000، واتفاقية لانزاروت باعتبارهما من أهم الصكوك الدولية التي قدمت استجابة شاملة للعنف الجنسي ضد الأطفال من خلال نهج الوقاية والحماية.

الفرع الأول: اتفاقية بودابست لمكافحة الجرائم المعلوماتية لعام 2000

أثمرت جهود الاتحاد الأوروبي على ميلاد أول صك دولي اتجه لمكافحة كافة أشكال الجريمة الإلكترونية، بالعاصمة المجرية بودابست عام 2001، فتح باب التوقيع عليه بتاريخ 23 نوفمبر 2001، ودخلت المعاهدة حيز النفاذ بتاريخ 01 جويلية 2004، حيث تضمن الاتفاقية ديباجة 48 مادة، تضمنت الديباجة رغبة الدول الأعضاء في مجلس أوروبا والدول الأخرى الموقعة على الاتفاقية في التعاون الدولي بشأن مكافحة الجريمة الإلكترونية وتعزيز التعاون الدولي، حيث جاء الباب الأول منها لبيان المصطلحات المستخدمة في الاتفاقية، أما الباب الثاني تعلق بالتدابير الواجب اتخاذها من الدول الأطراف على الصعيد الوطني، وتضمن الباب الثالث التعاون الدولي في مواجهة جرائم المعلوماتية، في حين تعلق الباب الرابع بالأحكام الختامية الخاصة بالتوقيع على الاتفاقية وتطبيقها. (مجمع البحوث والدراسات،

خصصت الاتفاقية المادة 09 لتعزيز التدابير الحمائية للأطفال بما في ذلك حمايتهم من الاستغلال الجنسي حيث تضمنت المادة جملة من التدابير الهادفة لحماية الطفل من كافة أشكال الجرائم الإلكترونية تحت عنوان « الجرائم ذات الصلة بمواد إباحية عن الأطفال»: - أكدت الفقرة الأولى من المادة على ضرورة اتخاذ كل دولة طرف ما يلزم من تدابير تشريعية وغيرها من التدابير لتجريم السلوكيات التالية في قانونها الوطني إذا ارتكبت عمدا وبغير حق:

- إنتاج مواد إباحية عن الأطفال بغرض توزيعها عبر نظام الكمبيوتر.
- عرض مواد إباحية عن الأطفال أو إتاحتها عبر نظام الكمبيوتر.
- توزيع مواد إباحية عن الأطفال أو نقلها عبر نظام الكمبيوتر.
- الحصول على مواد إباحية عن الأطفال عبر نظام الكمبيوتر لصالح الشخص ذاته أو لفائدة الغير
- حيازة مواد إباحية عن الأطفال داخل نظام الكمبيوتر أو على دعامة لتخزين بيانات الكمبيوتر. (2001، الصفحات 5-6)

- ونصت الفقرة الثانية على أن مواد دعارة الأطفال تشمل أية مواد تظهر بشكل قيام القاصر بتصرفات جنسية أو ظهور أي شخص باتصال أو تصرف جنسي مع قاصر، وكذلك الصور الواقعية التي تظهر أو تمثل قاصر يدخل في تصرف جنسي. (محمود، 2020، صفحة 220)

- أما الفقرة الثالثة قررت أن المقصود بالقاصر يحدد تبعا للقانون الداخلي للدول. (الاتفاقية المتعلقة بالجريمة الإلكترونية (بودابست)، 2001)

والجدير بالذكر أن مصطلح (المواد الإباحية) الوارد في فقرات المادة يخضع على المعايير الوطنية المتعلقة بتصنيف المواد على أنها فاحشة لا تتفق مع الآداب العامة أو ما يمثلها من فساد، وبالتالي فالمواد التي لها ميزة فنية، طبية، علمية أو ما شابه ذلك غير إباحية. (التقرير التفسيري لاتفاقية الجريمة الإلكترونية)

الفرع الثاني: اتفاقية مجلس أوروبا بشأن حماية الأطفال من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسيين لعام 2007 (اتفاقية لانزاروت)

نظرا لزيادة معدل الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي على الأطفال في أوروبا إلى حد مقلق لا سيما فيما يتعلق بالاستخدام المتزايد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قبل

الأطفال ومرتكبي هذه الأفعال، ظهرت الحاجة إلى إعداد صك دولي شامل يركز على الجوانب الوقائية والجنائية الخاصة بحماية الطفل من أشكال الاستغلال والاعتداء الجنسيين، ويكون الانضمام فيه مفتوحا لكافة الدول الأعضاء وغير الأعضاء في مجلس أوروبا، فاعتمدت اتفاقية لانزاروت بتاريخ 25 أكتوبر 2007، تضمنت ديباجة و50 مادة. (اتفاقية مجلس أوروبا بشأن حماية الأطفال من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي (لانزاروت)، (2007)

تسعى الاتفاقية إلى مكافحة ومنع استغلال الأطفال جنسيا، وحماية حقوق الأطفال ضحايا الاستغلال والاعتداء الجنسي، ومن جهة أخرى تهدف إلى تعزيز التعاون الوطني والدولي لمكافحة ظاهرة الاستغلال الجنسي للأطفال. (2007، صفحة 02)

وتضمنت الاتفاقية أحكام تتعلق بحماية الأطفال من الاستغلال عبر الإنترنت وجرائم الاستغلال عبر الإنترنت، إذ ألزمت الدول الأطراف باتخاذ تدابير تشريعية يمكن من خلالها ضمان تجريم التصرفات المتعمدة عند ارتكابها وذلك في أي من الأعمال التالية:

- إنتاج مواد إباحية للأطفال
- عرض أو توفير مواد إباحية للأطفال
- توزيع أو نشر مواد إباحية للأطفال
- حيازة مواد إباحية للأطفال
- استخدام طفل للمشاركة في عروض إباحية أو حثه للمشاركة في مثل هذه العروض.
- إرغام طفل على المشاركة في عروض إباحية أو الاستفادة منه أو استغلاله في أغراض مماثلة.
- مشاهدة متعمدة لعروض إباحية يشارك فيها الأطفال.
- تجريم فعل حث الطفل بشكل متعمد ولأغراض جنسية على مشاهدة اعتداء جنسي أو نشاطات جنسية حتى لو لم يشارك فيها.
- تجريم فعل قيام شخص راشد بشكل متعمد وبواسطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بغرض الالتقاء بطفل بغية ارتكاب أي من الجرائم السابقة. (حبيب، 2023، صفحة 258)

توفر معاهدة مجلس أوروبا بشأن حماية الأطفال من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي إطارا قانونيا قويا في هذا الصدد، حيث تضمنت بالتفصيل جملة من التدابير

الوقائية وتدابير الحماية ومساعدة الضحايا كالتالي:

1- تضمن الفصل الأول جملة من التدابير الوقائية وما يجب أن تفعله الدول لمنع الاستغلال الجنسي للأطفال تتمثل في:

- توعية وتدريب الأشخاص الذين يعملون مع الأطفال.
- اتخاذ التدابير اللازمة لضمان حصول الأطفال في مرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي على معلومات حول الاستغلال الجنسي.
- تنظيم حملات توعية موجهة إلى عامة الناس حول ظاهرة الاستغلال والاعتداء الجنسيين على الأطفال والتدابير التي يمكن اتخاذها.

2- تضمن الفصل الثالث جملة من التدابير تتخذها السلطات الوطنية للتنسيق والتعاون في سبيل مكافحة ظاهرة الاستغلال والاعتداء الجنسيين على الأطفال تتمثل فيما يلي:

- اتخاذ التدابير اللازمة لضمان التنسيق على المستوى الوطني أو المحلي بين مختلف الوكالات التي تعني بمنع ومكافحة الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي على الأطفال.

- اتخاذ كل دولة طرف تدابير على المستوى الوطني أو المحلي لتعزيز حقوق الطفل وحمايتها، واعتماد آليات لجمع البيانات أو نقاط اتصال بهدف مراقبة أو تقييم ظاهرة الاعتداء والاستغلال الجنسيين للأطفال.

- تشجيع التعاون بين السلطات المختصة التابعة للدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص من أجل منع ومكافحة الاستغلال والاعتداء الجنسيين على الأطفال.

3- تضمن الفصل الرابع جملة من التدابير المتعلقة بتوفير الحماية للأطفال الضحايا وتقديم المساعدة لهم مع المراعاة الواجبة لآراء الطفل واحتياجاته واهتماماته، نذكر منها:

- إنشاء برامج اجتماعية فعالة ووضع هيكليات متعددة المجالات لتقديم الدعم اللازم للضحايا وأقربائهم وأي شخص مسؤول عن رعايتهم.
- اتخاذ التدابير التشريعية اللازمة لضمان تقديم الحماية والمساعدة للطفل في حال عدم التأكد من سن الضحية وبروز أسباب تشير على أن الضحية هو طفل وذلك إلى حين التحقق من سنه.
- التبليغ عن حالات الاشتباه بحصول استغلال أو اعتداء جنسيين.
- إنشاء خطوط المساعدة عبر الهاتف أو شبكة الإنترنت لتقديم المشورة للمتصلين، مع إيلاء الاعتبار الواجب لعدم الإفصاح عن هوية المتصلين.

- اتخاذ التدابير اللازمة لمساعدة الضحايا على المدين القصير والطويل في استعادة عافيتهم الجسدية والاجتماعية والنفسية
- في حال تورط الأهل أو الأشخاص المسؤولين عن رعاية الطفل في استغلاله أو الاعتداء عليه جنسيا يجب إبعاد المرتكب المزعوم أو إبعاد الضحية عن بيئته العائلية مع مراعاة مصالح الطفل الفضلى. (2007، الصفحات 03-09)

كما تطرقت الاتفاقية في المادة 22 منها إلى حالة فساد الطفل وهي حالة جديدة لم يرد ذكرها في الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الطفل إذ عرفته على أنه: « حث الطفل وبشكل متعمد ولأغراض جنسية على مشاهدة اعتداء جنسي أو نشاطات جنسية حتى لو لم يشارك فيها». (حبيب، 2023، صفحة 259)

المطلب الثاني: الحماية المكرسة في إطار الاتفاقية العربية والإفريقية.

نعالج في هذه الجزئية من البحث الأحكام المتعلقة بحماية الطفل من المواد الإباحية في ظل الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات، والميثاق الإفريقي لحقوق ورفاه الطفل.

الفرع الأول: الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات لعام 2010.

نتيجة للجهود الحثيثة التي قامت بها جامعة الدول العربية لتدعيم التدابير الأمنية لمكافحة الجرائم المتعلقة بتقنية المعلومات، وقع مجلس وزراء الداخلية والعدل العربي بتاريخ 23 ديسمبر 2010 على الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات، تتكون الاتفاقية من 43 مادة موزعة على خمسة فصول عُنيت بمواجهة عدة جرائم تدخل ضمن جرائم تقنية المعلومات من أهمها: جريمة الاعتداء على سلامة البيانات، جرائم التزوير والاحتيال، الجرائم الإباحية والجرائم المتعلقة بانتهاك حق المؤلف، جريمة إساءة استخدام وسائل تقنية المعلومات، كما أكدت على ضرورة التعاون بين الدول العربية في مجال مكافحة جرائم تقنية المعلومات حيث ألزمت كل دولة طرف فيها بأن تتبنى في قانونها الداخلي والإجراءات الواردة فيه على الجرائم المنصوص عليها بالاتفاقية. (حبيب، 2023، صفحة 259)

خصصت الاتفاقية المادتين 12 و13 المتعلقتان بمكافحة الجرائم المتعلقة باستغلال واستخدام الأطفال في المواد الإباحية وحيازتها على وسائل تقنية المعلومات. حيث أكدت المادة 05 من الفصل الثاني على التزام كل دولة طرف بتجريم الأفعال المبينة في الفصل وذلك وفقا لتشريعاتها وأنظمتها الداخلية.

ثم جاءت المادة 12 من نفس الفصل تحت عنوان «جريمة الإباحية» نصت على ما يلي:

1. إنتاج أو عرض أو توزيع أو توفير أو نشر أو شراء أو بيع أو استيراد مواد إباحية أو مخلة بالحياء بواسطة تقنية المعلومات.
2. تشدد العقوبة على الجرائم المتعلقة بإباحية الأطفال والقصر.
3. يشمل التشديد الوارد في الفقرة (02) من هذه المادة، حيازة مواد إباحية الأطفال والقصر أو مواد مخلة بالحياء للأطفال والقصر على تقنية المعلومات أو وسيط تخزين تلك التقنيات.»

أما المادة 13 أوضحت أن جريمة المقاومة والاستغلال الجنسي تندرج ضمن الجرائم المرتبطة بالإباحية. (الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات، 2010)

رغم أهمية ما جاء في المادة 12 وتناسبها مع المعايير الحقوقية والأعراف الإنسانية، إلا أنها تترك بابا مفتوحا أمام الحكومات العربية لتفسيرها طبقا لمعايير غير معروفة وليست محددة في الاتفاق، حيث ينص البند الأول على تجريم "إنتاج أو عرض أو توزيع أو توفير أو نشر أو شراء أو بيع أو استيراد مواد إباحية أو مخلة بالحياء بواسطة تقنية المعلومات " ولا يوجد أي تعريف واضح لماهية المواد "المخلة بالحياء" وعليه فإنه يمكن استخدامها فعليا لتجريم العديد من أنواع المحتوى المنشور على الإنترنت سواء كانت نصوصا أدبية أو أعمال فنية أو أي من أنشطة النشر على الرقمي، خاصة أن هذه الألفاظ الفضفاضة استُخدمت سابقا بالفعل لتقييد حرية التعبير وتجريم أعمال أدبية وفنية. (حبيب، 2023، صفحة 259)

الفرع الثاني: الميثاق الإفريقي لحقوق ورفاه الطفل لعام 1990

لطالما كانت مكافحة الاتجار بالأطفال تمثل إحدى الأولويات في أجندة تنمية القارة الإفريقية، إذ تعد من التحديات الكبيرة التي كان على الاتحاد الإفريقي معالجتها منذ تأسيسه عام 2002، ونظرا للانتهاكات التي طالت حقوق الطفل في إفريقيا تم إبرام الميثاق الإفريقي لحقوق الطفل ورفاهية الطفل في جويلية 1990 ودخل حيز النفاذ في نوفمبر 1999، ويعد الوثيقة الإقليمية الأولى بشأن حقوق الطفل أنشئ جزئيا لتكميل اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989. (جاد، 2010، صفحة 200)

نصت المادة 27 من الميثاق تحت عنوان « الاستغلال الجنسي» على أن تتعهد الدول بحماية الطفل من كافة أشكال الاستغلال والاعتداء الجنسي وأن تتخذ الإجراءات اللازمة لمنع إغراء أو إكراه أو تشجيع الطفل في أي نشاط جنسي واستخدام الأطفال في الدعارة أو

الممارسات الجنسية الأخرى وكذا استخدام الأطفال في الأنشطة والعروض الإباحية. (الميثاق الإفريقي لحقوق ورفاهية الطفل، 1990)

الخاتمة:

بإبرام اتفاقية حقوق الطفل والبروتوكول الاختياري بشأن بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء والمواد الإباحية فضلا عن الصكوك القانونية الإقليمية المذكورة والمتعلقة بمكافحة الجرائم الإلكترونية، وضعت مجموعة من الأحكام القانونية والتوجيهات لكي تستخدمها الدول في متع بيع الأطفال واستغلالهم جنسيا عبر الفضاء الرقمي، وحمايتهم وتزويد ضحايا هذه الجرائم والناجين منها بما يلزم من خدمات العدالة وإعادة التأهيل، إلا أن الواقع الذي نعيشه يثبت أن هذه النوعية من الجرائم المستحدثة الموجهة للطفل لازالت تمثل وباء حقيقي يحتاج إلى تحرك عالمي لمواجهة، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على الثغرات التي لاتزال تعترى تنفيذ المعايير القانونية وتبادل المعلومات مما يؤدي إلى عدم كفاية أوجه التصدي لهذه الأنواع من الجرائم المرتكبة ضد الأطفال.

بناء على ذلك، وفي سبيل التصدي لجريمة استغلال الأطفال في المواد الإباحية نوصي بجملة من التوصيات تتمثل فيما يلي:

- التواصل الصريح مع الأطفال، في المنزل وفي المدرسة، بشأن المسائل المتعلقة بالبيئة الإلكترونية؛
- إتاحة الفرص للأطفال ليتعلموا منذ سن مبكرة كيفية الاستفادة من استراتيجيات التغلب على المخاطر، مثل حذف الرسائل، وصد المتصلين، والإبلاغ عمن يقدم محتويات غير لائقة على الإنترنت؛
- وعلى المستوى الوطني ينبغي على الحكومات أن تكفل سبل الانتصاف للأطفال ضحايا الانتهاكات المتصلة بوسائل الإعلام الرقمية وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بما في ذلك توفير الدعم الملائم لهم، ولا سيما ضعفاء الحال منهم، من أجل معالجة مشاكلهم النفسية وبناء الثقة بالنفس، ومنع إعادة إيذاء الأطفال الضحايا؛
- ختاماً نرى أن إحدى الخطوات الرئيسية في أي لإحراز النجاح استراتيجية وطنية لحماية الأطفال على الإنترنت، تكون بصياغة تشريعات وطنية كافية وإقامة الأطر القانونية المتصلة لأغراض الجريمة الإلكترونية وتحديثها عند الضرورة، والعمل في إطار هذا النهج على تحقيق التنسيق على الصعيد الدولي.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر

1. اتفاقية حقوق الطفل المعتمدة في نوفمبر 1989، دخلت حيز النفاذ في سبتمبر 1990.
2. الميثاق الإفريقي لحقوق ورفاهية الطفل، المعتمد عام 1990، دخل حيز النفاذ بتاريخ: 29 نوفمبر 1999.
3. البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية، اعتمد بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 45/263، بتاريخ 25 ماي 2000، دخل حيز النفاذ بتاريخ: 18 جانفي 2002.
4. الاتفاقية المتعلقة بالجريمة الإلكترونية (بودابست)، المعتمدة بتاريخ 23 نوفمبر 2001.
5. التقرير التفسيري لاتفاقية الجريمة الإلكترونية، سلسلة المعاهدات الأوروبية رقم 185، بودابست، 23 نوفمبر 2001.
6. اتفاقية مجلس أوروبا بشأن حماية الأطفال من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي (لانزاروت)، المعتمدة بتاريخ 25 أكتوبر 2007.
7. الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات، المعتمدة بموجب قرار جامعة الدول العربية بتاريخ 23 ديسمبر 2010.
8. قرار مجلس حقوق الإنسان المتعلق بحقوق الطفل: تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والاستغلال الجنسي للأطفال، 23 مارس 2016، الوثيقة رقم: A/HRC/RES/31/7.

ثانياً: المراجع

1. محمد فؤاد جاد الله، تطور الآليات الدولية لحقوق الإنسان ومجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، الطبعة 01، دار النهضة العربية، مصر، 2010.
2. زيدان حبيبة، الجريمة المعلوماتية في التشريع الجزائري والدولي، دار الهدى، الجزائر، 2011.
3. عادل عبد العال إبراهيم، جرائم الاستغلال الجنسي للأطفال عبر شبكة الإنترنت وطرق مكافحتها في التشريعات الجنائية والفقه الجنائي الإسلامي، كلية الشريعة والقانون، القاهرة، 2013.

4. مجمع البحوث والدراسات، الجريمة الإلكترونية في المجتمع الخليجي وكيفية مواجهتها، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، عمان، 2016.
5. ميرفت محمد حبايية، رابحي لخضر، أثر الجرائم الإلكترونية على الأطفال وحمايتهم في ظل الاتفاقيات الدولية والتشريع الوطني الجزائري والفلسطيني، مجلة صوت القانون، المجلد 06، العدد 02، 2019.
6. حمادة خير محمود، الحماية الجنائية للطفل من جرائم الإنترنت على الصعيد الوطني والدولي (دراسة مقارنة)، مجلة الباحث العربي، المجلد 01، العدد 01، 2020.
7. عدنان داوود عبد حبيب، الإطار القانوني الدولي لمكافحة ظاهرة العنف السيبراني ضد الأطفال، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 12، العدد 02، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة ديالي، 2023.

آليات حماية الأطفال أثناء النزاعات المسلحة:

دليلة بن عودة:

الملخص:

إن تاريخ البشرية حافل بانتهاكات حقوق الأطفال عبر العصور والأزمنة فمنذ أن وجد الإنسان بدأت معاناته مع الظلم والإستبداد فلكل حقبة زمنية سجلها التاريخي الشاهد على ما حصل من إنتهاكات لحقوق الانسان عامة ولحقوق الأطفال خاصة، ففي السنوات الأخيرة تفاقمت ظاهرة إستهداف الأطفال وإنتهاك حقوقهم خاصة في المناطق التي شهدت حروباً ونزاعات مسلحة سواء كانت هذه الإنتهاكات ناتجة عن صراعات أهلية داخلية او حروب دولية خارجية كلها ساهمت في إنتاج وتصدير صورة مأساوية لواقع تجرد من كل معيار أخلاقي وإنساني ومن أجل التصدي لتلك الانتهاكات والخروقات استحدثت آليات مؤسسية لحماية الطفل وضمان حقوقه وعدم تعريضه للأذى .

يعد موضوع حماية الأطفال من الموضوعات التي أولاها القانون الدولي إهتمامه من خلال إنشاء مؤسسات ومنظمات دولية وتوسيع مجالات الإتفاقيات والمبادرات الدولية لضمان المعاملة الإنسانية وحماية الأطفال في زمن الحرب، كما يعتبر موضوع حماية الأطفال أثناء النزاعات المسلحة من المواضيع الراهنية التي تحظى بالدراسة والتحليل نتيجة تفاقم الإنتهاكات التي يتعرض لها الأطفال في ظل النزاعات والصراعات المسلحة ولعل ما خلفه العدوان على فلسطين وعلى أطفال غزة خاصة يعد مثالا على حجم وخطورة هذه الخروقات

الكلمات المفتاحية : الأطفال، النزاعات المسلحة، حقوق الأطفال، المنظمات الدولية.

المقدمة

على إمتداد الرقع الجغرافية المحاصرة بالحرب والجوع والمرض بات الأطفال أشباحاً تتحرك بلا هدف وخمدت أصواتهم وماتت الأحرف في أعينهم لتخبوا أحلامهم المستقبلية تحت وقع صوت الحروب والدمار ووطأه الموت المنبعث من فوهات البنادق لتغدوا الطفولة الهادئة في هذه البلاد حلماً يتمناه الأطفال ومأساة تضاف إلى المآسي التي لا تنتهي، فهذا الوضع المتردي والمأساوي ساهم في الرفع من مستوى الإهتمام بحقوق الإنسان على المستوى الدولي والذي يعد من أهم منجزات البشرية في العصر الحديث وقد تجلّى ذلك بوضوح من

خلال مرحلة من الإعلانات والإتفاقيات لحقوق الانسان والتي دخل من خلالها هذا المفهوم - حقوق الانسان وحرياته - في إطار قانوني بعد أن كان مجرد مبادئ فكرية مثالية في الماضي وذلك نتيجة لتطور المجتمعات السياسية وتطور أدوات ومبادئ الحكم التي استخدمتها تلك المجتمعات .

غير ان الإهتمام بالطفل يعود الى بداية الإنسانية حيث بدأ الإهتمام بحماية الطفولة ورعايتها مع بدء وجود الانسان وذلك بحكم الغريزة الطبيعية وجاءت مختلف الأديان لترعى خصوصية الطفولة وتحيط هذا الكائن البشري الضعيف بالحماية اللازمة والرعاية حتى يشب ويصير قادرا على الإعتماد على نفسه، وخلال العقود الاخيرة شهد المجتمع الدولي تطورا مطردا في مجال الإهتمام بالطفولة وحقوق الأطفال وتطور منظور القانون الدولي لحقوق الانسان إزاء الطفل من خلال البدء بالإهتمام بالأطفال وحقوقهم أثناء الحروب خاصة مع إرتفاع وتيرة الحروب والصراعات في السنوات الأخيرة مما أفضى إلى تفاقم ظاهرة إستهداف الأطفال وإنتهاك حقوقهم، ومن أجل التصدي لتلك الإنتهاكات والخروقات إستحدث المجتمع الدولي آليات دولية ووطنية لحمايتهم ولضمان حقوقهم أثناء النزاعات المسلحة وتحسين أوضاعهم من ناحية الإغاثة الإنسانية. وأمام هذه التحديات التي تواجه المجتمع الدولي بمنظوماته وهيئاته خاصة مع إنتشار النزاعات المسلحة في العالم وما أفرزته من خروقات قانونية في المناطق التي شهدت حروبا ونزاعات مسلحة دوليه كانت او داخلية كان لزاما على المجتمع الدولي توسيع مجالات الإتفاقيات والمبادرات الدولية والوطنية لضمان المعاملة الانسانية وحماية الأطفال.

تكمّن أهمية الموضوع بإعتباره موضوعا متشعبا فهو يعالج ظاهرة إجتماعية وقانونية تحولت إلى قضية إنسانية، لذا كان هذا الموضوع مجالا خصبا للدراسات الإنسانية والإجتماعية والقانونية المختلفة التي تستدعي الدراسة والبحث عن مدى فاعلية الآليات والمؤسسات الدولية التي تعمل على حماية الطفل لضمان حقوقه خاصة أثناء النزاعات المسلحة وكيفية توسيع مجالات الإتفاقيات والمبادرات الدولية للحد أو للتقليل من حجم وخطورة هذه الخروقات .

هذا ما دفعنا إلى طرح تساؤل محوري حول مدى مساهمة الهيئات والمنظمات الدولية في توفير وتكريس الحماية للأطفال ؟ وهل هذه القوانين والإتفاقيات الخاصة بهذه الحماية قادرة على مجابهة جملة المخاطر والانتهاكات والخروقات التي يعيشها الاطفال في مناطق

الحروب والنزاعات المسلحة ؟

إن محاولة تسليط الضوء على مشكلة إستهداف الاطفال في النزاعات المسلحة الدولية أو الداخلية تعد من القضايا التي شغلت المجتمع الدولي خاصة مع نهاية القرن العشرين الذي أبان عن حزمة من القوانين الدولية التي تقوض وتمنع إستهداف الأطفال في النزاعات المسلحة مع توفير أقصى درجات الحماية بحيث أفردت الطفل باتفاقيات خاصة والتي تعد بمثابة الشريعة العامة لضمان حقوقهم وقبل التطرق لهاته الحقوق وفق القانون الدولي لا بد من ضبط مفهوم الطفل في القانون الدولي حتى تتضح لنا معالم وحدود المشكلة ضمن بعدها القانوني والتشريعي ليتسنى لنا وضع حدود إبستمولوجية لمصطلح الطفل والطفولة وما يحمله هذا المعنى من شروط وضوابط قانونية وإنسانية وحتى نستطيع فك شيفرة علاقة الحروب والنزاعات المسلحة بالإنتهاكات والخروقات التي تحدث على مستوى حقوق الطفل في العالم.

أولاً: مفهوم الطفل:

يشير مصطلح الطفل إلى معان وإشارات مختلفة ومتعددة تصف على الأغلب مرحلة عمرية من مراحل حياة الإنسان بحيث يعتبر الأطفال الفئة الأكثر هشاشة، لذلك هم الأكثر إستهدافاً مما إستوجب تخصيص معاملة خاصة بهم من خلال توفير جملة الموارد والتدابير اللازمة لذلك ومن أهمها الدساتير والإتفاقيات والقوانين الدولية والإنسانية التي تعمل على حماية وضمان حقوقهم ويمكن تحديد تعريف الطفل لغوياً ولكن ما يهمننا هو التعريف القانوني.

لغة : أصل مصطلح الطفل لغوياً يرجع من حيث الإشتقاق الى الكلمة اللاتينية *infans* التي تعني الذي لا يتكلم (بوطبة سميرة، 2011، ص12)، فالطفل هو الصغير من كل شيء عيباً أو حدثاً، فالصغير من الناس طفل.

تعريف الطفل في القانون: الطفل كمصطلح قانوني ارتكز أساساً على وضع تعريف جامع مانع لمضمون مرحله الطفولة أو تحديد وبداية ونهاية المرحلة الطفولة التي يتمتع الطفل من خلالها بالحماية والرعاية اللازمة والمناسبة له، وقد أدت التطورات التشريعية والقانونية الحديثة والمعاصرة إلى إدخال مصطلح الطفل ضمن المصطلحات القانونية ذات المعنى الدقيق حيث يعود الفضل في ذلك لإتفاقية حقوق الطفل لعام 1989 وما تبعها من تحديثات وتطورات تشريعية في القوانين الدولية وعلى ضوء هذه الإتفاقية يمكن تعريف

الطفل على النحو التالي:

مفهوم الطفل القانوني: مصطلح الطفل لم يعد مقتصرًا على اللفظ اللغوي وإنما أخذ شكلاً إصطلاحياً بعد إدخاله ضمن الإتفاقيات الدولية وتشريعات الطفولة في جميع أنحاء العالم فلكل دولة تعريفها الخاص للطفل وللطفولة من خلال القواعد والتشريعات القانونية الخاصة بها وهذا ما يميز كل تعريف عن غيره حسب القانون المتعلق بهذه الأخيرة، فنأخذ على سبيل المثال لا الحصر عرف المشرع الجزائري الطفل من خلال قوانين ونصوص مختلفة وبالرجوع إلى المشرع قبل صدور قانون 15/12 المتعلق بحماية الطفل (الجريدة الرسمية، 15 يوليو 2006) نجد أنه عبر عن صغير السن أو الحدث القاصر وهو ما كان دون سن الرشد، وبمفهوم واضح أستخدم مصطلح الطفل في بعض القوانين إستخداماً سطحياً وعرضياً من قانون الإجراءات الجزائية (الجريدة الرسمية، 24 ديسمبر 2006)، من جهة أخرى قد أقرت المنظمات الدولية والهيئات والاتفاقيات تكويناً للطفل مصادق عليه من الكثير من الدول والأقاليم والحكومات.

أما فيما يخص تعريف الطفل في القانون الدولي فقد جاء متأخراً نوعاً ما لم يهتم بحاجه الطفل الى الحماية إلا مع بداية القرن الماضي، ورغم هذا فإنه لم يصغ له تعريفاً مجرداً يضع حدوداً فاصلة بين وبين من لا يتصف بهذا الوصف (فاطمة شحاتة أحمد زيان، 2000، ص 8) حتى ومع ورود الطفل في العديد من المواثيق الدولية واتفاقيات وإعلانات حقوق الإنسان (إلا أن أغلب هذه المواثيق لم تحدد مفهوم الطفل على وجه الدقة، فالإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدان الدوليان ورد فيهم إشارة للطفل وإلى حاجته للحماية والرعاية دون تحديد لسنه، وحتى الإعلانات الخاصة بالأطفال «إعلان جنيف لحقوق الطفل» لعام 1959 قد اشتمل مبادئ عامة لحماية الطفل دون وجود تعريف لمفهوم الطفل (أميرة محمد البحيري، 2011، ص 80). وإذا كانت بعض المعاهدات التي صاغتها منظمة العمل الدولية تعرضت لتحديد الحد الأدنى لسن الإستخدام والتشغيل وحددته كقاعدة عامة بخمسة عشرة سنة فإن ذلك لا يمكن الإستناد عليه في جميع المجالات (عبد العزيز مخيمر، 1993، ص 137)، حتى اتفاقية حقوق الطفل لسنة 1989 والتي أحدثت نقلة نوعية في تشريعات الطفولة على المستوى الدولي والحكومات، حيث تعد الوثيقة الدولية التي أقرت ووضعت معياراً عاماً وشاملاً لمراحل الطفولة من خلال بيان بداية ونهاية مرحلة الطفولة التي يحتاج من خلالها الطفل للحماية والرعاية إلا انه لم يتم التوصل لذلك المفهوم إلا بعد مناقشات مستفيضة من قبل مجموعه العمل التي كلفت بإعداد مشروع الاتفاقية وذلك نظراً للاختلاف الكبير بين

التشريعات الداخلية للدول في تحديدها لبداية ونهاية مرحلة الطفولة (وليد سمير النمر، 2015، ص80)، فقد جاءت الصياغة الأولية للمادة الأولى على هذا النحو حسب الإتفاقية الحالية» الطفل هو كل مخلوق بشري منذ لحظة ولادته حتى بلوغه سن الثامنة عشرة أو حسب قانون الدولة، أو اذا بلغ سن الرشد قبل ذلك» هذا التعريف لم يحصد الإتفاق المرجو فقد إعتضت بعض الدول عليه وبعد التعديل عليه حذفت عبارته منذ لحظة ولادته وتم اعتماد الجزء الأول من المادة الأولى والذي يتعلق ببداية مرحلة الطفولة فأصبح الأصل أن بداية الطفولة تكون منذ لحظة الميلاد وفي المقابل يحق للدول ان تمت الحماية للطفل منذ الحمل أي وهو جنين في بطن أمه، وقد تم الأخذ بهذا الإقتراح وبالتالي تمت الصياغة النهائية للمادة الأولى من إتفاقية الطفل والتي عرفت الطفل « بأنه كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشر، ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المنطبق عليه»، كما أقرت هذه الإتفاقية أن كل طفل له نفس الحقوق وأن هذه الحقوق ليست ميزات أو هبة وإنما هي حقوق ثابتة وعالمية وهي منصفة للأطفال في كل أنحاء العالم.

وكما قلنا سابقا أن البداية الفعلية للإهتمام بالأطفال بدأ بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ذلك عندما تبنت عصبة الأمم المتحدة ما يطلق عليه « إعلان جونييف » خاصة مع تزايد وتيرة الحروب والصراعات في العالم بحيث نجد المدنيين وخاصة الأطفال هم أكثر الفئات تأثرا واستهدافا على مر العصور خاصة في حالات تجاوز أطراف النزاع مبادئ القانون الدولي الإنساني واستهداف الأطفال ورفع الحماية عنهم ومن هنا أصبح موضوع حماية الأطفال وعدم إستهدافهم أثناء النزاعات المسلحة من أهم التحديات التي تواجه المجتمع الدولي لذلك لا بد من التطرق لمفهوم النزاعات المسلحة على نحو يمكننا من فهم دور المجتمع الدولي في حماية الأطفال أثناء الصراعات، فإذا تحدثنا عن مفهوم النزاعات المسلحة لا نجد في الإتفاقيات الدولية التعريف القانوني الدقيق لها إلا ما جاء في المادة الثالثة المشتركة بين إتفاقيات جونييف الأربع والتي تميز بين نوعين من النزاعات المسلحة نزاعات مسلحة داخلية وهي الحروب الأهلية وأخرى مسلحة دولية ألا وهي الحروب والعامل المشترك بينهما هو إستعمال القوة والسلاح لفرض الهيمنة والسيطرة فيكون تعريفها على النحو التالي» هي صراع عن طريق إستخدام القوة المسلحة سواء كان النزاع داخليا أو خارجيا (كمال حداد، 1999 ص9).

انتهاكات حقوق الأطفال أثناء النزاعات المسلحة:

في أماكن الصراعات والحروب تختزل نظرات الفزع في عيون الأطفال وحرمانهم من أبسط حقوقهم في اللعب والأكل والتعليم والضحك معاناة جيل كامل من الأطفال ذنهم الوحيد

انهم ولدوا في عالم لم يتفق فيه الكبار فحصد طفولتهم نتائج هذه الصراعات، إلا أن الأرقام بدأت تتضاعف بشكل كبير مع إزدياد وتيرة الحروب والصراعات في العالم حيث أكدت أرقام جديدة أن سدس أطفال العالم يعيشون حاليا في مناطق نزاع ما يجعل العامين الماضيين الأخطر على الأطفال مقارنة بالعشرين سنة الأخيرة، كما أن أكثر من 400 مليون طفل في العالم يعيشون في مناطق جغرافية تعصف بها النزاعات العسكرية والحروب وإستنادا إلى بيان لليونيسيف صدر خلال شهر يونيو 2022 فهذه الصراعات والحروب أدت إلى نزوح وتهجير أكثر من 36,5 مليون طفل من منازلهم مع نهاية سنة 2022 وهو أعلى رقم سجل منذ الحرب العالمية الثانية ولعل معاناة أطفال غزة الحالية والسابقة هي الأكثر قساوة ورعبا وقد تختصر هذه المعاناة معاناة كل أطفال العالم والمحزن أن هذا الرقم أي 36,6 مليون طفل يشمل 13,7 مليون طفل لاجئ أو طالب لجوء وحوالي 22,8 مليون طفل مشرد داخليا بسبب الصراعات والنزاعات المسلحة والحروب، وأيضا يشكل التغير المناخي معاناة كبيرة أخرى يعيشها أطفال العالم، فهناك نحو واحد بليون طفل وهذا الرقم تقريبا يمثل نصف أطفال العالم يعيشون في دول لم تستطع الصمود أمام آثار التغير المناخي وبعيدا عن المناخ والحروب والنزاعات ومشاكل التطهير العرقي، هناك أيضا مشاكل ومصائب نفسية واجتماعية وصحية يعاني منها أطفال العالم وعلى رأسها العنف المنزلي والعنف المجتمعي، الفقر أو انعدام التغذية، الأمية، فمن المفترض أن تكون مرحلة الطفولة مميزة جدا في حياة كل إنسان بأن تكون آمنة وملتئة بالفرح واللعب فكل طفل يستحق أن يتغذى وينام هنيئا ويتعلم في المدرسة وينعم بالحب والرعاية والحماية بشكل طبيعي وتتطور قدراته النفسية والجسدية غير أن الواقع بعيد كل البعد عن هذا الوضع المثالي إذا جاز التعبير ذلك أن أكثر من ربع أطفال العالم على الأقل لا ينعمون بهذه التجربة إستنادا إلى تقرير منظمة « أنقذوا الأطفال » ووضع الطفل العربي ليس بعيدا عن هذا التقرير ووفقا لتقارير عدة يعيش الطفل في البلاد العربية تمزقه الحروب ويفترسه الفساد ويتمدد في أرجائه الفقر والعوز ويكفي إلقاء نظرة على تقرير منظمة الأمم المتحدة للطفولة اليونيسيف أن أحوال أطفال منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للتأكد من قساوة وبشاعة الظروف التي يعيشها الطفل العربي عموما من أمية وسوء التغذية والحروب وصولا إلى ضعف الحماية الاجتماعية بحيث تعرض الأطفال إلى كل أنواع الآفات البغيضة، ويحذر الخبراء وبالأخص منظمات حماية الطفولة اليونيسيف من أن مستقبل الأطفال في دول عربية كسوريا، ليبيا، لبنان، اليمن، فلسطين على المحك جراء الإنهيار الاجتماعي وتفاقم تداعيات الإنهيار الإقتصادي ونقص

التغذية والرعاية الصحية وإرتفاع معدلات العمالة في صفوف الأطفال وبوجه الخصوص إنعدام الأمن والحماية داخل هذه البلدان التي تمزقها الحروب والصراعات الداخلية، فمنذ عام 2019 تظهر منظمة اليونيسيف ان 53% من الأسر في المنطقة العربية لديها طفل واحد على الأقل يفوت وجبة طعام كل 24 ساعة، فإذا أردنا اختصار هاته الأزمات التي يعاني منها الأطفال نجد أن كما أن هناك ثلاث أزمات أساسية يعاني منها الطفل في الدول العربية ألا وهي:

أولا عماله الأطفال التي تعد وفقا لليونيسيف واحدة من الظواهر الإجتماعية الخطيرة فهي تنعكس سلبا على حياة الأطفال ويشكل الفقر أبرز الأسباب التي تدفع الأطفال للإنخراط في العمل وخاصة مع إزدیاد وتيرة الحروب والصراعات الأهلية حيث يضطرون إلى إعالة الأسرة كاملة في الوقت الذي ينبغي الأسرة نفسها أن تعيل أطفالها لا العكس وتعتبر منظمات الطفولة أن إستغلال الأطفال وحرمانهم من طفولتهم يمس بكرامتهم ويعيق قدرتهم على التمتع بحقوقهم الأساسية كالصحة والتغذية والحماية والتعليم وقد يترك ذلك أثارا سلبية للغاية في حياة الطفل على المستوى النفسي.

ثانيا يشكّل التسرب المدرسي ظاهرة إجتماعية أليمة للأطفال خصوصا في العالم العربي حيث تشير الارقام الى زيادة مستمرة في عدد الأطفال الذين يتسربون من التعليم ويبقى السبب الأساسي لهذا التسرب فقر العائلات وانعدام الأمن نتيجة للحروب المستعرة في هذه البلدان وتفاقم الصراعات والنزاعات العسكرية الداخلية.

ثالثا هناك مناطق صراعات ينشط فيها تجنيد الأطفال في النزاعات والحروب والثورات والتي تعد خرقا صارخا للقانون الدولي الإنساني وللمعاهدات والأعراف التي تمنع استغلال الأطفال دون سن الخامسة عشرة، هذا الإستغلال يعتبر جريمة حرب وفقا لقوانين المحكمة الجنائية الدولية وأبشع ما في الأمر أن المقاتلين يستخدمون الأطفال كدروع بشرية أو في عمليات انتحارية وأحيانا أخرى تستخدمهم الدول أو المنظمات كجواسيس، ومنذ عام 2021 يواجه الأطفال خطر التجنيد في النزاعات في أكثر من 14 دولة في العالم من بينها ست دول عربية وهي اليمن، ليبيا، سوريا، العراق، لبنان ومن بين هذه الدول العربية يحتل اليمن موقعا متقدما وفي هذا السياق إهتمت عدة تقارير لمنظمات حقوقية الحوثيين بتجنيد ما يزيد عن 10,000 طفل ، في سوريا أيضا كشفت الأمم المتحدة عن تجنيد مئات الأطفال في مختلف التنظيمات العسكرية منذ بداية الأزمة السورية عام 2011، كما لا ننسى

فلسطين حيث يمثل الأطفال نصف عدد سكان قطاع غزة البالغ حوالي 2.3 مليون نسمة هؤلاء الأطفال الغزيون يعيشون تحت وطأه القصف الإسرائيلي العشوائي منذ بداية عملية «طوفان الأقصى» في 7 أكتوبر 2023 العديد منهم من كدس لأسابيع في ملاجئ مؤقتة قبل أن تبدأ عمليتي الإجلاء والتهجير، كما قضى آلاف الأطفال منذ العملية العسكرية البرية الاسرائيلي حتفهم ونتيجة لهذه العملية أصبح آلاف الأطفال الفلسطينيين يتامى كما جرح الآلاف منهم ، واكثر من 2000 طفل فلسطيني اخر يعدون ضمن ما يسمى بمجهولي المصير.

آليات حماية الأطفال أثناء النزاعات المسلحة:

حماية الأطفال أثناء النزاعات المسلحة مبدأ أقرته القوانين والإتفاقيات الدولية التي تلزم أطراف النزاع ايا كانت إلى ضرورة حماية الأطفال وإحترام حقوقهم وتوفير كافة إحتياجاتهم بغض النظر عن جنسهم وعرقهم وانتمائهم وعقيدتهم التي ينتمون إليها، فالسعي لحماية الأطفال ليس مجرد هدف أخلاقي قيمي بل هو يعبر عن واقع بشري أصيل ألا هو توطيد النوع الإجتماعي وحمايته من الاندثار خاصة في ظل تفاقم حدة النزاعات المسلحة والحروب والتي خلفت بدورها أضرارا وخيمة على البشرية كادت أن تكون سببا في تحطم هذا الكيان والمساس بصميم وجوده وكرامته، وبما أن الأطفال هم أكثر الفئات إستهدافا وتضررا من الحروب عبر العصور بإعتبارهم الفئة الأكثر هشاشة أصبح موضوع حمايتهم أثناء النزاعات المسلحة واجبا على المجتمع الدولي والذي يسعى بدوره جاهدا إلى وضع قوانين وتدابير وقواعد للتقليل أو الحد من هذه المشكلة التي تهدد الأطفال والأمن العالمي، فنجد أن القانون الدولي الإنساني أقر من خلال إتفاقياته وقوانينه حماية خاصة للأطفال، فتعددت وسائله وآليات تنفيذ هاته القوانين بحيث يستفيد الأطفال من أعمال الهيئات والمنظمات الدولية المعنية واللجان التي انشأتها إتفاقيات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية ويدخل في إختصاص هذه اللجان مراقبة تطبيق حقوق الطفل (un.Doc.S.2008/2018,p21) والذي يضمن إحترام القاعدة القانونية والعقاب الذي يترتب على مخالفاتها، فالإنتهاكات التي يتعرض لها الأطفال وتبررها الدول والحكومات بحالة الفوضى والحروب وعدم قدرتها على السيطرة على الأوضاع وبالتالي عدم إحترام القوانين الدولية دفعت المجتمع الدولي لتأسيس هذه المنظمات التي تعمل على التقليل أو الحد ولو نسبيا من أثر الانتهاكات العدوانية الممارسة ضد الأطفال أثناء النزاعات المسلحة، وتعتبر هذه المنظمات بمثابة آليات مراقبة ورصد للإنتهاكات التي قد تحدث اثناء نشوب النزاعات والحروب في العالم .

فحماية الأطفال أثناء النزاعات المسلحة مطلب يوفره القانون الدولي للطفل سواء ماجاء في القانون الدولي لحقوق الإنسان باعتبار أن الطفل يندرج تحته أو من ناحية ما يوفره القانون الدولي الإنساني بحيث تتعدد أوجه الحماية إلى حماية عامة وحماية خاصة وحماية من آثار الأعمال العدائية، فوضع هذه القواعد ضمان لحماية قانونية واسعة النطاق للأطفال أثناء النزاعات المسلحة بنوعها الداخلية والخارجية فكان لزاما وضع آليات لخلق أرضية ملائمة لتطبيق هذه القوانين، والآليات يقصد بها جملة التدابير التي يتعين إتخاذها لضمان تنفيذ هذه القواعد واحترامها ومن بين أهم الآليات الوقائية لحماية حقوق الأطفال إبان النزاعات المسلحة سنتطرق إلى البعض منها والتي تعتبر مؤسسات و منظمات دولية ذات قرارات إلزامية .

نجد الجمعية العامة في تمثيل الجهاز الوحيد للأمم المتحدة التي تشترك في عضويتها الدول أعضاء المنظمة جميعها فهي تحظى بقيمة وأهمية كبيرة في إطار حقوق الإنسان وخاصة ما تعلق بحماية حقوق الأطفال وكان ذلك في 14 ديسمبر 1974 بإقرار الإعلان العالمي لحماية المرأة والطفل في حالة الطوارئ وأثناء النزاعات المسلحة وقد طلب الإعلان من الدول الأعضاء أن تحترم جملة من المعايير والمبادئ وعلى رأسها «على جميع الدول أن تقدم ضمانات لحماية الأطفال والنساء أثناء النزاعات المسلحة وذلك وفاء للإلتزاماتها التي إلتزمت بها في بروتوكول جنيف لعام 1925 وإتفاقية جنيف لعام 1949 ومواثيق القانون الدولي الأخرى العامة بإحترام حقوق الإنسان أثناء النزاعات المسلحة (فضيل عبد اللطيف، 2011، ص160).

مجلس الأمن ذو الصلة بحماية الطفل نتيجة للإنتهاكات المتكررة لحقوق الأطفال بسبب تفشي ظاهرة الحروب والصراعات المسلحة برمجت قضية الأطفال في جدول أعمال ومناقشات المجلس وصدرت عن مجلس الأمن بعض القرارات والتدابير التي تسعى للحد من تأثير النزاعات المسلحة على الأطفال من خلال السعي لحمايتهم من كل الأشكال العدائية المرتكبة ضدهم، ويعد قرار مجلس الأمن رقم 1261 (1999) بمثابة أول قرار يقر بالتأثير السلبي للصراعات المسلحة على الأطفال وما ينتج عنه من آثار نفسية وجسمية على الطفل بشكل خاص وعلى الأمن بشكل عام، لذلك حث مجلس الأمن في هذا القرار جميع أطراف النزاع على ضرورة الإلتزام بالقوانين والإتفاقيات المحددة لحماية الأطفال وعدم إستهدافهم أو إستغلالهم لأغراض عدائية وبالإستناد إلى المهام المنوطة بمجلس الأمن في حفظ السلام والأمن الدوليين تواصلت مساعيه حيث أعلن إلتزامه بالحد من تأثير الحروب والصراعات

المسلحة على الأطفال، ففي قراره رقم 1379 (2001) حرص المجلس على ضرورة إمتثال جميع الأطراف المعنية لأحكام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي خصوصا ما تعلق بمسألة الأطفال مع إلزامه بأن ينظر حسب الإقتضاء عند فرض تدابير بموجب المادة 41 من ميثاق الأمم المتحدة وذلك بغية وضع الإستثناءات الإنسانية المناسبة التي تراعي إحتياجات الأطفال الخاصة.

إضافة إلى صندوق الأمم المتحدة للطفولة UNICE فهذا الصندوق أنشئ من قبل الجمعية العامة في 11 / 12 / 1946 هدفه توفير المسكن والغذاء للأطفال في الدول التي تعرضت للحروب والنزاعات المسلحة، ومن ثم ارتأت الجمعية العامة مواصلة الصندوق دوره فأصدرت القرار (802_8) عام 1953 طالب فيه المجلس الإقتصادي والإجتماعي الإستمرار في عمله بحيث عدل إسمه الى صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة UNICEF، يقوم هذا الجهاز بدور رئيسي في حماية الأطفال على المستوى العالمي ومن ثم فهناك تعاون وثيق بين اليونيسيف وبقية أجهزة الأمم المتحدة والمنظمات الغير حكومية في مساعدة الأطفال والإستجابة لحاجاتهم لا سيما في الدول الفقيرة والدول التي تشهد صراعات وحروب فاصبحت مهمته الأساسية رعاية الأطفال وحماية حقوقهم الأساسية.

كما نجد ان إسهامات نظام الأمم المتحدة لحماية حقوق الإنسان من خلال إدماج حماية الطفل في إجراءات حفظ السلام باللجوء الى إستخدام قواتها لحماية تلك الحقوق ويعد هذا من الآليات المستحدثة التي تختلف وبصفة واضحة وجليّة عن الوظائف الكلاسيكية التي كلفت بها في الماضي ولفترات زمنية سابقة ، حيث أصبحت تلعب دورا فعالا في بؤر الصراع خاصة في إفريقيا (جمهورية الكونغو الديمقراطية، رواندا، نيجيريا، الصومال، مالي) من خلال تقديم مساعدات عسكرية طارئة بحيث تتدخل عناصر قواتها العسكرية ذات الطابع المدني في حماية الأطفال وضمان عدم انتهاك حقوقهم وحرياتهم، وبناءا عليه إتخذت إدارة عمليات السلام للأمم المتحدة خطوات لوضع مهام وفق أجندات سياسية لتمكين هيئاتها بتوفير الأمن والسلام ودعم جهود التدريب المناسب لجميع عناصر قواتها لإشراكها في توطين أنشطة للسلام بوضع بنود وإتفاقيات للحفاظ على الأمن والتي ستحدد مسار البلاد وسياساتها مستقبلا.

وفقا لما ذكرناه سابقا نستنتج أن الأمم المتحدة اتجهت نحو الاهتمام لحماية الأطفال من خلال وضع وإقرار آليات وخطوات عملية ترجمت هذه الحماية على أرض الواقع مؤكدة ضرورة

حماية الأطفال والوقوف على ضرورة تطبيق القوانين والإتفاقيات الدولية، فهذه القضية لا تمس أطراف النزاع فقط بل إن الوقوف على حماية الأطفال أثناء النزاعات وإحترام القوانين يعد مسؤولية دولية وعالمية جماعية تتصف بالطابع التضامني وهي المعيار والأساس الذي يرسخ من خلاله أسس السلام والأمن الوطني والدولي، فالمجتمع الدولي وضع ترسانة من القوانين والتدابير وفعل منظماته ومؤسساته وفق آليات قانونية لضمان ترسيخ وتجسيد لقراراته وإتفاقياته بحيث تعتبر حقوق الطفل بمثابة الشريعة العامة لحقوق الإنسان فبالرغم من كل المجهودات المبذولة من طرف المجتمع الدولي إلا أنه لا يزال ولحد الساعة ملايين من الأطفال يعاون من مختلف الانتهاكات الممارسة ضدهم وما يؤكد هذا الأرقام الموهولة والتقارير السوداوية التي تشير إلى خرق واضح للقوانين الدولية لذلك وجب العمل على تفعيل وتجسيد القوانين والسياسات على مراقبة تطبيقها على أرض الواقع مع العمل على عدم إدخال الأطفال في مسائل النزاعات المسلحة بأي شكل كان، كما يجب إتخاذ خطوات إصلاحية لتصحيح مسار الآليات المؤسسية التابعة للأمم المتحدة وإشراك منظمات المجتمع المدني لنشر ثقافة حقوق الطفل وزيادة الوعي بها.

الخاتمة:

كلما تعمقنا بالقانون الدولي الإنساني كلما وجدنا أن هناك شوطا كبيرا يفصلنا للأسف عن أرض الواقع وعن الحماية المتكاملة لكرامة الإنسان عامة وللأطفال خاصة، فبالرغم من كل الإتفاقيات والمعاهدات العالمية والبروتوكولات في مجال حماية الأطفال ومتضرري الحروب ورغم الجهود الجبارة من طرف جمعيات المجتمع المدني إلا أنه وللأسف لا يزال المدنيين وخاصة الأطفال يستغلون ويقتلون في الحروب ولازالوا بحاجة للحماية، فما دامت الحروب تزداد وتيرتها والخطر فيها يشتد لابد من التقليل من النزاع المسلح أو الحد منه لأنه يعد من أخطر الأساليب التي تلجأ إليها الدول فهو يخلف أثارا لا تعد أضرارها ولا تحصى خاصة لدى الأطفال، فمن الواجب والضروري ان يقوم المجتمع الدولي بواجبه الإنساني والقانوني وأن لا يكيل بمكيالين فكل أطفال العالم يتمتعون بنفس الحقوق فلم السكوت وتجاهل المجازر التي حدثت في بعض المناطق من العالم فمأساة أطفال غزه تختصر ربما معاناة الأطفال في العالم العربي وفي العالم بأسره فماذا بقي اليوم من إعلان حقوق الطفل الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 20 نوفمبر 1959 وحتى لو أقر هذا الإعلان حق جميع الأطفال في المأوى والرعاية الصحية والتعليم والحماية من العنف فإن هذه الحقوق تنتهك كل يوم وكل ساعه على يد التخلف والوحشية والاعدام واللاإنسانية، في حين

كان لزاما على هيئات ومنظمات المجتمع الدولي تشديد العقوبات على منتهكي حقوق الأطفال ومتابعة المجرمين وعدم إفلاتهم من العقاب أم أن المصالح السياسية والاقتصادية أولى وأهم من أشلاء الأطفال المرمية على قارعات الطرق.

قائمة المصادر والمراجع:

1. بوطبة سميرة ،(2011)، حقوق الطفل في المواثيق الدولية وقانون العقوبات الجزائري دراسة مقارنة ،الإسكندرية، دار المأسورة الجديدة
2. الجريدة الرسمية ،(مؤرخة في 15 يونيو 2015)،يتعلق بحماية الطفل، الجزائر، عدد84.
3. الجريدة الرسمية ،(مؤرخة في 24 ديسمبر 2006)،المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، الجزائر، عدد 80.
4. فاطمة شحاتة أحمد زيان(2000)، تشريعات الطفولة، الإسكندرية، دار المأسورة الجديدة .
5. أميرة محمد البحيري، (2011)، الإتجار بالبشر وبخاصة الأطفال، الطبعة الثانية، مصر، دار النهضة العربية.
6. عبد العزيز مخيمر ،(1993)، إتفاقية حقوق الطفل خطوة الي الأمام أم الى الوراء، الطبعة الثانية، جامعة الكويت .
7. وليد سمير النمر، (2015)، حقوق الطفل بين الفقه الإسلامي والقانون الموضوعي، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة .
8. كمال حداد ،(1971)، النزاع المسلح والقانون الدولي العام، الطبعة الأولى، لبنان ،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع .
9. (Un.Doc.S/ 2008/2018(2 April2008
10. فضيل عبد اللطيف، (2011)، القانون الدولي الإنساني، الجزائر، دار الثقافة للنشر والتوزيع .

حماية حقوق الطفل في التعليم وعدم التحيز لطفل دون آخر.

الأستاذة لوط تالية

جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة

lottalia20@gmail.com

مقدمة:

تطورت حقوق الإنسان وأصبحت تمثل في عصرنا الراهن قواعد قانونية راسخة في ضمائر المواطنين والقائمين على السلطة الحاكمة في المجتمعات المختلفة، حيث يعمل على إثبات هذه الحقوق في وثائق دستورية تقيد الدولة نفسها باحترامها، وتلزم الأفراد بالامتثال له، كما هو الأمر مع الحماية القانونية للطفل في الجزائر طبقاً لما هو مكرس في النصوص القانونية، بما لها من انعكاس على الواقع المعيش، وكذا تحديد ضمانات حقوق وبقاء الطفل ونمائه، في القانون الجزائري ضمن اتفاقية 1989 لتسليط الضوء على مجال حماية حقوق الطفل بمجملها، وبيان أهميتها في القانون الوطني.

ومنه فقد توصلنا أنه هنالك نوع من الوعي من طرف المشرع بأهمية هذه الفئة خاصة بإصدار قانون خاص بالأحداث، وتعديل العديد من القوانين الوطنية المعنية بمسائل الأطفال لتتلاءم مع المعايير الدولية، مع إنشاء آليات وطنية لحماية الأطفال من الانتهاكات، إضافة إلى تفعيل دور القضاء في التصدي لكل ما من شأنه المساس بحقوق الأطفال بشتى أنواعها، كما أخذت هذه الحقوق مكانها في النظام القانوني الدولي على شكل معاهدات جماعية أو إقليمية، تفرض على الدول الأطراف فيها التزاما بتعديل تشريعاتها ودساتيرها بما يتلاءم مع ما جاء في هذه المعاهدات، استناداً إلى قاعدة نصوص المعاهدات الدولية على أي نص يخالفها.

فالطفل هو حجر الأساس في بناء الأسرة، وبدورها هي اللبنة أو الوحدة الأساسية لبناء المجتمعات والأمم، وأن تأهيله لتحمل مسؤولياته كرجل المستقبل، يحتم على المجتمع الدولي إحاطته بالعناية اللازمة، وحمايته من مختلف الانتهاكات التي تمارس في حقه، باختلاف الصور الجسمية والعقلية والنفسية والاجتماعية والاقتصادية، فالانتهاكات تطال يومياً الأطفال في الحق في الحياة، والحق في الرعاية الصحية وما ينتج عنه من تفشي الأوبئة والأمراض، وكذا الحق في التعليم والتي ينتج عنه التسرب المدرسي، والحق في التعبير

بمصادرته وصور كثيرة أخرى.

فهذا الوضع يتطلب التعاون والتطبيق الفعلي للآليات القانونية والقضائية لحماية حقوق الطفل، وذلك لا يكون إلا إذا شعر المجتمع الجزائري بواجب إحياء الضمير الإنساني في هذا المجال، وتخطى جميع النزعات والإيديولوجيات والتحيز لطفل دون الآخر، ومنه يمكننا التساؤل: هل استطاع المشرع الجزائري أن يجسد حماية حقوق الطفل في التعليم دون تمييز على مستوى قانونه الوطني ؟

إنَّ الطفل ليس ملكية للوالدين، وليس موضوعاً لا حيلة له للعمل الخيري، وإنما الطفل هو إنسان وله حقوق خاصة به، لذا تحدد اتفاقية حقوق الطفل الحقوق التي يجب إعمالها للأطفال ليطوروا إمكانياتهم الكاملة، وتقدم الاتفاقية رؤية للطفل كفرد، وعضو في أسرة ومجتمع محلي، ويتمتع بحقوق ومسؤوليات ملائمة لسنه، ومرحلة نموه، ومن خلال الإقرار بحقوق الطفل على هذا النحو تضع الاتفاقية التركيز بشكل حاسم على الطفل ككيان متكامل، تقرر الاتفاقية بالكرامة الإنسانية الأساسية لجميع الأطفال، وأهمية ضمان رفاههم ونمائهم، وهي توضح فكرة وجوب أن تكون النوعية الأساسية للحياة حقاً لجميع الأطفال، وليس امتيازاً تتمتع به قلة منهم.

لقد اهتم علماء النفس وعلماء الاجتماع وذلك من خلال الاهتمام بالجوانب النفسية والاجتماعية اللازمة لرعاية الطفل عبر مراحل نموه المختلفة، منذ الطفولة إلى المراحل التي يصبح عليها شابا قادرا على الاستقلال واخذ زمام الحياة بنفسه (حسن، صفحة 18) كان الاهتمام بالطفل في ظل القانون التقليدي عبر حقب من الزمان، لا يتعدى دور أسرته أو على الأكثر مجتمعه، وهذا رغم وجود عدد من المحاولات التي قامت بها بعض الحضارات، على غرار شريعة حمورابي، التي خصصت أحكاما تتعلق بالطفولة والأمومة، أهم قواعد قتل مختطف طفل (النبشة، 2010، صفحة 12. 13) وقد ضيع المجتمع الدولي الفرصة في الاهتمام بنور الإسلام الذي كرس فعليا كل الحقوق والواجبات وطرق حمايتها بالطرق التربوية والجبرية، وتمسك بالقانون التقليدي، الذي لم يستطع الصمود أمام تفشي الانتهاكات في حق الطفل.

وأمام هذا الوضع، بدأ الاهتمام في العصر الحديث بخصوصية الأم والطفل وفئات معينة من المجتمع، ويتجلى الاهتمام بالحماية الدولية بالطفل من خلال المبادرات (مناع، 2005، صفحة 16 . 17)

أولاً: التعريف القانوني للطفل:

إنَّ تعريف الطفل من وجهة النظر القانونية، حيث نعرف الطفل في التشريع الجزائري، ثم نعرفه من وجهة نظر قواعد القانون الدولي.

أولاً: تعريف الطفل في التشريع الجزائري:

لقد اختلفت التشريعات في تعريفها للطفل من حيث تحديد سن التمييز و سن الرشد، وهذا يعود في الأصل إلى اختلاف الأنظمة السياسية والاجتماعية والثقافية، وكذا طبيعة المحيط الذي يعيش فيه الطفل.

ثانياً: تعريف الطفل في نطاق القانون الدولي:

وفقا لما ورد في نص المادة الأولى من الاتفاقية الدولية المسماة بالإنجليزية لعام 1989 والمعروفة اختصاراً بـ United Nations Convention of Right's Children UN C R C اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، ورد تعريف الطفل كما يلي:
هو كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة من العمر، ما لم يبلغ سن الرشد قبلاً، بموجب القانون المطبق عليه (للأمم ا.).

ما هي حقوق الطفل؟:

حقوق الطفل هي حقوق إنسانية، ويجب أن يعامل الأطفال بالمساواة والاحترام والكرامة، لا لأنهم «المستقبل» أو «جيل الغد»، بل لأنهم بشر، ولجميع البشر حقوق وحريات أساسية منذ ولادتهم.

يجب أن يتمتع الأطفال بنفس حقوق الإنسان التي يتمتع بها كل شخص آخر - من الحق في حرية التعبير إلى الحق في الخصوصية، وهذا يعني أن جميع قوانين حقوق الإنسان تنطبق بالتساوي على الأطفال والبالغين. (<https://archive.crin.org/ar/m-hy-hqwq-ltfl.html>)

ومع ذلك، ينظر إلى الأطفال بأنهم أقل شأناً في معظم المجتمعات، فعلى سبيل المثال، في كل الدول تقريبا، يحرم الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 18 عاما من السلطة السياسية لأنهم لا يستطيعون التصويت، وتسمح معظم البلدان للوالدين بضرب أبنائهم رغم أنهم سيحاكمون بتهمة الاعتداء إذا ضربوا شخص بالغ. (<https://archive.crin.org/ar/m-hy-hqwq-ltfl.html>)

حقوق الطفل في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948:

إن الطفل هو قبل كل شيء إنسان، ولذلك يستفيد من العناية في إطار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، 1948 الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 10/12/1948 وقد صادقت عليه الجزائر بموجب المادة (11) من دستور 1963 الصادر بالجريدة الرسمية رقم 64 بتاريخ 10/09/1963 بعد اعتراف الأمم بعالمية حقوق الإنسان ووجوب التعاون الدولي من أجل ترقيتها وتعزيزها، حتى لا تشكل الانتهاكات لهذه الحقوق مصدرا للتوترات الداخلية وبالتالي قد تصبح ذريعة للتدخل الدولي (بسيوني، 1989، صفحة 93)

1 ضمان إلزامية ومجانية التعليم:

لقد أكد العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، على حق الطفل في التعليم، وكذلك أن يكون هذا التعليم إلزاميا ومجانيا، وان يأخذ بعين الاعتبار المعتقدات الدينية والخلقية للمجتمع في برامج التعليم، وهو ما أكدت عليه المادة 13 (لعام 1966). فيما يلي:

1. تفيد بأن للطفل الحق في التعليم، وجعله مجانيا وإلزاميا في المرحلة الابتدائية نظرا لأن له دورا مؤثرا وفعال في تنمية قدرات الطفل الذهنية والمهارة المختلفة، وبواسطة هذا التعليم يمكن تأهيل الطفل للدفاع عن الحقوق والحريات وحمايتها من الانتهاك والمساس.
2. تفيد هذه الفقرة إعطاء الحق للطفل في يتعلم إلى جانب التعليم العام في مختلف العلوم، التعلم للمبادئ والتعاليم الواردة في معتقده الديني والنظام الأخلاقي الذي ينتهجه المجتمع الذي ينتهي إليه الطفل والمتوافق مع معتقداته الدينية وتقاليده الاجتماعية الخاصة.

ينبغي الإشارة هنا إن التعليم المجاني يتاح بسهولة في البلدان الغنية لتوافر الإمكانيات، أما بقية الدول فلا تستطيع التكفل بإنجاز هياكل الاستقبال التربوية، نظرا لضعف مواردها المالية، وبخصوص مسألة تمكين الطفل من تعلم دينه وأخلاقه، فإن الأنظمة التربوية تعاني من مسائل إرساء العقيدة ضمن المناهج التربوية، ولدليل على ذلك ما تعانيه الأمة الإسلامية من انتهاج المناهج التعليمية الغربية، والاعتماد على مرجعيات أجنبية نظرا في غياب الاتفاق والإجماع على ما يهمننا بين المفكرين العرب والمسلمين.

وحتى يمكن أن تطبق القواعد المتعلقة بمجانية إلزامية التعليم، ينبغي على المجتمع

الدولي العمل على الآتي:

1. إلزام الدول بالتعاون الدولي في مجال التكوين والتأطير لأطوار التعليم المختلفة.
2. تجسيداً لنفس المبدأ، الذي هو مبدأ التعاون الدولي، يمكن لمنظمة الأمم المتحدة للعلوم والثقافة -اليونيسكو- أن تنسق مع مختلف الدول، لتكثيف عدد المؤسسات التعليمية، لا سيما في الدول النامية.
3. تشجيع المبادرات المتعلقة بفتح المؤسسات التعليمية من طرف الدول التي تملك الإمكانيات والمناهج التربوية عالية الكفاءة، في الدول النامية، مع التنسيق في أمور المناهج بطبيعة الحال

2 أهمية حقوق الطفل:

ثمة أسباب عديدة تدعو إلى إفراد حقوق الطفل في اتفاقية منفصلة لحقوق الإنسان:

لا بد أن يعتمد الأطفال على البالغين للحصول على الرعاية والإرشاد اللذين يحتاجونهما لينموا حتى يصبحوا مستقلين. وفي الوضع المثالي، تقدم أسرة الطفل هذا الدعم، ولكن عندما يكون مقدمو الرعاية الأساسيون غير قادرين على تلبية احتياجات الطفل، يتوقف الأمر على الدولة كجهة مكلفة بالمسؤولية لأن تجد بديلاً يتماشى مع المصلحة الفضلى للطفل (<https://www.unicef.org/ar>) ما-هي-حقوق-الإنسان/اتفاقية-حقوق-الطفل).

إن جميع مجالات السياسات الحكومية من التعليم إلى الصحة العامة تؤثر عملياً على الأطفال إلى درجة أو أخرى. كما تؤدي العمليات القصيرة النظر لصنع السياسات، والتي تفشل في أخذ الأطفال بالاعتبار، إلى نتائج سلبية على مستقبل جميع أعضاء المجتمع.

لا يدلي الأطفال بأصواتهم في الانتخابات، ولا يشاركون تقليدياً في العمليات السياسية. ومن دون إيلاء انتباه خاص لآراء الأطفال حسبما يتم التعبير عنها في البيت والمدرسة، في المجتمعات المحلية وحتى في الحكومات تظل وجهات نظرهم غير مسموعة بخصوص العديد من القضايا المهمة التي تؤثر عليهم في الوقت الراهن أو التي ستؤثر عليهم في المستقبل (<https://www.unicef.org/ar>) ما-هي-حقوق-الإنسان/اتفاقية-حقوق-الطفل).

ثمة تأثيرات قوية على الأطفال من جراء التحول في هيكل الأسرة، والعولمة، وتغير المناخ، وانتشار التقنيات الرقمية، والهجرة الجماعية، والتحول في أنماط العمل، وتقلص شبكة

الرفاه الاجتماعي في العديد من البلدان. ومن الممكن أن يكون تأثير هذه التغييرات مدمراً بصفة خاصة في أوضاع النزاعات المسلحة وغيرها من أوضاع الطوارئ. (<https://www.unicef.org/ar-ma-هي-حقوق-الإنسان/اتفاقية-حقوق-الطفل>)

3 ما هي اتفاقية حقوق الطفل؟:

هي معاهدة دولية للأمم المتحدة تحدد حقوق الإنسان الأساسية لجميع الأطفال في كل مكان، حيث كتبت عام 1989 ودخلت حيز التنفيذ في عام 1990 وفيها 54 مادة تنص على جميع حقوق الأطفال، وهم كل من هم دون سن 18 عاماً، وهي أكثر الاتفاقيات التي تمت المصادقة عليها من بين جميع المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان. وقد صادقت كل دول العالم على اتفاقية حقوق الطفل باستثناء الولايات المتحدة والصومال. (<https://archive.crin.org/ar/m-hy-hqwq-ltfl.html>)

وتعد وثيقة مهمة جداً لأنها توضح أن الأطفال لديهم حقوق إنسانية وهويات فردية، وهم بحاجة إلى بعض الحماية ولديهم أصوات يجب الاستماع إليها وإيلاءها الاعتبار الواجب، حيث أنها بنت علاقة مباشرة بين الطفل والدولة وفصلت أين تكمن الحقوق والالتزامات في هذه العلاقة في مسائل مثل حق الأطفال في الصحة وحرية التعبير والحق في عدم التعرض للعنف والحق في الخصوصية وغيرها الكثير. (<https://archive.crin.org/ar/m-hy-hqwq-ltfl.html>)

الدافع العام وراء العمل الوطني والدولي بالنيابة عن الأطفال هو الاعتراف المعنوي والقانوني بضعفهم الانفعالي والبدني والنفسي، وحاجتهم إلى رعاية خاصة، والاعتراف بالالتزام باحترام واحترام حقوقهم، بما في ذلك احترام آرائهم. وتعتبر هذه الشواغل عن القيمة التي يعلقها المجتمع على الطفولة حرصاً عليها وليس باعتبارها حقلاً للتدريب على البلوغ. ويجب أن نعترف في نفس الوقت بأن الأحداث التي تقع في الطفولة ستؤثر على الفرد عندما يكبر، ومن ثم على المجتمع برمته. وقد اعترف المجتمع الدولي بالحاجة إلى معايير تتجاوز تلك المعايير المحددة في الشريعة الدولية لحقوق الإنسان للتصدي لأنواع محددة من الظلم والوضع الخاص بمجموعات كاملة من الأشخاص، وأقر المجتمع الدولي الحاجة إلى أدوات برنامجية للتصدي لما للمجتمعات الضعيفة من احتياجات خاصة. وفي حالة الأطفال تمثل اتفاقية حقوق الطفل الصك القانوني الرئيسي لمجموعة متزايدة من القوانين الدولية الخاصة بالأطفال.

1-الأطفال هم موضوع الحقوق:

إن الأطفال هم أحد المفاهيم الرئيسية في اتفاقية حقوق الطفل هو أن الأطفال- باعتبارهم أفرادا- لهم حقوق يجب الإشارة إليها وأن تكون ملزمة قانونا وأن تكون خاصة بالطفل وبتعمره، إذ يتمتع الأطفال بمعظم حقوق الإنسان نفسها الممنوحة للكبار. واعتراض تنمية الأطفال ينطوي على إمكانية التأثير عليهم تأثيرا أخطر بكثير مما في حالة الكبار. فالشخص البالغ الذي يعيش في حالة نزاع مسلح والذي يتشرد عن منزله والذي لا يستطيع أن يحصل على عمل ثابت والذي يعاني من سوء التغذية وسوء المعاملة على مدى فترة 4 سنوات قد يواصل حياته بطريقة طبيعية بعد انتهاء التشرد وأسبابه. وأما الطفل الذي يعيش في نفس الحالة فقد يعاني بصورة دائمة من توقف النمو والتطور الذهني من جراء سوء التغذية وسوء المعاملة. والطفل الذي لا تتاح له إمكانية الالتحاق بالمدرسة خلال فترة التشرد قد لا يستطيع أبدا أن يستعيد ما فاتته من فرصة التعليم، وقد يُحرم بذلك من أثر من الفرص في المستقبل. ومن الواضح أن نفس التهديدات التي تتعرض لها نفس حقوق الإنسان الخاصة بالكبار يمكن أن تؤثر على الأطفال بطريقة مختلفة. وتبع ذلك أن الأطفال يتطلبون أنواعا مختلفة من حماية وتعزيز حقوق الإنسان.

الخاتمة:

إن الطفل هو كنز الأسرة ومستقبل الأمم، ولكن كيف يكون كذلك؟ إذا كان عرضة للمساس والانتقاص من حقوقه، المعترف له بها بموجب المواثيق الدولية العامة، وعلى رأسها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948 على أساس أنه إنسان، وبموجب المواثيق الدولية المتخصصة، ومن أهمها اتفاقية حقوق الطفل لسنة 1989، لأنه طفلا ضعيفا يتطلب الحماية الدولية القانونية.

فالحماية الدولية القانونية: هي مجموع القواعد القانونية العامة والمجردة، التي تشكل الآليات والوسائل الدولية للعناية بالطفل وصيانة حقوقه وحياته الأساسية، ومن أهم صورها: الحماية الجنائية الدولية، التي تعني واجب الحفاظ على الطفل من كل أشكال الانتهاكات والمساس بحقوقه وحياته التي يكفلها القانون الوطني والدولي، وذلك أيا كان المركز القانوني للطفل ضحية، أو جانيا أو في أي وضعية خاصة أخرى.

وحتى تتجسد الحماية الدولية للطفل، لا بد من تفعيل الأجهزة الناشطة في المجال الإنساني، من منظمات دولية ولجان متخصصة، إلى جانب إرساء نظام قضائي خاص

بالأحداث على مستوى الدول، وذلك لخصوصية الطفل، وواجب حماية كرامته الإنسانية، وجعل قضاء الأحداث مؤسسة تربوية لا عقابية.

قائمة المصادر والمراجع:

1. حسن نصار، تشريعات الطفولة (حقوق الطفل) منشأة المعارف، الإسكندرية.
2. غالية رياض النبشة، حقوق الطفل بين القوانين الداخلية والاتفاقيات الدولية، منشورات
3. الحلبي الحقوقية، بيروت، 2010.
4. محمد شريف بسيوني، حقوق الإنسان (دراسات حول الوثائق العالمية والإقليمية)، دار
5. العلم للملايين، بيروت، 1989.
6. هيثم مناع، حقوق الطفل (الوثائق الإقليمية والدولية الأساسية)، المؤسسة العربية
7. الأوروبية للنشر، باريس، 2005.
8. <https://www.unicef.org/ar> ما-هي-حقوق-الإنسان/اتفاقية-حقوق-الطفل
9. <https://archive.crin.org/ar/m-hy-hqwq-ltfl.html>.
10. العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966.
11. اتفاقية حقوق الطفل، 1989 مطبوعات اليونيسيف. 1989.

تفعيل دور الأسرة في تحقيق توازن الطفل في ظل التكنولوجيا الجديدة

الأستاذة مقدم رقية

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

ملخص:

يقضي الطفل سنوات عمره الأولى ضمن الأسرة التي يبني فيها أولى علاقاته الاجتماعية وخبراته مع أفرادها، فهي الجماعة الأولى التي يتعلم فيها لغته وعاداته وتقاليده وقيمه، وعن طريقها وبين أحضان الأم تبدأ عملية التنشئة الاجتماعية، حيث يلتصق الطفل بأمه ويطمئن لها والتي لها الدور الكبير في خلق شخصية متكاملة أو شخصية متوازنة ومستقرة ولذلك وجب إيجاد آليات تحفظ الأسرة وتحمي نمو الطفل نموا سليما في ظل حقوقة داخل مجتمعه .

Summary :

The child spends his first years of life in the embrace of the family, where he builds his first social relationships and experiences with its members. It is the first group in which he learns his language, customs, traditions, and values. Through it and in the arms of the mother, the process of socialization begins, where the child attaches himself to his mother and is reassured by her, who has a major role in creating... An integrated personality or a balanced and stable personality. Therefore, mechanisms must be found that preserve the family and protect the child's healthy development in light of his rights within his society

الكلمات المفتاحية: الطفل، الأسرة، المجتمع، التكنولوجيا الجديدة

مقدمة :

تعد الأسرة المحطة الأولى التي يتلقى فيها الطفل تربيته بكل جوانبها، وهذا يستدعي إحاطته برعاية كاملة وحب والتعامل معه بشكل سليم يحقق له النمو الجيد، الذي يجعله مؤهلا للحياة الاجتماعية لأن نظامه القيمي يستمد أصوله من نشاطات وممارسات الأسرة التي

تقوم على توجيهه إلى السلوك الصحيح، ويكتسب القدرة على تنظيم سلوكه وفقاً للمعايير المقبولة اجتماعياً. ولذا تطرقنا في هذه الورقة البحثية إلى تحديد المفاهيم الأساسية التي هلا علاقة بالموضوع، مع تسليط الضوء على أهمية التنشئة الأسرية وأساليبها في تكوين شخصية الطفل، مع الإشارة إلى أثر التطور التكنولوجي في هذا التكوين.

تحديد الإشكالية :

تعتبر التنشئة الاجتماعية من أهم العمليات التي تقوم بها الأسرة، حيث تشرف على تكوين شخصية الطفل وتوجيه سلوكه، من خلال تزويده بالقواعد وبعض الآداب العامة والعادات والتقاليد، وكذا تقوم بتعليمه تعاليم الدين واللغة، وكل هذا يهدف لإكساب الطفل احتياجات اجتماعية معينة، تمكنه من مسيرة مجتمعه والتوافق معها والاندماج فيها، إلا أن التقدم التكنولوجي وما أحدثه من تطور متسارع أدى إلى إفراز مؤسسات أخرى تشارك الأسرة في عملية تكوين شخصية الطفل بأساليب ووسائل تكنولوجية حديثة، نافست الأساليب التقليدية لتنشئة الطفل. ومن خلال هذا يمكننا الوقوف عند الإشكالية التالية: هل استخدام الطفل لوسائل التكنولوجيا الحديثة لها أثر على تشكيل شخصيته ؟

1/ مفهوم الطفل : يشير مفهوم الطفل إلى معاني وإشارات مختلفة ومتعددة تصف على الأغلب مرحلة زمنية من عمر الإنسان، وتعرض القواميس والمعاجم والمنظمات الدولية تعريفاتٍ مخصصةٍ تتميز كلها بسماتٍ معينة تتفق مع رسالة المنظمة أو الجهة المعرفة لمفهوم الطفل، ومن هذه التعريفات ما يأتي: تعريف الطفل لغة طِفْلٌ بكسرِ الطاءِ وتسكينِ الفاء، كلمة مفرد جمعها أطفال، وهي الجزء من الشيء، والمولود ما دامَ ناعماً دون البلوغ، والطفّل أول الشيء، والطفل أولُ حياة المولود حتى بلوغه، ويطلق للذكر والأنثى. (الاء جابر، 2021)

تعريف الطفل اصطلاحاً: أمّا مفهوم الطفل في الاصطلاح فإنّه مبنيٌّ على المرحلة العمرية الأولى من حياة الإنسان والتي تبدأ بالولادة، وقد عبّرت آياتُ القرآن الكريم عن هذه المرحلة لتضع مفهوماً خاصاً لمعنى الطفل، وهو كما جاء في قوله تعالى: (ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلاً)، إذ تتّسم هذه المرحلة المبكرة من عمر الإنسان باعتماده على البيئة المحيطة به كوالدين والأشقاء بصورة شبه كليّة، وتستمرّ هذه الحالة حتّى سنّ البلوغ (القرطبي، الصفحات 11-12)

الطفل في قاموس أكسفورد: يُطلق مصطلح الطفل بناءً على قاموس أكسفورد على المولود البشري حديث الولادة حتى يبلغ سنّ الرشد، وينطبق ذلك على الذكر والأنثى، وتدعى

المرحلة التي يعيشها الطّفل مرحلة الطّفولة. (جابر)

تعريف قاموس لونجمان: يُعرّف قاموس لونجمان الطّفل بأنّه الفرد صغير السنّ الذي لم يصل بعد لحالة البلوغ، ويُحدّد القاموس بداية مرحلة الطّفولة ابتداءً بالولادة حتّى سن البلوغ (جابر، نفس المرجع)

تعريف الطفل في علم النفس: يعرض علم النفس مفاهيم جديدةً تتعلّق بتعريف الطّفل، إذ يعتمد في تعريفه للطفل على دراسة التفاعلات المتغيّرة في سلوكيات الأطفال وعقولهم ضمن المرحلة التطوّريّة التي يمرُّ بها الجنين أثناء تخلّقه قبل الولادة وامتداداً لمرحلة المراهقة، ويشمل تعريف علم النّفس للطفل مُتغيّرات النّموّ الجسديّ والتّنمية العقليّة، وما يُصاحب ذلك من سلوكيّات وتطوّرات عاطفيّة واجتماعيّة. (التفيس) ويُعرّف علماء النفس الطّفل بأنّه الإنسان مُكتمل الخلقة والتّكوين الذي لم يصل بعد لمرحلة النّضج، ولم تظهر عليه علاماتُ البلوغ، مهما امتلك ذلك الفرد من قدراتٍ ومُميّزاتٍ عقليّة وسلوكيّة وعاطفيّة (شني، الصفحات 15-16)

تعريف الطفل في علم الاجتماع : اختلف علماء الاجتماع في تعريفهم لمفهوم الطّفل وتحديد ماهيته، وبرز في ذلك اتّجاهات عديدة منها (فهبي، صفحة 18) الاتّجاه الأول: يُطلق مفهوم الطفل على الإنسان منذ لحظات ولادته الأولى حتى يبلغ رشده، ويُحدّد سن الرشد نظامُ الدّولة والمجتمع والقانون في كل بلدٍ بشكلٍ مُستقلّ. الاتّجاه الثاني: يُحدّد مفهوم الطّفل بالإنسان الوليد ضمن المرحلة العمريّة الأولى حتّى بلوغ الثاني عشر عاماً من عمره بغض النّظر عن بلوغه وعن التّشريعات المتّبعة في بلاده والقوانين والأنظمة والاتّفاقيات. الاتّجاه الثّالث: يصف الطّفل بأنّه الوليد منذ لحظة ولادته حتّى بلوغه، على أن يُفرّق بين الرشد والبلوغ.

التعريف البيولوجي والتربوي للطفل: يُعرّف الطفل بيولوجياً بأنّه الفرد الذي يقع في طور النّضوج، ابتداءً من مراحله الأولى في حالة الرضاعة حتّى مرحلة البلوغ (جابر، نفس المرجع)

2/ أهمية الأسرة في تنشئة الطفل: تلعب الأسرة دوراً أساسياً ومهمّاً في تكوين شخصية الطفل، والحفاظ على فطرته وتشكيل سلوكياته، وحمايته من الانحراف .

كما أن للأسرة دوراً هاماً؛ فهي الخلية الأولى في البناء الاجتماعي، حيث يكتسب الإنسان معارفه وخبراته وسلوكياته من الأسرة، من خلال ما يتعرض له من مؤثرات تربوية إيجابية أو

سلبية. فيولد الطفل كالإسفنج يمتص كل ما يراه من المحيط من أقوال وأفعال.

إن كانت الأسرة التي يولد الطفل بها غير داعمة وغير آمنة، ولا تهتم بغرس القيم عند الطفل، ولا تهتم بتعليمه احترام الغير وغيرها من المهارات اللازمة ليتكيف مع المجتمع ويسايره. ولأن الطفل يقضي سنواته الأولى مع والديه وأخوته، فعالمه الصغير يقتصر عليهم؛ يتعلم منهم اللغة وطريقة التعامل مع الغير ويكتسب منهم القيم، كما يساعده التفاعل مع أفراد الأسرة على اكتساب مهارات هامة في سنواته الأولى.

لذا فإن للتنشئة الاجتماعية للأسرة في حياة الطفل دورًا مؤثرًا على سلوكه وتكوين شخصيته في المستقبل. (سليمان، 2022)

3/ أهمية التنشئة الاجتماعية لشخصية الطفل:

التنشئة الاجتماعية تهدف إلى إكساب الفرد أنماط وسلوكيات ومعايير واتجاهات مناسبة لأداء أدوار اجتماعية تمكنه من مسايرة الآخرين وتحقيق له التوافق الاجتماعي، والاستقرار والنجاح، وتمكنه من الاندماج في الحياة الاجتماعية بما يتناسب مع ثقافة المجتمع. كما تهدف التنشئة الاجتماعية إلى:

- تعلم الانضباط الذاتي للسلوك، وجعل ضمير الفرد في حالة نشاط دائم. ويحدث هذا من خلال مراقبة أفعال وأقوال الوالدين، وألا يأتي إحداهما بسلوك مخالف للقيم الدينية ومنافي للأداب الاجتماعية.
- تحقيق الصحة النفسية للفرد، من خلال تفهم الوالدين احتياجات الطفل النفسية والعاطفية لكل مرحلة، وتعليمه المهارات اللازمة للاندماج مع المجتمع ومعرفة أدواره داخل المجتمع، ومهارات الاستقلال، والمهارات التي تواكب العصر.

3/ العوامل التي تؤثر في شخصية الفرد: (فرح)

العوامل الداخلية: ومنها الدين والأسرة ونوع العلاقات الأسرية.

- الدين: يؤثر بشكل كبير في تكوين شخصية الطفل، فتتشكل شخصية الطفل وفقًا لأوامر دينه. لذا يحرص ديننا الحنيف على القدوة الحسنة، وتنشئة أفراد تتبع مبادئه وتطبيقها مع الآخرين.
- الأسرة ونوعية العلاقات داخلها: التفاعل والعلاقات بين أفراد الأسرة لها دور مؤثر في التنشئة الاجتماعية للفرد. كما أن السعادة الزوجية والتفاهم بين الزوجين يؤثر على شخصية الطفل وسلوكه.

العوامل الخارجية: ومنها المؤسسات والمدرسة والنادي والأصدقاء ودور العبادة ووسائل الإعلام.

- المؤسسات: مثل المدرسة أو الحضانة، فالمعلم والمدير والموظفون لهم دور في تكوين شخصية الطفل.
- الأصدقاء: في المدرسة وداخل النادي وبين الجيران، كل هؤلاء يؤثرون في تشكيل شخصية الطفل وسلوكه.
- المسجد: دور العبادة لها تأثير كبير على شخصية الطفل وتقدم له بيئة دينية وأخلاقية ضرورية لتشكيل شخصيته.
- وسائل الإعلام: من أخطر الوسائل التي قد تؤثر على تشكيل شخصية الطفل، فقد تؤثر بالسلب نظرًا للغزو الثقافي لوسائل الإعلام على الطفل، فقد تشوه قيمًا اكتسبها الطفل وتثبت العنف وعدم التعاطف مع الغير وغيرها.
- ثقافة المجتمع: لكل مجتمع ثقافة محددة، والتي تؤثر على ثقافة الأفراد التي يعيشون بهذا المجتمع.

صفات الأسرة التي تساهم في تشكيل شخصية الطفل بشكل إيجابي:

إن الحرص على بناء وتنمية الذكاء الوجداني للطفل يبدأ بإشباع حاجاته النفسية من الأمن والاستقرار وحاجاته الاجتماعية. فإن الحرمان العاطفي يؤثر على محبة الطفل للآخرين. وهذا من خلال الأخصان وتقدير الطفل واحترامه والاستماع باهتمام لما يقوله.

وهناك بعض الصفات التي إذا توافرت في الأسرة، فإنها تساهم في تشكيل سلوكياته بشكل إيجابي، منها التالي:

-الحب غير المشروط:

لا تقل لطفلك أحبك لأن علامتك كاملة، فهذا خطأ.. عليك أن تحب طفلك رغم عيوبه.. تحبه دون إبداء أسباب، تحبه حب غير مقترن بشروط.

-الحوار:

مع انتشار التكنولوجيا، وانشغال الأهل. وحتى إن اجتمعت الأسرة يكون كل منهم مشغول بهاتفه. مما جعل الحوار بين الأسرة يقل ويكاد يختفي، فتزداد الفجوة بين الآباء للأبناء ويلجأ الأطفال لاستخدام الانترنت بكثرة فتظهر المشكلات

-فن الاستماع إلى طفلك:

مع انشغال الأهل والسعي لجلب المال لتلبية احتياجات الأسرة، وبعد يوم عمل طويل متعب ومرهق. لا يجد الآباء متسع من الوقت لسماع أطفالهم، فيفضل بعض الآباء تصفح الانترنت عن الجلوس مع أبنائهم. بينما الاستماع إلى طفلك باهتمام قد يحمي طفلك مستقبلا من الوقوع في بعض المشكلات. ومن الضروري الاستماع والتفاعل مع طفلك على الأحداث التي قد تبدو لك غير هامة؛ فهي بالنسبة له هامة جدا وتعني له الكثير. وعند استماعك لطفلك فأنت ترسل له رسالة تخبره بأنك تهتم بتفاصيله الصغيرة.

-الانضباط الداخلي:

من المهارات اللازمة للطفل حتى لا يعاني عندما يكبر، هي الانضباط الداخلي من خلال وضع قواعد واضحة لأشياء مثل إنهاء الواجب المنزلي قبل مشاهدة الكارتون.

-اجعل توقعات طفلك واقعية:

لا تجعل طفلك يعيش في عالم غير واقعي داخل ذهنه، قم ببناء القوة العقلية لطفلك من خلال التأكد من أن توقعات طفلك واقعية. وأن يتعلم أن التحديات التي سوف يواجهها ستظل تعلمه دروسًا قيّمة في الحياة وتعلمه طريقًا جديدًا للنجاح (سليمان، نفس المرجع)

5/العوامل المؤثرة في شخصية الطفل : (ناجي، 2021)

رغم تباين الآراء حول أهمية الجانب الوراثي (الجيني) في تشكيل شخصية الطفل، إلا أنّ علماء النفس أكدوا على الجانب البيئي بجميع عناصره المادية والبشرية، ولكل مبرراته، ولكن ما اتفقوا عليه هو أنّ شخصية الطفل تتأثر بالجانبين معًا، وبنسب ومستويات مختلفة، وفيما يأتي عرض لتلك العوامل:

1. العوامل الوراثية (الجينية)

لقد أكّد العلماء على الدور الوراثي في شخصية الطفل، خصوصًا فيما يتعلق ببعض سمات الشخصية التي قد تبرز كحالات أو اضطرابات، إذ إنّ أي خلل في الكروموسومات ينعكس على بعض سمات الفرد وخصائصه؛ كفرط الحركة والاندفاعية (ADHA)، فالعوامل الوراثية تحدد بعض الخصائص الجسدية كالشكل الخارجي للجسم؛ من الطول ولون البشرة وشكل العيون ولونها وغيرها من التفاصيل الجسدية، والتي تؤثر بشكل غير مباشر على المزاجية والسلوك، إذ إنّ الأجسام النحيلة جدًا أو السمينية جدًا قد تؤثر على الشخصيات لتصبح انعزالية على سبيل المثال، وذلك لعدم قدرة أصحابها على ممارسة

بعض الأنشطة الرياضية والاجتماعية؛ بسبب خجلهم أو عدم قبولهم لأنفسهم، وهذا يقود إلى ضعف بالشخصية بشكل عام. (ناجي، 2021)

2. العوامل الوراثية (غير الجينية)

يتأثر الطفل وهو في رحم والدته بمجموعة من المؤثرات والتي تسبق خروجه للحياة، إذ إنه يتأثر بالعوامل البيئية الخارجية، ويمكن التعامل معها كعوامل وراثية لأن الطفل لا زال في رحم والدته، ويؤكد العلماء بأن النمط الغذائي ونمط الحياة الذي تتبعه الأم الحامل لا يؤثر عليها فقط بل يصل إلى الجنين أيضاً، فالحالة المزاجية والنفسية المتوترة على سبيل المثال قد تنعكس سلباً على شخصية الطفل مستقبلاً، إضافة إلى أنّ أي اضطراب في إفرازات الغدد لدى الأم سيشكل فرقاً ولو طفيفاً في شخصية الطفل، ناهيك عن الصحة الجسدية للأم فهي المصدر الأساسي لغذاء الطفل ونموه، وقد أشارت بعض الدراسات العلمية المتخصصة في مجالات علم الأحياء والوراثة إلى وجود علاقة ما بين مستوى تقبل الأم لجنينها وبعض السمات الشخصية التي قد تظهر عليه بعد الولادة، إذ يرتبط ذلك التقبّل أو الرفض ارتباطاً غير مباشر بالرعاية والاهتمام بذلك الطفل قبل الولادة وبعدها.

3. العوامل البيئية (المادية)

منذ خروج الطفل إلى الحياة يبدأ الأثر البيئي على نموه وتشكيل شخصيته، إذ يتأثر الطفل بالموقع الجغرافي الذي يشمل التضاريس والحرارة والرطوبة والبرودة، وحتى شكل البيت وحجمه وتفاصيله الداخلية تؤثر على مزاج الطفل ونمو شخصيته، ناهيك عن التفاعلات البشرية خلال مراحل نمو الطفل، فتلك المؤثرات المادية تتسع دوائرها مع نمو الطفل، إذ تنتقل من بيت الأسرة إلى دور الحضانة فالمدرسة والمدينة فالمجتمع الكبير، ناهيك عن أثر التكنولوجيا والشبكة العنكبوتية التي بدأت بالحصول على الحصة الكبيرة في تشكيل شخصية الطفل ونموه، وهنا لا بد من الإشارة إلى أهمية الأسرة في عدم تعريض الأطفال للشاشات والأجهزة الإلكترونية في السنوات الأولى من حياتهم. (ناجي، 2021)

4. العوامل البيئية (الاجتماعية)

تعد التنشئة الاجتماعية أحد أهم أساليب تعليم الطفل ومساعدته في تشكيل شخصيته، ومن أهم تلك المؤسسات التي تساهم في التنشئة الاجتماعية الأسرة، والتي تعد أحد أهم العوامل المؤثرة في تحديد خصائص شخصية الطفل ونموه، وعلى الرغم من التطور الكبير في التكنولوجيا وتعدد المؤسسات الاجتماعية في حياة الطفل، إلا أنّ الأسرة هي

مصدر الاحتضان الأول للطفل، وهي من تحدد كثيراً من السمات الشخصية لذلك الطفل، من خلال التعليم وتنمية الصفات الإيجابية لدى الطفل، وتهذيب السمات السلبية، وهنا لا بد من الانتباه إلى جميع التفاعلات السلوكية داخل المنزل، إذ إنها تعد مصدراً للتعلم ونمو الشخصية للطفل في مراحل نموه الأولى، وما بعد المؤسسة الأسرية تظهر المؤسسات التربوية والتعليمية، والتي تلعب دوراً كبيراً خصوصاً وأنها المؤسسة الأكبر ما بعد الأسرة، والتي تبدأ فيها العديد من السمات الشخصية للطفل بالثبات من خلال التفاعلات مع المعلمين والمعلمات والأقران والأصدقاء. تعد الأسرة المؤسسة الأولى التي تحتضن الطفل، فمن خلالها يحصل الطفل على احتياجاته الأولية من رعاية جسدية ونفسية، وكل ما كانت تلك الأسرة بيئة آمنة للطفل انعكس ذلك على شخصية الطفل بشكل إيجابي، وكان ذلك سبباً في نمو شخصية قيادية إيجابية مستقلة، إذ إن مفهوم الاستقلالية والقيادة والروح الجماعية هي مفاهيم تلعب الأسرة دوراً كبيراً في مساعدة الطفل على اكتسابها عند تكوين شخصيته. (ناجي، 2021).

6/ أثر التطور التكنولوجي على تكوين شخصية الطفل :

استخدام التكنولوجيا بوسائلها المختلفة أصبح لا بُدَّ منه، حيث بدأ العالم يعتمد على التكنولوجيا في تطوير أساليب الحياة المختلفة للمجتمعات، ووجب على الآباء تربية الأطفال في عصر التكنولوجيا بشكل جيد، إلا أن الاستخدام قد يكون ايجابياً أحياناً وسلبياً أحياناً أخرى .

التأثير الإيجابي للتكنولوجيا على تنشئة الأطفال:

يتمثل تأثير التكنولوجيا الإيجابي على الأطفال في النقاط الآتية:

المعرفة التكنولوجية:

أصبحت الحياة اليومية تستخدم التكنولوجيا في معظم الأمور، بالإضافة إلى الوظائف التقنية المتاحة، والتي سيجد الطفل نفسه يعرف العديد من المعلومات حول التكنولوجيا والتي تعامل معها منذ صغره. (صالح، 2023)

*تأثير التكنولوجيا السلبي على الأطفال

يتمثل التأثير السلبي للتكنولوجيا على تنشئة الأطفال في النقاط الآتية:

تقليل المهارات الاجتماعية

نظراً لاستخدام الأطفال وسائل التكنولوجيا بكثرة في الآونة الأخيرة، فإنّ هذا الأمر يقلّل من الاتصال الفعليّ بالعائلة والبيئة المحيطة بالطفل بشكلٍ عام، ممّا يؤدي إلى تقليل المهارات الاجتماعية لدى الطفل، ويميل إلى رغبة كونه يستمتع وحده باستخدام الأجهزة المختلفة، سواء الهاتف، جهاز الحاسوب، اللوحة الالكترونية وغيرها، ومن المهارات الاجتماعية التي تقل عند الطفل نتيجة الإفراط في استخدام التكنولوجيا، التفاعل مع الآخرين بشكلٍ صحيح، معرفة كيفية التناوب أثناء الحديث، استخدام تعابير الوجه، استخدام العيون كوسيلة تواصل أثناء الحديث وغيرها من المهارات الاجتماعية المختلفة.

الطفل عرضة لمحتوى غير لائق

تعرّض الأطفال لمحتوى غير لائق أثناء استخدامهم لوسائل التكنولوجيا المختلفة من أكبر المخاوف التي تواجه الآباء، بحيث يوجد كم هائل من المعلومات الصريحة المتاحة على شبكة الإنترنت، والتي قد تصل إلى الطفل من خلال عدم وجود المتابعة الدائمة له أثناء استخدامه لوسائل التكنولوجيا، حيث ساهم تطور التكنولوجيا في وصول جميع المعلومات بشكل أسرع من قبل، ويشمل المحتوى غير اللائق مجموعة من الصور والفيديوهات، أو التصريح بمعلومات مالية وشخصية يتم استغلالها بشكلٍ غير صحيح . (صالح، 2023)

تراجع الجانب الصحي

الإفراط في استخدام التكنولوجيا بشكل كبير سواء على الأطفال أو غيرهم يمثل خطر كبير، فكلما زاد استخدام التكنولوجيا والجلوس أمام الشاشات المختلفة، أدى ذلك على تقليل الأنشطة البدنية، وتناول وجبات خفيفة وسريعة من أجل استغلال أكبر وقت في استخدام التكنولوجيا .

قلة النوم

عدم إشراف الآباء على استخدام الأطفال للتكنولوجيا في أي وقت، يؤدي ذلك إلى تأثر ساعات النوم لديه سواء تقليل النوم أو النوم في النهار والسهرة طوال الليل، كما لا يخفى على أحد ضرورة النوم للصحة الجسدية والعقلية، بل والصحة النفسية للأطفال . (صالح، 2023)

أشكال استخدامات التكنولوجيا لدى الأطفال

- تتمثل أشكال استخدام التكنولوجيا لدى الأطفال في الآتي:
- التواصل مع الآخرين، سواء على مواقع التواصل الاجتماعي أو غيرها.

- الألعاب الرقمية.
 - الفيديوهات.
 - الصور.
 - تصفح المواقع على شبكة الإنترنت.
- وحلول الحد من مخاطر التكنولوجيا على الأطفال نلخص :

1. تحديد الوقت المسموح لاستخدام الأجهزة الإلكترونية والالتزام بالحد الزمني المقرر.
2. تعليم الأطفال قواعد السلوك الآمن عبر الإنترنت ومخاطر الإنترنت وكيفية الحفاظ على خصوصيتهم. وتعليمهم حدود التفاعل مع الغرباء والتعامل معهم عبر الإنترنت.
3. تشجيع النشاط البدني وتحفيز الأطفال على ممارسة الأنشطة البدنية بانتظام، مثل الركض أو السباحة.
4. تحفيز التفكير الإبداعي من خلال تشجيع الأطفال على الأنشطة الإبداعية مثل: الكتابة والرسم والأنشطة الإبداعية الأخرى التي تنمي الخيال والإبداع.
5. تحديد أوقات محددة للجلوس معًا كعائلة، والقيام بأنشطة جماعية أو حوارات جماعية لتعزيز القدرات الاجتماعية.
6. مراقبة النشاط الإلكتروني للأطفال ومراقبة الألعاب والتطبيقات التي يستخدمونها للتأكد من أنها مناسبة لعمرهم.
7. توفير الدعم العاطفي للأطفال والحوار معهم بهدف إبداء أي مخاوف لديهم بشأن التكنولوجيا والإنترنت.
8. تقليل استخدام التكنولوجيا قبل النوم للمساعدة في تحسين نوم الأطفال.
9. تشجيع الأطفال على التفاعل الاجتماعي مع أقرانهم في الواقع وعدم الاعتماد على التفاعل الافتراضي.
10. التواصل مع مدرسة الطفل لمعرفة ما إذا كان الطفل يستخدم التكنولوجيا بشكل مناسب وتحديد المشاكل المحتملة والعمل على حلها.

خاتمة :

في الأخير ومن خلال ما قدمناه نصل إلى أن دور الأسرة في توازن طفلها في ظل التكنولوجيا الجديدة مسؤوليتها هي بالدرجة الأولى، ذلك لأن الطفل لا يزال مرتبط بها للإرتباطها بكل حاجاته البيولوجية والنفسية والاجتماعية والتحكم فيه لا يزال مقدور عليه وبالتالي

فالأُسرة يجب أن تعمل دور الرقيب على ما يتلقاه الطفل من محتويات مصادرها الإلكترونية ومجهولة التأثير، اللبنة الأولى لبناء الإنسان هي الأسرة فالأسرة الصالحة السوية لن يخرج منها إلا إنسانا صالحا سويا. فعلى الوالدين دورا كبيرا في ظل هذا الزخم الإلكتروني الذي يتطور ساعة بعد ساعة وعليهم تنظيم وقت أطفالهم ووضع شروط استخدام الأجهزة التكنولوجية الحديثة من حيث عدد الساعات ومتى يقوم الطفل بقضاء بعض الوقت في ممارسة الألعاب مثلا فينشأ الطفل على هذه الشروط وتصبح عادة في حياته. من الضروري أن يشارك أولياء الأمور أطفالهم في مشاهدة بعض المحتوى وتوجيههم إلى الطرق الصحيحة التي يمكن الاستفادة من خلالها من هذه التقنيات الحديثة عن طريق اختيار المواقع والبرامج التي يمكنه أن يجد فيها المتعة والمعرفة معا، ومن الضروري أيضا أن يكون الوالدين قدوة لأبنائهم، فالوالدين قدوة ومنهج لأبنائهم .

قائمة المراجع :

1. آلاء جابر، تعريف الطفل 28 فبراير 2021 على الموقع: <https://mawdoo3.com/>
2. محمد القرطبي، تفسير القرطبي، القاهرة، دار الكتب المصرية ص 11-12.
3. خالد فهي، النظام القانوني لحماية الطفل ومسؤوليته الجنائية والمدنية، الاسكندرية، دار الفكر الجامعي ص 18.
4. إيمان فرح سليمان، دور الأسرة في تنشئة الطفل : 26 ماي 2022 على الموقع: <https://www.rawahel.org/articles>
5. عبد الفتاح ناجي، العوامل المؤثرة في شخصية الطفل: 24 نوفمبر 2021 على الموقع <https://www.sayidaty.net/node/1593731> :
6. آلاء صالح، طرق وأساليب تربية الأطفال : 13 جوان 2023 على الموقع : <https://trbeyah.com>

CHILDHOOD AND THE RIGHT TO PROTECTION

Khaouni Diffalah

University of M'sila. Khaouni.diffalah@univ-msila.dz

=====

All children, without discrimination of any kind, have the right to be protected from all forms of physical or mental violence, injury or abuse, neglect or negligent treatment, mistreatment or exploitation. This protection of children in danger or at risk of being in danger has today become one of the essential missions of our modern and democratic societies. Children can be our children or our grandchildren, and both generations need comprehensive care, whether they are in danger or not. So that the research does not become complicated, I will concentrate my intervention on the grandchildren, that is to say the future generations. How can we leave them a healthy and clean environment, free from pollution and greenhouse gases "GHG" and therefore from diseases such as epidemics, and establish justice between generations?

جميع الأطفال، دون تمييز من أي نوع، يتمتعون بالحق في الحماية من جميع أشكال العنف الجسدي أو العقلي، أو الإصابة أو سوء المعاملة، أو الإهمال أو المعاملة المنطوية على إهمال، أو سوء المعاملة أو الاستغلال. إن حماية الأطفال المعرضين للخطر أو المعرضين لخطر التعرض للخطر أصبحت اليوم إحدى المهام الأساسية لمجتمعاتنا الحديثة والديمقراطية. يمكن للأطفال أن يكونوا أطفالنا أو أحفادنا، وكلا الجيلين بحاجة إلى رعاية شاملة، سواء كانوا في خطر أم لا. وحتى لا يتعقد البحث، سأركز مداخلتي على الأحفاد، أي الأجيال القادمة. كيف يمكننا أن نترك لهم بيئة صحية ونظيفة، خالية من التلوث والغازات الدفينة "GHG" وبالتالي من الأمراض مثل الأوبئة، ونحقق العدالة بين الأجيال؟

الكلمات المفتاحية: الأطفال، الحماية، الحقوق، الأجيال، الضعفاء، العدالة

1. INTRODUCTION

We belong to a human society where rights must reign, and each individual receives their rights and takes into consideration their duties. This is part of a more general evolution of the law linked to the legal protection of so-called vulnerable people. The rules established pursue two objectives: the satisfaction of the general interest by combating all economic or social exclusion of children, secondly the protection of the individual rights and freedoms of each member of the family, in the present and the future.

Our intervention focuses on all aspects of the protection of children in their present and future lives. How can we leave them a healthy and clean environment, free from pollution and greenhouse gases “GHG” and therefore from diseases such as epidemics, and establish justice between generations?

2. What is child protection?

The protection of children is necessary in their lives because of the problems often encountered. The main reasons for protection include: Health problems, conflict, extreme violence, child marriage, early pregnancy, malnutrition, education deprivation and child labour.

Child protection aims to guarantee that the fundamental needs of the child are taken into account, to support their physical, emotional, intellectual and social development and to preserve their security, morality and education while respecting their rights.

She understands:

- Preventive actions for the child and their parents;
- Identification and treatment of situations of danger or risk of danger for the child;
- Administrative decisions (financial aid, educational assistance at home, young adult contract, family or institutional care) and judicial deci-

sions (placement order, etc.) taken for their protection ⁽¹⁾(<https://www.vie-publique.fr/eclairage/18716-protection-de-lenfance>).

3. The protection rights of children

Children have a significant number of laws aimed at protection: these rights are enshrined in the International Convention on the Rights of the Child adopted by the UN on November 20, 1989.

- Right to equality
- Right to have an identity
- Right to live with family.
- Right to health
- Right to education and leisure.
- Privacy rights.
- Right to justice adapted to their age.

4. The challenges of child protection

Child protection is an area in which the evolution of law and practices with regard to people in vulnerable situations is revealed par excellence. And, by better responding to the needs of its people in fact leads the right to take into account dimensions linked to the social, economic and emotional aspects which make up the child protection is an area in which the evolution of law and practices with regard to people in vulnerable situations is revealed par excellence. And, by better responding to the needs of its people in fact leads the right to take into account dimensions linked to the social, economic and emotional aspects which make up the life of the individual. According to this analysis, the child who lives the life of childhood becomes the most vulnerable and precarious in the society which represents the society starting with the parents. Following the path of the

(1)<https://www.vie-publique.fr/eclairage/18716-protection-de-lenfance-comment-mieux-defendre-linteret-de-lenfant#qu'est-ce-que-la-protection-de-lenfance>. Consulted on 23/05/2024

philosopher Rousseau “we believe that the society for the benefit of which the individual has alienated a part of his freedom must in exchange provide him with a flawless organization”⁽¹⁾ (<https://www.vie-publique.fr/eclairage/18716-protection-de-lenfance>).

5. Protection of the child’s community

The community provides activities and actions for the benefit of children, taking into account their fundamental needs such as physical, emotional, intellectual and social development and preserving their security, morality and education while respecting their rights. We cite among these community actions: - preventive actions in favor of the child and his parents (preventing dangerous risks) - the identification and treatment of situations of danger or risk of danger for the child, - administrative decisions (financial aid, educational assistance at home, young adult contract, family or institutional care) and judicial decisions (placement order, etc.) taken for their protection⁽²⁾.

The actions mentioned above have a serious impact on the risks facing children throughout their lives.

6. The tools used by France

In France, many services are child welfare (ASE), authorized associative services and third-party volunteers implementing the legal protection of young people. And, a significant number of laws the law of March 14, 2016 relating to the protection of children supplemented that of 2007. It places the child at the center of the intervention. Better meet the child’s basic needs. After the violence suffered by the children, and after a report which was published in November 2023, the government presented a new strategy to better protect children. According to a study by the Department of Research, Studies, Evaluation and

(1)<https://www.vie-publique.fr/eclairage/18716-protection-de-lenfance-comment-mieux-defendre-linteret-de-lenfant#>: Consulted on 23/05/2024

(2) Ibid.

Statistics (Drees) at the end of 2021, France had 377,000 measures to protect minors. And after a comparative study, it deduced that it marks an increase of 1.9 compared to what was observed in 2020. This phenomenon is mainly due to the increase in the number of unaccompanied minors (UMAs) and the number of temporary receptions of young adults.

“For 54% of the measures, these were placements (reception) and, for 46%, educational actions (material and educational support for the minor and his family or the young adult). Departmental councils which have an important role in child protection policy spent 9.1 billion euro on child protection policy in 2021. This figure represents around 22% of their child protection expenditure, social assistance, which amounted to 40.9 billion euro according to a press release from the Drees. Placements, particularly in establishments, represent 81% of departmental expenses »⁽¹⁾.

7. 2020-2022 Plan: what progress?

This plan contributed to:

Train and inform on violence against children and promote their rights. An educational directory of 136 actions and tools intended for children, parents and childcare professionals has been developed.

- **Increase the prevention of sexual violence** by systematizing its detection at school, during the three compulsory medical visits. The Independent Commission on Incest and Sexual Violence Against Children (Ciivise), established in March 2021, has the mission of collecting testimonies from people who have suffered such violence and making recommendations to improve the response of public authorities;
- **Encourage identification and reporting.** 145 children in danger pediatric

(1)<https://www.vie-publique.fr/eclairage/18716-protection-de-lenfance-comment-mieux-defendre-linteret-de-lenfant#>: Consulted on 04/07/2024

reception units (Uaped) are deployed and 119 (Allô childhood in danger) now includes a chat for minors and a form accessible to people with disabilities;

- **Better support victims.** They can follow a graduated care pathway. Five new centers specializing in the management of their psychotrauma have emerged, bringing the total number of centers to 15;
- **Support parents and raise awareness among civil society** by organizing a campaign each year to combat violence against children;
- **Equip and support professionals** by creating 10 departmental delegate positions in the territories experimenting with a departmental committee for child protection and by better training professionals in contact with children to identify and report violence suffered by them;
- **Promote research and the collection of data** on violence against children and improve the transmission of information between the cells for collecting and processing worrying information and the 119.
- **This interministerial committee for children plans new measures in favor of children in care:**
 - The creation of “protected schooling” to promote success and strengthen academic ambition.
 - Generalize the “protected schooling” system to improve their medical monitoring and access to early psychological care.
 - Double the budget dedicated to protected children with disabilities.
 - Deploy a “young adults” pack intended to help each young person reach the age of majority, particularly for financial support⁽¹⁾.

8. The 2023-2027 Plan against violence against children

The Prime Minister, Élisabeth Borne, launched the third plan against violence against children on November 20, 2023, during the third Interministerial Com-

(1) Ibid.

mittee for Children (CIE). This plan increases dedicated human and financial resources. In continuation of the previous plan, of which it takes stock, it includes 22 new actions⁽¹⁾.

Conclusion

These laws were promulgated in order to preserve this vulnerable layer of society, represented by children, and to help their families lighten this heavy burden of responsibilities: food, health, studies and leisure. The aim of these precautions and the preservation of children is in the first place, to give everyone the rights due to them, in particular to the weak or vulnerable class. Second: Create a generation that is balanced in personality, active and capable of assuming its responsibilities.

5. Bibliography List:

1. <https://www.vie-publique.fr/eclairage/18716-protection-de-lenfance-comment-mieux-defendre-linteret-de-lenfant#qu'est-ce-que-la-protection-de-lenfance-> consulted on 23/05/2024
2. <https://drees.solidarites-sante.gouv.fr/communiquede-presse-jeux-de-donnees/legere-hausse-des-depenses-daide-sociale-departementale-en> . Consulted on le 20 mai 2024

(1) Ibid.

TROUBLES DE SANTÉ MENTALE À L'ÉCOLE. CAS DU BURN OUT SCOLAIRE.

Dr BENAMSILI Lamia

Université Abderrahmane Mira de Bejaia

Résumé :

L'école est une institution éducative qui joue un rôle important dans la vie des élèves. Elle est conçue pour fournir une éducation formelle et structurée, ainsi que pour préparer les élèves à leur vie future en tant que citoyens actifs et responsables.

De ce fait, l'école remplit plusieurs fonctions : l'instruction et l'éducation, la socialisation, le développement des compétences personnelles, conservation et diffusion de la culture et la préparation à la vie adulte.

Toutefois, ce lieu d'épanouissement et de bien-être peut devenir un lieu de souffrance et de mal-être. On voit alors émerger une psychopathologie en lien avec l'institution scolaire.

En effet, la pression académique excessive, la charge du travail scolaire, l'environnement scolaire, le climat scolaire, les pressions parentales et sociétales, les attentes élevées, la compétition, les évaluations, les performances académiques, le manque de soutien, etc mettent l'élève devant un stress chronique pouvant conduire à l'apparition d'un burn out scolaire.

L'objectif de cette présente communication est de revenir sur ce phénomène récent observé à l'école, le burn out scolaire, à travers la présentation de son historique, ses définitions, ses manifestations cliniques, ses facteurs de risque, ses modalités d'évaluation et de prise en charge. On insistera à la fin sur la nécessité de protéger l'enfant de ce trouble.

Mots-clés : Ecole, élève, santé mentale, burn out scolaire.

Texte de la communication

Introduction :

L'école est un lieu de transmission du savoir. Il permet l'éducation, l'apprentissage et la socialisation à l'enfant. De ce fait, l'école tient une place importante dans la vie de l'enfant et ce dès ces cinq ou six ans. Par conséquent, le bien-être à l'école est aujourd'hui une préoccupation mondiale. Cependant, et à partir de la revue de la littérature effectuée pour les besoins de cette étude, beaucoup de travaux relatent clairement un mal-être croissant et grandissant des élèves. On assiste alors à un lieu de bien-être et d'épanouissement qui cède la place à un lieu de souffrance. Ce dernier s'exprime par une panoplie de signes, tels que les plaintes somatiques (douleurs, céphalées, troubles de transit, etc), difficultés de se lever le matin, refus d'aller à l'école, des troubles du comportement, troubles du sommeil, troubles de l'appétit, etc. ce faisceau d'indices permet de déceler une souffrance scolaire., qui peut laisser place à un burn out scolaire.

1- Historique du burn out scolaire

Le burn out était initialement associé aux professionnels impliqués auprès d'autrui, tels que les travailleurs sociaux et les professionnels de la santé. Cependant, il est rapidement apparu que les causes du burnout n'étaient pas toutes spécifiques à ces professions. Le burn out est maintenant reconnu comme un état d'épuisement psychologique et émotionnel qui peut affecter les travailleurs de tous les secteurs y compris les étudiants et les élèves, ces derniers sont touchés par ce qui est appelé «burn out scolaire ».

Le burn out a été largement décrit chez l'adulte en situation professionnelle, ensuite, dans une étude impliquant trois pays, l'Espagne le Portugal, et les pays-bas le burn out et ses répercussions négatives sur l'implication dans le travail universitaire ont également été identifiés chez les étudiants. Plus récemment,

plusieurs recherches en Europe, en Asie et aux États-Unis ont également observé le syndrome du burn out chez les lycéens (Oller-Perrret & Walberg, 2018, p.321).

Dès lors, si le burn out est considéré comme l'épuisement professionnel et que l'on considère que le fait d'être élève ou étudiant revient à exercer un métier, alors il est aussi logique que l'on puisse y retrouver des thématiques empruntées au domaine du travail (Oger, Krumm, et Tarquinio, 2021, p.396).

« En effet, l'activité principale des élèves peut s'apparenter à un véritable travail : «se rendre à l'école, suivre des cours, rendre des travaux, préparer des examens et atteindre des objectifs en vue d'obtenir une certification » (Meylan et al., 2015, p. 138). En sont des exemples. Tout comme le milieu professionnel, l'école demande de l'engagement dans les activités scolaires avec leur lot d'exigences, de pressions, de contraintes et d'attentes d'efficacité dans leur réalisation » (Oger, 2022, p. 190).

Il continu d'ajouter : « En effet, les activités scolaires occupent six à sept heures de temps contraint à l'école et une à quatre heures de travail complémentaire le soir et/ou les jours de congé, selon le niveau [...]. Et ce, cinq jours par semaine, sept à huit mois par an pendant dix années minimums, mais souvent plus de quinze » (Godeau, cité par Oger, 2022, p.191).

Selon George (2002) c'est dans les années 90 que l'on a commencé à parler du burn out et du stress des élèves (Oger, Krumm et Tarkino, 2021, p.397). Le concept de burn out chez les élèves ou d'épuisement scolaire est assez récent, En effet, celui-ci a longtemps été attribué exclusivement aux adultes puisqu'il était lié au monde professionnel (Lacombe et Squillaci, 2019).

Le concept de burn out a récemment été appliqué aux adolescents à l'école. L'utilisation de ce concept chez l'élève peut paraître surprenante mais, comme le soulignent certains auteurs (Schaufeli, Martinez, Pinto, Salanova et Bakker,

2002), l'activité principale des élèves s'apparente à un travail : se rendre à l'école, suivre des cours, rendre des travaux, préparer des examens et atteindre des objectifs en vue d'obtenir une certification. En d'autres termes, être élève peut-être considéré comme un métier où il faut faire face à un certain nombre d'exigences (Perrenoud, 2004). (Meylan et al, 2015, p. 138).

2- Définition du burn out scolaire

Le burn out scolaire est un type spécifique du burn out qui peut affecter les élèves en raison des exigences de la scolarité, en voici quelques définitions :

Par analogie au burn out professionnel à partir du modèle demandes-ressource, le burnout scolaire est défini comme une forme sévère de stress vécu par les adolescents dans le milieu scolaire et apparaît chez des élèves qui n'arrivent plus à répondre aux demandes de l'école à cause d'un trop grand décalage et/ou un déséquilibre entre les ressources qu'ils ont à disposition et les attentes de leur entourage. et ceci sur une période de longue durée. Comme le soulignent Schaufeli & Bakker (2004), l'investissement d'une énergie conséquente dans le travail scolaire sans aucun résultat en retour peut littéralement vider un individu de ses ressources d'énergie et de sa motivation. (Rodrigues et Meylan, 2017, p.6) Salmela-Aro et al. (2009) définissent le burn out scolaire comme «une réponse à un stress scolaire chronique, qui apparaît chez des élèves initialement engagés dans leur scolarité, qui n'arrivent plus à faire face aux exigences de l'école » (OGER ? 2022 ? p.190).

Le burn out scolaire est défini comme «un continuum allant du stress scolaire au burn out sévère » (Oller –Perret Walburg, 2018, p.321).

3- Manifestations cliniques :

Le burn out scolaire est un concept tridimensionnel comprenant l'épuisement face aux demandes scolaires, attitudes cynique à l'égard de l'école et un sentiment d'inadéquation en temps qu'élève (Oller-Parret & Walburg, 2018, p. 321).

Ce phénomène se caractérise par :

(1) un épuisement face aux demandes de l'école qui renvoie au sentiment d'être débordé par la pression liée à l'école, avec notamment une fatigue chronique due aux inquiétudes et aux ruminations concernant le travail scolaire ;

(2) du cynisme envers l'école, qui renvoie à une attitude détachée ou indifférente face à l'école en général, avec une perte d'intérêt pour le travail scolaire et une incapacité à lui donner du sens ;

(3) un sentiment d'inadéquation en tant qu'élève, qui renvoie au sentiment de « ne pas être à la hauteur » dans son travail scolaire, un manque d'accomplissement dans le travail scolaire et à l'école en général. (Selon Salmela-Aro cité par Meylan et al, 2015, p. 139).

4- Facteurs de risque :

Facteurs individuels :

a. Le genre :

Les filles sont plus à risque face au burn out que les garçons. Deux raisons possibles à ceci : la première est que les filles sont plus exposées à des événements stressants dans la vie, et deuxièmement, elles sont plus vulnérables (donc accordent plus d'importance et donc plus de stress) aux effets négatifs de ces événements.

b. Une mauvaise image de soi

Favoriserait le burnout scolaire chez les adolescents, a fortiori s'ils s'évertuent à se fixer des performances scolaires qu'ils ne sont pas en mesure d'atteindre (Slivar, 2001). Le sentiment de ne pas être à la hauteur qui en découle peut révéler l'existence de tendances perfectionnistes, mais aussi être conditionné par la représentation que les jeunes se font de leur vie scolaire.

c. Le type de fonctionnement psychique

L'étude de Barnett et Flores (2016) montre qu'un narcissisme élevé mène à

une sur-identification de ses défauts et une tendance à s'isoler des autres, induisant alors le développement d'un burnout scolaire. Par ailleurs, le perfectionnisme semble également lié au développement d'un burnout scolaire.

d. La phase du développement (l'adolescence) :

Les nombreux remaniements qui s'opèrent à cette période tendant à s'accompagner de questionnements existentiels multiples, plus ou moins anxiogènes (Marcelli & Braconnier, 1999). De la sorte, il est fort probable que les lycéens constituent une population particulièrement à risque quant au développement d'un état de stress, voire d'un épuisement avéré.

e. Les étudiants sportifs

Sont les plus à risque de développer un burnout scolaire. Selon L'étude de Sorkkila, Aunola, et Ryba (2017) , 9,6 % des 391 étudiants-athlètes interviewés manifestaient des symptômes de burnout scolaire élevé. Les étudiants-athlètes, ayant des attentes élevées en termes de réussite scolaire, auraient un risque accumulé de développer un burnout scolaire.

f. Comportements addictifs :

Que ce soit de consommation de substances ou sans substance (relatifs à l'utilisation du réseau Facebook) les lycéens qui ont des comportements addictifs obtiennent des scores de burnout scolaire plus élevés.

Facteurs contextuels à risque :

Certaines caractéristiques du contexte scolaire et du contexte familial peuvent constituer des facteurs de risque pour les élèves face au stress et au burnout scolaire.

a. Contexte scolaire

b. contexte familial

5- Modalité de prévention du burn out scolaire

Dans une perspective de prévention du burnout scolaire, nous pensons qu'il

faudrait renforcer le soutien des parents et des enseignants dans la mesure où un haut niveau de soutien social réduit directement et indirectement le risque de burnout scolaire. Ce travail pourrait se faire notamment durant la formation des enseignants en soulignant davantage l'importance des attitudes des enseignants dans le développement scolaire et psychologique des adolescents. Nous pensons aussi qu'il ne s'agit pas uniquement d'augmenter le soutien à disposition, mais aussi d'attirer davantage l'attention des adolescents sur le soutien qui leur est offert et notamment le soutien qu'ils peuvent recevoir de la part de leurs enseignants. Ce travail pourrait par exemple être fait au sein de l'école dans le cadre d'une prévention primaire du burnout scolaire (Maylan et al, 2015, p. 149).

Conclusion et recommandation

La littérature décrit chez les élèves une certaine angoisse provoquée par la situation scolaire, une angoisse de performance, une anxiété intense les jours des évaluations, de remise de copies, des exigences scolaires élevées, un emploi du temps surchargé marqué par des journées trop longues et un nombre important de matières dans une même journée, une pression de la part des parents et des enseignants, une course à la performance, un stress scolaire prolongé, etc. Ce climat peut conduire à l'apparition d'un burn out scolaire.

Parmi nos recommandations, nous citons en premier lieu l'importance de sensibiliser les parents, les enseignants et les élèves eux-mêmes à ce phénomène de burn out scolaire. Les rencontres avec les psychologues d'éducation nationale seraient utiles. Le but étant d'amener chacun des protagonistes à respecter les intérêts, les compétences et les capacités de chaque élève.

En second lieu, la nécessité de doter chaque établissement scolaire, notamment les collèges où la population est dite sensible en raison de plusieurs paramètres liés aux différentes transitions que traversent l'élève à ce moment-là, d'un psychologue scolaire formé aux différentes problématiques de la santé mentale

à l'école. A notre avis, aucun intervenant ne peut remplir la tâche d'évaluation et de prise en charge des difficultés scolaires, comme le ferait si bien un psychologue scolaire. Nous pensons notamment au dépistage des difficultés et autres troubles tels que le burn out scolaire.

En troisième lieu, on peut suggérer l'organisation de programmes d'intervention à destination des élèves en épuisement et des élèves en classe d'examen. Ces programmes auront pour finalité de renforcer les capacités des élèves à gérer leur stress et à exploiter leurs forces et leurs potentiels pour faire face au stress scolaire. Cela permettra la prévention et la réduction du burn out scolaire.

الطفولة وحق الحياة

رؤية مستدامة للعناية والحماية



تلعب الأسرة الدور الحيوي والمحوري في توفير الرعاية والحماية للطفل، فهي المؤسسة الأولى التي يختبر فيها الطفل العالم ويبدأ فيها بتشكيل شخصيته وهويته. يتعين على الوالدين بوصفهم النماذج الأولى في حياة الطفل، تقديم الإرشاد والتوجيه الصحيحين وتلبية الاحتياجات الأساس بشكل يضمن النمو المتوازن. لكن ومع التحديات العديدة التي تواجه الأسر في المجتمعات الحديثة أصبح من الضروري أن تتدخل الدولة ومنظمات المجتمع المدني لتقديم الدعم اللازم للأسرة، وتوفير بيئة ملائمة تعزز حقوق الطفل وتحميه من الاستغلال أو الإهمال أو العنف.

يتعرض العديد من الأطفال في العالم لمخاطر مختلفة تهدد حياتهم وسلامتهم الجسدية والنفسية، ومنها العنف المنزلي، سوء المعاملة، والإهمال، والاستغلال الاقتصادي، والاتجار بالبشر، والحروب والقتل، وقد أظهرت الدراسات أن الأطفال الذين يعانون من هذه الظروف القاسية هم أكثر عرضة لمشكلات نفسية وسلوكية في المستقبل. كما أن قدرتهم على تحقيق إمكانياتهم الكاملة تتأثر سلباً بشكل كبير. وعليه فإن حماية الطفل من هذه المخاطر تتطلب أنظمة وقوانين صارمة تضمن حقوقه، وتوفر له البيئة السليمة للنمو والتطور على مستوى القانون الدولي، أقرت الأمم المتحدة عدة اتفاقيات ومواثيق تضمن حقوق الطفل، أهمها اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989م التي تعتبر المعيار الدولي الأبرز في حماية حقوق الأطفال، كما تنص هذه الاتفاقية على عدد من المبادئ الأساسية، من بينها حق الطفل في الحياة، والنمو، والتعلم، والمشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياته، وكذلك حمايته من جميع أشكال العنف والاستغلال، هذه الاتفاقية تلزم الدول الموقعة على اتخاذ التدابير اللازمة لتطبيقها.



دار النشر والتوزيع
الكف - تلمسان

العنوان: إقامة بن مسايب
الكف - تلمسان الجزائر
الهاتف/فاكس: 213+ (043) - 56 - 43 - 18
المحمول: 213+ (0) - 551 - 04 - 29 - 96

www.kkonouz.com kkounouz@yahoo.fr

Bibliothèque Nationale d'Algérie, 2025
Dépôt légal: 1^{er} semestre, 2025



9 789969 030723